النظم

اليونانية والرومانية والإسلامية

للسنة الخامسة التوجيهية

تأليف

محمد عبد الرحيم مصطفى

الحائز للدرجة العالمية (.M. A) من جامعة لفربول

وناظر مدرسة القبة الثانوية الأميرية

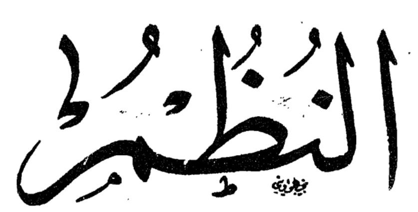
الطبعة الأولى — أكتوبر ١٩٣٧

يطلب من مكتبة سعد مصر بشارع الفجالة ودرب الجماميز بالقاهرة — الثمن ١٠ مـ

تليفون ٤١٤٥٥ — وهى ملتزمة طبعه ونشره

مطبعة سعد مصر بالفجالة رقم ٧٢





النظم

اليونانية والرومانية والإسلامية

للسنة الخامسة التوجيهية

تأليف

محمد عبد الرحيم مصطفى

الحائز لدرجة العالمية (M. A.) من جامعة لڤرپول
وناظر مدرسة القبة الثانوية الأميرية

الطبعة الأولى — أكتوبر ١٩٣٧

يطلب من مكتبة سعد مصر بشارعي الفجالة ودرب الجماميز بالقاهرة

تليفون ٤١٤٥٥ وهى ملتزمة طبعه ونشره

مطبعة سعد مصر بالفجالة رقم ٧٢



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما كنت أفكر يوما فى وضع كتاب عن « النظم » طائعاً مختاراً ، لأن الموضوع متشعب الأطراف ، معقد الأبحاث ، متعدد النواحى ، فالتاريخ الدستورى ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وعلى المؤلف ألا يغفل أى ناحية من هذه النواحى عند التعرض له ، فكتاب مثل هذا يحتاج فى تأليفه إلى فراغ كبير ، ومجهود مضن ، ووسائل ممهدة للبحث والاستقصاء ، وأنى لمثلى أن يجد هذا الفراغ ، ويعد نفسه لهذا المجهود ، ويعثر على هذه الوسائل ؟ فعمل الوظيفة يشغل الفراغ ، ويضنى الجسم والعقل ، والإقامة بعيداً عن القاهرة فيها بعد عن منابع البحث والاطلاع ، وفوق ذلك فأين وسائل الإغراء للقيام بمثل هذا العمل ؟ !

ولكن شاءت الظروف أن تخلق الدوافع إلى وضع هذا الكتاب ، ولما كان لابد من وضعه ، عملت ما فى وسعى لإغراء نفسى ، والتغلب على العقبات فى سبيلى ، وقد نجحت لحد مناسب فى الوصول إلى غرضى ، واستطعت فى النهاية أن أخرج للعالم هذا الكتاب ، وأدفع به إلى أيدى القراء ، ولهم أن يقولوا كلمتهم فيه ، وليس لى إلا أن أصغى مع الشكر إلى انتقاد الناقدين ، وأعمل على تحسينه فى كل طبعة تستجد إن شاء الله .

ولما كان موضوعه يطابق أحدث منهج وضع لطلبة السنة الخامسة التوجيهية ، راعيت تبسيط موضوعاته ، وكلى رجاء فى أن يستفيد هؤلاء الطلبة ، بما فيه من ثمرة مجهود طويل ، وفقنا الله لما فيه خير الوطن ؟

أكتوبر ١٩٣٧ عبد الرحيم

المنهـــج

النظم اليونانية والرومانية والاسلامية

(درس واحد فى الاسبوع)

١ — النظم اليونانية عموما وفى أثينا خصوصا

أصل المدن اليونانية — تطور نظم الحكم فيها — دستور اسبرطه .
أثينـــا : الديموقراطية الأثينية ونظمها فى القرن الخامس — مزايا وعيوب الديموقراطية الأثينية — الدولة الأثينية — التربية والحياة العقلية.

٢ — النظم الرومانيـــة :

مدنية روما ونظامها الأول — الجمهورية الرومانية — الامبراطورية : النظم الادارية والحربية والمالية والقضائية — القانون الرومانى وأثره فى التاريخ .

٣ — الحكومة الاسلامية ونظمها :

الخلافة — الوزارة — القضاء — الحسبة — الحرب — إمرة الجيش — الخراج — الزكاة .

فهرس الكتاب

فهرس الصور

فهرس الخرائط





النظم اليونانية

الأغـــريق

أسلاف الأغريق : كان الاعتقاد السائد منذ عهد غير بعيد أن الحضارة الأغريقية التى ترعرعت فى بلاد الأغريق يرجع أول عهدها إلى الاغريق أنفسهم ، وأن البلاد كانت خلوا من كل تقدم ومدنية قبل نزوحهم اليها . غير أن الاستكشافات الحديثة التى توالت منذعام ١٨٧٠ قد برهنت على خطل هذا الرأى ، وأثبتت بالدليل القاطع أن بلاد إيجه كانت موطن حضارة عظيمة قبل نزول الأغريق بها .

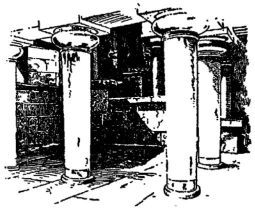
ونقصد ببلاد إيجه تلك الجزر المتعددة التى توجد ببحر إيجه ثم بلاد الأغريق والجهات الساحلية الغربية من آسيا الصغرى ؛ فمنذ عام ٣٠٠٠ ق . م ظهر نوع من الحضارة فى جزيرة



آنيتان من كريت يظهر فيهما تقدم فن الزخرفة

كريت ، وأخذت أسباب المدنية تتقدم بين أرجائها بفضل اتصالها بحضارة الفراعنة فى وادى النيل ، وترتقى إلى درجة رفيعة حتى أصبحت الثالثة فى ترتيبها بين المدنيات القديمة . ولم تلبث أن انتقلت عناصر هذه الحضارة نحو الشمال إلى الجزر المتعددة فى ذلك البحر ، وبذلك

كانت كريت حلقة الاتصال بين مصر فى الجنوب وبحر إيجه فى الشمال ، كما كانت مدنيتها حلقة الاتصال بين مدنية الشرق ومدنية الأغريق وغرب أوربا .



بهو ذو أعمدة بأحد قصور كريت

وكذلك انتقلت عناصر حضارة أخرى قديمة هى حضارة بلاد الفرات الى تلك الجزر عن طريق آسيا الصغرى ، حيث كان يقيم الحيثيون الذين كانوا على اتصال وثيق بسكان الفرات ، فأصبحت تلك الجزر ملتقى حضارتين عظيمتين ، وبالتالى موطن حضارة راقية . وقد انتقلت عناصر هذه الحضارات من الجزر إلى أقاليم الشاطىء والداخل ببلاد الأغريق ، وبدأت تزدهر فى بعض الأقاليم حوالى عام ١٥٠٠ق . م كما دلت على ذلك الاستكشافات الحديثة بمدينتى « تيرنس Tiryns » « ومسينى Mycenae » ، وإن ما وجد بهما من مخلفات أثرية لهو اقدم أثر يشير إلى وجود نوع من الحياة الراقية بالقارة الأوربية ، وهكذا أينعت فى تلك البلاد حضارة عظيمة لمدة قرون قبل ظهور الأغريق بها .

أما سكان هذه الجهات فى تلك العصور فكانوا يسمون « الايجيين Aegeans » ، وكانوا مقيمين فيها عندما طلع عليها فجر المدنية حوالى عام ٣٠٠٠ ق . م ، واستمروا مقيمين بأرضها لعدة قرون قبل أن يدخلها ذلك الجنس المعروف لنا باسم الاغريق ، وهم ينتمون إلى جنس أبيض نابه عظيم القدر ، لايمت للاغريق بصلة ، وهم وسلالتهم لايزالون منتشرين فى الشواطىء الشمالية للبحر الأبيض ، ويسمون بجنس البحر الأبيض المتوسط ، ولا يعرف إلا النزر اليسير عن أصلهم أو علاقاتهم بالأجناس الأخرى .

وكان يسكن الجهات الشمالية خلف جبال البلقان والبحر الأسود إذ ذاك ، قوم بعيدون عن المدنية هم الاغريق ، الذين أخذوا يتطلعون إلى تلك البلاد الغنية بفنونها وصناعاتها وتجارتها ، ثم لم يلبثوا أن أغاروا عليها ، وبسطوا سلطانهم فى أرجائها ، وبذلك بدأت صفحة جديدة فى تاريخ بلاد البحر الأبيض الشرقى .

الاغريق : إن القوم الذين يطلق عليهم اسم الأغريق كانوا فى الأصل عبارة عن مجموعة كبيرة من قبائل تنتمى إلى الجنس الهندى الأوربى (Indo - European) وكان موطنه الأصلى أواسط آسيا ، فقد تحركت القبائل المختلفة المنتمية لهذا الجنس غربا ، وكان من بينها قبائل الاغريق الذين حطوا رحالهم فى سهول نهر الدانوب ، حيث أقاموا بأسرهم ومواشيهم وقطعان أغنامهم يستغلون تلك المراعى الواسعة الغنية .

غير أنهم لم يلبثوا أن تحركوا جنوبا واستوطنوا تساليا بعد عام ٢٠٠٠ ق.م بقليل ، وأخذوا بعد ذلك يغيرون على بلاد شبه جزيرة « بلبونيز Peloponnesus » وكان أسبقهم الى ذلك « الآخيون Achaeans » الذين استولوا على بعض المدن الهامة مثل تيرنس ومسيني ؛ ولا شك أن بعضهم امتزج بالسكان الأصليين ، ومن الثابت كذلك أنه حوالى عام ١٥٠٠ ق.م أغارت على هذه الجهات قبائل أخرى من الأغريق معروفة باسم « الدوريين Dorians » وأخضعوا لسلطانهم الآخيين وسكان البلاد الأصليين من الايجيين .

ولم يقف الدوريون عند حد استيلائهم على شبه الجزيرة بل عبروا البحر الى جزيرة كريت واستولوا عليها حوالى ١٤٠٠ ق . م ، كما استولوا على جزر بحر إيجه الجنوبية ، وفيما بين عامى ١٣٠٠ و ١٠٠٠ ق . م تم استيلاء القبائل الاغريقية على بقية الجزر وكذلك على ساحل آسيا الصغرى ، وهكذا استولوا على جميع بلاد إيجه ، كما استولى فى أثناء ذلك فرع آخر من أقرباء الاغريق على بلاد آسيا الصغرى موطن الحيثيين اذ ذاك ، بعد أن زحف جنوبا عن طريق شرق البحر الأسود .

وكان من نتيجة هذه الغارات أن سقطت امبراطورية الحيثيين ، وكادت تمحى مدنية الايجيين العظيمة وتحل محلها بربرية الشمال ، فقد اختفى الكثير المهم من عوامل هذه المدنية ، ومع ذلك فقد بقى من الصناعات ما كان كفيلا بأن يكون نواة صالحة تساعد برابرة الأغريق على إنشاء مدنية هى أرقى ما شهده العالم القديم . أما عن سكان البلاد الأصليين من الأيجيين ، فقد فر أثرياؤهم وقليل من السكان الآخرين الى الخارج ، وتم امتزاج من بقى فى البلاد بالغزاة الفاتحين من الأغريق ، وقد نشأ عن هذا الاختلاط ظهور جنس مختلط من السكان وهم المعروفون فى التاريخ بالاغريق .

نظم حكمهم

نظامهم كرعاة : عندما أغار الاغريق على شبه الجزيرة كانوا لا يزالون رعاة ، وقد سادت بينهم الأنظمة المعروفة فى العادة بين قبائل الرعاة ، فلم تكن لهم حكومة منتظمة لأنه لم يوجد الباعث على وجودها ، فلم يكن هناك موظفون ولا محاكم ولا قضايا بالمعنى المعروف لنا ، وإنما كان الحكم الفصل بين الناس عدة عادات اعتادوها ، ويحكم فيما بينهم بمقتضى هذا العرف ، وقد كانوا عبارة عن قبائل رحالة ، تضم كل قبيلة منها عددا كبيرا من الأسر يربط بعضها ببعض روابط الأخوة .

ومن وقت إلى آخر كان يجتمع مجلس مكون من أكبر أفراد القبيلة سنا (Council of Elders) فيفصل في المسائل المتنازع عليها أو فيما يهم القبيلة عموما . وعلاوة على هذا المجلس كانت هناك جمعية مكونة من رجال القبيلة الذين يستطيعون حمل السلاح وكانت تجتمع كل عام أو في أحد الأعياد الكبرى ، ومهمتها النظر في أمر الحرب أو الهجرة ، ولا ريب أن ما شاهدوه من أنظمة في المدن التي استولوا عليها كسينى كان لها بعض الأثر في أنظمتهم ، إذ لم يلبثوا طويلا حتى ظهر بينهم « ملوك » رعاة ، محاكاة بلا شك للملوك الذين وجدوهم في تلك البلاد ، فقام قوادهم الأقدمون ، واتخذوا لأنفسهم هذا اللقب .

حالة الاستقرار : ولم يمض على هـذه الحالة زمن طويل حتى أخذ الأغريق ينصرفون تدريجاً إلى زراعة الأرض واستغلالها ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الحالة الجديدة أنهم أخذوا يستقرون في جهاتهم بجوار أراضيهم الزراعية ، فأدى ذلك الى أنهم بدأوا يبنون لأنفسهم منازل ثابتة يقيمون فيها . ولكن بالرغم من ذلك بقى الكثير من عاداتهم القديمة مسيطراً عليهم ، فمن ذلك أنهم تركوا زراعة الأرض للنساء ، وبقى الرجال يحترفون رعاية المواشى والأغنام ، ويقومون بمهمة القتال والنضال في الحروب ، وبقى الحيوان والرعى قوام الثروة لا الأرض والزراعة لمدة قرون بعد حالة الاستقرار التي أشرنا اليها .

ولم يمض طويل وقت حتى ظهرت الحاجة إلى حكومة منظمة لتصريف شئون الناس ، إذ عندما استقرت القبائل ، وظهرت القرى تقطنها الأسرات المختلفة ، قسمت الأراضى بينها لاستغلالها ، ولو أن حق الملكية استمر زمنا من حقوق القبيلة لا من حقوق الأسرة ، غير أن هذا الحق انتقل اليها تدريجا ، وكان من نتيجة ذلك أن نشأ نزاع بين الأسر وبين الأفراد على عدة أمور تتعلق بحق الملكية كتشاحنهم على حدود الأراضى وعلى حقوق الوراثة ، وعلى مسائل البيع والشراء وما شاكل ذلك ، فأدى هذا بدوره إلى ضرورة خلق حكومة تواجه هذه المشاكل الجديدة بطريقة منظمة ، وهكذا نرى الأغريق محاولين لمدة أربعة قرون (من عام ١٠٠٠ الى عام ٦٠٠ ق . م) أن يجدوا حلا موفقاً لهذه المشكلة الجديدة التي واجهتهم ، وهي مهمة إيجاد حكومة منظمة تستطيع أن تعالج الموقف بحكمة ونجاح . وكان من العقبات الكبرى في سبيل تلك الحكومات عدم وجود نوع من الكتابة بين الاغريق الأوائل في حالة الانتقال هذه ، فقد زادت الأمور بذلك تعقيدا .

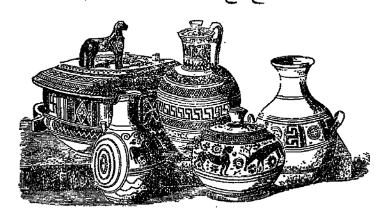
المدن الأغريقية : وتطورت الأمور تطورها الطبيعي فنمت القرى المتجاورة واتصلت بعضها ببعض فتكونت « مدينة » من كل عدة قرى ، وأصبحت كل مدينة دولة قائمة بذاتها وهي الأمة التي يعرفها الأغريقي ، وكانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة بذاتها لها ملكها

و آلهتها ، ولها قوانينها وجيشها ، وأصبح الأغريقى غير مرتبط برابط الوطنية إلا بمدينته ؛
لا يشعر بأى شعور وطنى نحو مدينة أخرى
أو أمة غير أمته المحدودة . وكان يقوم فى
المدينة عادة ويشرف عليها قصر الملك وهو ما
القلعة أو « أكروبوليس Acropolis » وفى ال
أخذوا يحيطون البيوت والسوق بأسوار
وقد نشأت مئات من هذه المدن « ity-States
فى بلاد الأغريق الداخلية والساحلية وفى
بحر إيجه ، وفى أحضان هذه الدويلات ال
وتحت رعاية ملوكها نشأت الحضارة الاغريقية .



جبال أولمبوس - موطن الآلهة

غير أنه جدير بالذكر ، أننا نستطيع تتبع ظهور هذه الحضارة بسهولة فى خلال القرنين والنصف

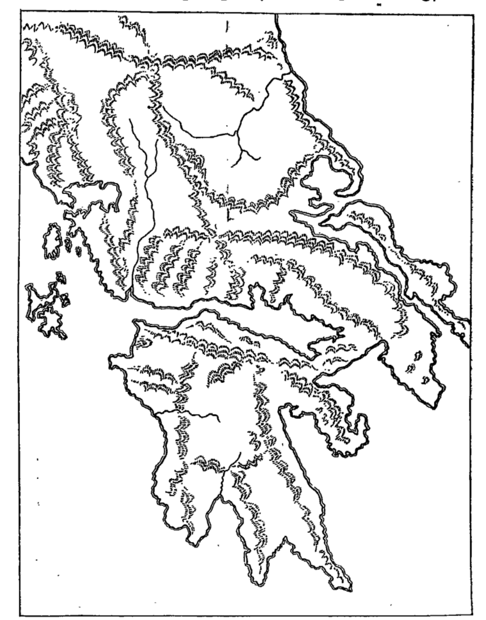


أوانى قديمة العهد من أثينا وأرجوس

الأخيرين من عهد الملكية « أى من ١٠٠٠ الى ٧٥٠ ق . م . » رغم ظهور الملكية قبل ذلك بزمن طويل .

إنفصال المدن الاغريقية : كانت هناك عدة عوامل لها أثرها الفعال فى تكوين هذه الدويلات المتعددة فى بلاد الاغريق . وأهم هذه العوامل أثراً طبيعة البلاد ، فهى أكثر جهات أوربا جبالا ، وما سطحها إلا عبارة عن عدة سهول صغيرة تحيط بها الجبال من جميع النواحى ، وبعضها مفتوح السبيل للبحر فقط . ولقد برهن الواقع فى كل العصور على أن الجبال لا الأنهار هى الحاجز الأكبر التى تمنع الاتصال بين القبائل المتجاورة ، وهكذا كان الحال فى بلاد الأغريق ، وهكذا أدت طبيعة الأرض إلى تكوين عدد كبير من الدويلات المستقلة التى أشرنا اليها ، ويعد

هذا من أهم المظاهر التى نراها فى تاريخ الاغريق ، فقد نشأت كل مدينة من المدن الرئيسية فى أحد هذه السهول الصغيرة ، ولما كانت الجبال التى تفصل كلا منها عن جارتها شاهقة وعرة



خريطة لبيان طبيعة بلاد الأغريق

المسالك ، نمت وحيدة مستقلة تمام الاستقلال عن جاراتها ، وكونت لنفسها شخصية مستقلة وطبعت نفسها بطابع خاص قبل أن نتأثر بأى عامل خارجى .

ولا يفوتنا كذلك أن طبيعة البلاد الجبلية كانت السبب فى حمايتها من الغارات الأجنبية ، كما أنها جعلت من العسير على شعبة من الجنس الأغريقى أن تخضع الشعب الأخرى ، فوادى « تمبى Tempé » مثلا الواقع بين جبل أسا وأولمبوس ، وممر « ترموبيلاى Thermopylae »

الواقع بين شمال البلاد ووسطها يستطيع قليل من الرجال الأشداء أن يدافعوا عنها ضد جمهور كبير من الأعداء يفوقهم عددا .

غير انه فى حين أن الجبال فصلت الدويلات الأغريقية بعضها عن بعض ، كان البحر طريق اتصال بين كل منها والأخرى وكذلك بينها وبين العالم الخارجى . والواقع أن من الخصائص العجيبة لطبيعة هذه البلاد عظم امتداد ساحلها ، ومن هذه الوجهة تفوق أى دولة اخرى فى أوربا ، فمع أن مساحتها لا تساوى مساحة بلاد البرتغال إلا أن ساحلها أطول من ساحل كل شبه جزيرة أيبريا ، ويرجع ذلك الى أنها محاطة بالبحر من جميع نواحيها إلا الجهة الشمالية ، ولأن سواحلها كثيرة التعاريج والخلجان . وكان لهذا أثره الواضح فى أنها تكاد تكون كل الدويلات الأغريقية متصلة بالبحر اتصالا سهلا ، وتكاد تكون « أركاديا Arcadia » هى الوحيدة التى لم يكن لها ساحل بحرى .

وهناك عامل آخر كان له أثره فى عدم تكوين وحدة إغريقية ، وذلك أنهم أخذوا بمضى الزمن ينسون وحدتهم القديمة أيام كانوا رعاة ، وامحت ذكرى هذه الوحدة حتى من أقدم قصصهم وما جرى به العرف بينهم ، إذ عاشوا دهراً طويلا وهم جماعات منفصلة ؛ فانتشرت بينهم عادات خاصة ولهجات خاصة تختلف فى كل مدينة عما كانت عليه فى سواها ، فغدا كل إغريقى لايؤمن الا بفكرة سيادة كل مدينة واستقلالها ، وأضحى لايعترف بأى سلطة عليا خارج أسوار المدينة التى ينتسب اليها ، كما أنه كان من أبغض الأمور فى نظره أن تسيطر إحدى المدن على غيرها مهما كانت النتائج الحسنة التى تحصل عليها المدن الضعيفة من هذا الضم ، وقد كان هذا الشعور عاما بين جميع شعب الجنس الأغريقى ، فلم يقتصر على فئة دون أخرى ، ولم يكن خضوع بعض المدن إلى غيرها إلا على الرغم منها ، وكانت تنتهز أول فرصة مناسبة لخلع نير الاستبداد عن أكتافها .

وكانت وطنية الأغريقى قاصرة على مدينته ، ويندر أن تدفعه البواعث على حب المصلحة العامة لبلاد اليونان كلها « هيلاس Hellas » ، فسلامة مدينته وثراؤها وتقدمها كانت أعز عليه من سلامة « هيلاس » وثرائها وتقدمها ، وكثيرا ما كان يضحى الثانية بارتياح فى سبيل الأولى . وكان الأغريقى الوطنى على تمام الاستعداد أن يقدم روحه وأمواله ضحية فى سبيل إسعاد مدينته ، فى حين أنه كان يضن بها لمصلحة البلاد عامة ، معتقدا أنه غير ملزم بتقديم أى تضحية فى هذا السبيل .

وقد كان الانفصال بين هذه الدويلات تاما لدرجة أن أحد رعايا مدينة مايعتبر أجنبيا داخل حدود مدينة أخرى ، فلم يحرم عليه القانون اشتراكه فى حكومة تلك المدينة فقط ،

بل كان محظورا عليه أن يقتنى أرضا أو بيتا فيها أو يتزوج إحدى نسائها أو يتقاضى أمام محاكمها إلا عن طريق صديق من سكان المدينة (١)

وقد كان لهذه الطريقة أثرها فى توجيه شعور الاغريقى وعواطفه نحو مدينته فقط ، وإن هذا الشعور هو الذى جعل من الصعب على الاغريق أن يتخذوا ويجمعوا كلمتهم فى أوقات الخطر المشترك ، وإن هذا الانقسام السياسى هو الذى جعلهم يحارب بعضهم بعضا ، ومهد فى النهاية لخضوعهم لسلطان ملوك مقدونيا .

ولقد ساعدت الطبيعة الجغرافية فى أربعة أقاليم من بلاد الأغريق على تكوين وحدات كبرى أربع ، أقدمها « أرجوس Argos » .فقد استطاعت المدينة المسماة بهذا الاسم اخضاع مدينتى مسينى وتيرنس والمدن المجاورة وكونت منها مقاطعة واحدة أطلقت عليها اسمها . وبنفس الطريقة تكونت مملكة « اسبرطة Sparta » اذ أخضع ملوكها شبه الجزيرتين الواقعتين فى الجنوب ثم بلاد « المسينيين Messenians » فى الغرب . وابتلعت « أثينا Athens » دويلات شبه جزيرة « أتيكا Attic peninsula » ، والى شمالها قامت « طيبة Thebes » بتكوين اتحاد من مدن بوشيا « Boeotia » تحت رياستها ، لأنها لم تستطع اخضاعها . ومع ذلك فلا ننسى أن كل أمة منها بقيت « مدينة حكومية A City-state » رغم اتساع حدودها ، فكانت الأمة التى تسكن شبه جزيرة أتيكا مثلا تسمى أثينا ، وكل فلاح فى أتيكا يسمى أثينى ، والحكومة تشمل جميع شبه الجزيرة .

عوامل الوحدة

قد يتطرق الى الذهن بعد الذى ذكر عن الدويلات المتعددة ببلاد الأغريق وانفصال بعضها عن بعض ، أنه لم تكن هناك أية رابطة بين أقوام هذه الدويلات ، غير أن الواقع بخلاف ذلك تماما ، فقد كانت هناك عدة عوامل هامة تربط ما بين هؤلاء الناس من حيث الشعور والاحساس ، والاجتماع والنعرة الجنسية ، واليك أهم هذه العوامل :

رابطة الدم : كان الأغريق جميعا يعتقدون أنهم من جنس واحد وسلالة واحدة ، إذ كانوا يرون أنهم من نسل جدهم « هيلين Hellen » ، وكانوا يصفون الناس والمدن التى لا تنتمى اليهم بكلمة « برابرة Barbarians » تمييزا عن أنفسهم ومدنهم ، ولو أن كلمة « برابرة » لم تحمل فى بداية الأمر المعنى الذى دلت عليه فيما بعد ، عندما ارتقى الأغريق وأصبحوا ذوى

---

(١) كان يحدث أحيانا أن إحدى المدن تمنح أحد رعايا مدينة أخرى ، أو جميع رعاياها ، حق التزاوج واقتناء الأراضى .

حضارة عظيمة امتازوا بها عن الشعوب الأخرى، التي كانت لا تزال في عصور تأخر، وهو معنى الاحتقار الذي يفهم اليوم من هذا التعبير.

رابطة اللغة: كان سكان المدن المختلفة يتكلمون بلهجات مختلفة بتأثير البيئة، غير أن ذلك لم يمنع كل أغريقي من فهم الآخر والتفاهم معه، لأنه كانت هناك وحدة في اللغة رغم تباين اللهجات واختلافها. وفوق ذلك فقد كانت أشعار «هومر» منتشرة في كل مكان بالبلاد، ومتداولة على ألسنة جميع الأغريق، وساعد ذلك بلا شك على حفظ جوهر اللغة بين جميع أجناسهم.


هومر

رابطة الدين: كان الأغريق منذ أقدم الأزمنة على ما يظهر يعبدون آلهة واحدة، ولو أنه لم تكن هناك في البداية اجتماعات دينية تؤمها جميع العناصر من كل الجهات، غير أن هذه الاجتماعات العامة نشأت بالتدريج، فهي إما أن تكون قد تكونت من سكان عدد من المدن المتجاورة الذين يكونون قد اتفقوا فيما بينهم على الاحتفال ببعض الطقوس الدينية في أوقات معينة، أو تكون قد نشأت عن عيد كان في الأصل قاصراً على مدينة واحدة ثم امتد إلى بعض المدن الأخرى حتى أصبح عيدا عاما لجميع فروع الجنس الاغريقي.

وتبدو لنا أهمية بعض هذه المجالس الدينية من هذه الناحية، من القسم الذي كان يقسمه عضو أحدها قائلا:

«أقسم بأننا لا نهدم أي مدينة من المدن المشتركة في هذا المجلس، ولا نحبس عنها الماء في وقت الحرب أو السلم، وإذا اجترأ أحد على ارتكاب هذا الجرم حملنا عليه بسلاحنا ودمرنا مدينته، وإذا أقدم أي انسان على نهب أمتعة الأله أو تواطأ مع الناهب فأننا نعاقبه بأقدامنا وأيدينا وصواتنا وبكل وسيلة في استطاعتنا.» وهكذا نرى أن واجبات المجلس الأصلية هي منع أي اعتداء على أحد من أعضائه وصون حقوق الأله، وهكذا نرى شعورا باديا بنوع من التضامن بين أعضاء المجلس الممثلين لعدة مدن.

رابطة العادات والأخلاق: كان لتشابه كثير من العادات والأخلاق بين الأغريق في مدنهم المختلفة أثر واضح في إيجاد نوع من الوحدة بين أقسام الجنس الأغريقي، فبالرغم من أنه كان هناك فارق ظاهر بين سكان اثينا المتحضرين مثلا وسكان بعض الجهات الجبلية

الخشنين، إلا أنه بمقارنة هؤلاء بمعاصريهم من الأجانب نرى أن الفرق بين الفريقين أشد وضوحا، فلا نرى فى أى مدينة من مدن الأغريق فى الأزمنة التاريخية ما كان كثير الانتشار فى البلاد الأخرى غير الأغريقية من الاستبداد والضحايا البشرية وبيع الأطفال عبيداً والعقوبات بقطع أجزاء الجسم .

رابطة الألعاب الرياضية : نشأت هذه من عادة قديمة هى عادة تكريم بطل من الأبطال باحتفالات عظيمة ، وبالرغم من روح المنافسة التى كانت تبدو بانتصار كل جماعة إلى فريقها، فان شعور الوحدة كان ينمو وينتعش بتشجيع هذه الحفلات وتنظيمها ، وخاصة إذا ذكرنا أن الاشتراك فى هذه الحفلات كان مباحا لكل من يجرى فيه دم هيليني ، وإن الاقبال على مشاهدتها كان عظيما ، إذ كان يؤمها جم غفير من جميع أنحاء بلاد الاغريق ، وفوق ذلك فقد كان يحضرها مندوبون رسميون لتمثيل الدويلات الاغريقية المختلفة ، وقد بلغ مقدار احترامهم لهذه الحفلات وتعلقهم بها أنهم كانوا يقررون إيقاف القتال فى جميع أنحاء البلاد مدة انعقاد أهم هذه الحفلات ، وهى التى كانت تقام فى « أوليمبيا Olympia » والى أصبحت فيما بعد تعقد مرة كل أربع سنوات ، وهى المعروفة بالألعاب الأوليمبية التى تقام فى الوقت الحاضر وتشترك فيها أغلب دول العالم .

ولو أن هذه الحفلات الرائعة لم يكن لها أثر فى إيجاد وحدة سياسية بين مدن الاغريق ، إلا أنها كانت عظيمة الأهميـــة فى جعل أهلها يشعرون بشعور واحـــد وأنهم أعضاء أسرة واحدة ، وفى إعطائهم فرصة التمتع بألعـــاب ومسرات مشتركة ، وقد كان بعضها يعقد سنويا ، فساعد هـذا على تقوية هذا الشعور وتلك الرابطة بينهم ، إذ كان هذا يذكرهم على الدوام بأصلهم المشترك وبالفارق العظيم بينهم وبين البرابرة المعاصرين .

ولا ننسى ما كان لها من أثر فى نمو التجارة وانتشارها، ثم فى ترقية الفنون والآداب وتهيئة الفرص لاجتماع الشعراء والفلاسفة من المدن المختلفة لتبادل الآراء وعرض الأفكار والأشعار والمؤلفات والقطع الفنية والأدبية وما شا كل ذلك .

تطور نظام الحـــكم

الملك : كانت كل مدينة من هذه المدن خاضعة لسلطان ملك ، مطلق التصرف ، وهكذا زادت سطوة الملكية ، فلم تحد سلطته قوانين ، ولم يعتبر نفسه مسئولا أمام شعبه بل أمام كبير الآلهه «زوس Zeus » ، الذى استمد منه أجداده السلطة التى تنتقل منه الى ابنه كإرث إلهى . وكان هو القائد الوحيد لرعيته فى الحرب ، وهو القاضى بينهم فى السلم ، وهو الذى

يضرع إلى الآلهة ويقدم لهم الضحايا بالنيابة عنهم ، وهكذا كان هو القائدوالقاضى والقسيس بين رعيته . أماهم فكانوا ينظرون اليه نظرة تجلة واحترام نظرا لأنه سليل الآلهة ربانى المركز ، غير أنه مع ذلك كان لابد له أن يكون ظاهر التفوق على رعاياه جثمانيا وعقليا ، حتى يستطيع أن يحيى هذا الشعور فى نفوسهم ويبقيه على الدوام متقدا ، فكان من ضروريات مركزه أن يظهر شجاعة فى الحرب وحكمة فى الأرشاد وطلاقة فى المناظرة ، وكان من أصعب الأمور على أحد الملوك أن يحافظ على مركزه إذا بدا منه ضعف فى الجسم أو خرق فى الرأى. وكان الملك يعيش من ضيعات واسعة تخصص له ، كما أنه كثيراً ما كان يحظى بالهدايا التى تقدم له اتقاء لشره أو جلباً لرضاه .

مجلس الشيوخ : وقام بجانب هذه السلطة التى لم يحدها قانون ، «مجلس الشيوخ» المسمى « بولى Boulé »ومجلس العامة الذى كان يعقد فى سوق المدينة المسمى«أجورا Agora » . أما مجلس الشيوخ فكان يتكون من الأشراف ، وكانوا عددا محدودا يحيطون دائما بالملك ، ويكونون مجلسه ويدعون أنهم من نسل إلهى مثله . وكانت مهمة هذا المجلس فى بداية الأمر الأصغاء إلى ما يبديه اليهم الملك من آراء ، ثم تقديم النصيحة اللازمة بعد ذلك . ولم يكن لأعضائه حق معارضة قرارات الملك ، بل لم يكن لهم حق تقديم أى مشروع من المشروعات ، وهكذا كانت سلطتهم استشارية محضة .

وتكونت طبقة الأشراف هذه على أثر ظهور رجال أشداء نابهين استطاعوا بطرق الغش والتدليس والتزاوج والظلم وغيرها من توسيع نطاق أرضهم وإكثار ثروتهم وجعلها وراثية فى أعقابهم ، وأطلق عليهم « يوباتريد Eupatrids » (ومعناها شريف الأصل والمحتد). وكانت أملاكهم تمتد لبضعة أميال حول المدينة والقرى المجاورة ، غير أنهم كانوا فى الغالب يتركون ضياعهم ويعيشون فى المدينة لكى يكونوا بالقرب من الملك أولينالوا عضوية المجلس الذى أصبح بالتدريج يتكون منهم وحدهم ، وأصبحت لهم يد فى حكومة المدينة كما كانوا هم المدافعين عنها فى وقت الحرب ، لأنه كان فى قدرتهم شراء الأسلحة الثمينة ، وكان لديهم الوقت الكافى للتمرين على استعمالها والحذق فيها . وقد ساعد على زيادة ثروتهم أنهم ركبوا متن البحار واحترفوا السلب والنهب ، وأصبحوا فى النهاية قرصانا فى البحار وجنوا من ذلك ثروة طائلة .

مجلس العامة : أما « مجلس العامة » فكان يتكون من طبقة الأحرار الذين كانوا يملكون أرضا أو كانوا يشتغلون باحدى الحرف ،وكانت ثروة هؤلاء صغيرة ولم يكن فى مقدورهم شراء أسلحة، كما لم يكن لديهم الفراغ الكافى للتمرين على استعمالها ، ولذلك أصبحوا ولم يكن لهم أى أثر فى حكومة المدينة بل انصرفوا يكدون ويجتهدون ليحصلوا على قوتهم وقوت أسرهم . ولم يبق لهم من حقوقهم السياسية إلا ذلك الحق الضعيف،حق التصويت فى الجمعية العمومية ،

وهو حق لم يعد فى قدرتهم أن يستعملوه بصراحة بازاء رغبـــات الملك وقوة الأشراف .

طريقة إصدار القرارات : كانت الطريقـة المتبعـة أنه بعـد أن يستقر رأى الملك على قرارات خاصة يعلنها لمجلس الشيوخ ، ثم يذهب وفى معيته الأشراف إلى الجمعية العمومية حيث يحتل أهم المقاعد ، ويجلس الاشراف بجانبه والعامة حولهم على شكل دائرة ، ثم يفتتح الملك الاجتماع باعلان قراراته ، ويأذن للأشراف بالكلام ومخاطبة العامة ، الذين كانت مهمتهم قاصرة على الاصغاء للملك ولما كان يجرى من نقاش أو حوار بين الأشراف ، فكانت الجمعية بذلك عبارة عن وسيلة لنشر رغبات الملك .

وبجانب هؤلاء الأحرار كان يوجد فريق آخر فقير استغرق فى الدين فباع أرضه وأصبح أجيراً فى ضياع غيره ، أو باع نفسه لتسديد ديونه وأضحى عبداً لأحد الأشراف ، لأنه لم يكن لأحد سواهم حق امتلاك العبيد ، أما هؤلاء وأولئك فلم تكن لهم أية حقوق سياسية ، ولم يكن لهم حق التصويت فى الجمعية ، والواقع أن الملك هو الشخص الوحيد الذى كان يتمتع بأية قوة سياسية فى ذلك العصر ، ويعبر « هومر Homer » عن هذا الشعور السائد فى عصره بالأبيات الخالدة التى معناها « إن حكم الكثير ، ليس بالأمر الحميد ، دعنا نخضع لحاكم فرد ، لملك واحد هو الذى استمد الصولجان والسطوة من الاله زوس Zeus »

وكانت الجمعية العمومية تنعقد كذلك لغرض آخر ، ففيها كانت تنظر القضايا ويبت فى المشاكل بمعرفة الملك وحده أحيانا ، وطورا بمساعدة الأشراف . ومما هو جدير بالنظر أن مثل هذه المحاكمات العلنية ومحاولة اجراء العدالة كان لها أثر كبير فى القضـاء على كثير من المفاسد والوصول إلى درجة عظيمة من العدالة . ومهما كان فى هذه الطريقـة من نقائص ، فانها قد خلقت لأول مرة حكومة منتظمة .

تدهور الملـكية وسقوطها

حكومة الأقلية : كان لظهور طبقة الأشراف أثر فى إضعاف طبقة العامة وسلب حقوقها ، فلم يعد لهم أى أثر فى إدارة دفة البلاد ، غير أن الأشراف أخذوا يزدادون قوة ، ولم يقنعوا بأن كانوا عونا للملكية فى الحرب والادارة ، بل تطلعت نفوسهم الى القضاء على الملكية ذاتها والاستئثار بالسلطة كلها ، وكانت نتيجة ذلك أنه لم يأت عام ٧٥٠ ق . م إلا وقد سقطت الملكية فى بعض المدن وأصبحت مسلوبة السلطان فى أخرى ، فقبض الأشراف على زمام السلطة واختاروا فى بعض المدن من بينهم من يقوم بأعمال كانت فى الماضى من اختصاص الملوك .

ففي أثينا مثلا اختاروا أحدهم ليكون قائدا فى الحرب وآخر ليساعد الملك فى تصريف أمور الدولة وكان يسمى كل منهم « أركون Archon » أى حاكم . وهكذا سلب ملك أثينا سلطته بالتدريج حتى لم يعد أكثر من إمام للناس فى المسائل الدينية . اما فى اسبرطة فقد شلت يد الملك بتعيين ملك ثان ، وبهذه الطريقة احتفظت اسبرطة بالملكية . وفى غضون قرن من الزمان (من عام ٧٥٠ الى ٦٥٠ ق . م) اختفت الملكية فى كثير من المدن الأخرى ، كما اختفت فى الباقى بعد ذلك . وهكذا استولى الأشراف على زمام السلطة فى كثير من المدن ، وهكذا قامت فيها حكومات جمهورية مختلفة الأنواع مكان الملكية، وبذلك ساد حكم الأقلية (Oligarchy) . وبالرغم من اختلاف وسائل الحكم والادارة فى مختلف هذه المدن ، كانت روح كراهية الملكية روحاً عامة ، وجدير بالذكر أن ندرس هذا التغيير فى اتجاه الرأى العام .

أسباب كراهية الملكية : رأينا فيما سبق أن الملكية كانت هى النوع الوحيد المعروف للاغريق من أنواع الحكومات ، فكان على رأس كل دولة ملك يستمد سلطته من الآلهة ، وأوامره مطاعة بين أفراد شعبه ، غير أنه منذ عام ٧٧٦ ق . م . أخذ يختفى من نفوس القوم شعور الاحترام نحو الملكية ، وأخذت سلطة الملك تنتقل إلى مجلس الشيوخ .

والسبب الأساسى فى هذا الانقلاب هو صغر حجم الدول الأغريقية ، فلا يغيب عن بالنا أن شعب كل مدينة حكومية (City-State) كان عبارة عن سكان المدينة وما حولها من أراض زراعية فقط ، وفى وسط عدد قليل من الناس كهذا لا يستطيع الملك أن يحيط نفسه بمظاهر العظمة والأبهة ، ولا يمكنه أن يحيط نفسه بسياج من الغموض والألغاز ، فكان يسير بينهم كشخص عادى ، وأصبحت أخطاؤه ونقط الضعف فيه بادية للجميع ، حتى إذا ما اتسعت دائرة تفكيرهم وتثقفت عقولهم وارتقت مدار كهم باتوا لا يعتقدون فى حقوقه الالهية ولا فى وجوب الطاعة لقداسته . .

وفضلا عن ذلك فلم تكن الدولة عبارة عن مساحات واسعة ولم تشمل أطرافا مترامية ، حتى يصبح من الحكمة أن يحافظوا على وجود ملك على رأسهم ليكون رمز وحدتهم ويبقى على تماسكهم وتضامنهم ، وما دام قد استولى عليهم هذا الاعتقاد ، وتملكتهم هذه العاطفة ، لم يبق للملكية شىء من عظمتها ولا أثر من سحرها . غير أن هذا التغيير قد تم على ما يظهرون حدوث أى انقلاب عنيف أو ثورة مفاجئة، فقد كان يحدث أحيانا عند موت أحد الملوك أن يعين ابنه حاكما مدى الحياة أو لفترة معينة من السنين ، ويطلق عليه لقب «أركون Archon»

(أو حاكم)، وطوراً كانت تعزل الأسرة المالكة ، وينتخب أحد الأشراف مكان الملك ويطلق عليه لقب « بريتانس Prytanis » (أى رئيس) ، ومع كل فى جميع الحالات كان الحاكم الجديد مسئولا أمام الأشراف بأية طريقة كانت ، وبمضى الزمن أصبح الحكام ينتخبون من بين الأشراف لمدة معينة ، وكانوا مسئولين أمامهم عن طريقة قيامهم بتأدية أعمال وظيفتهم .

أثر النظام الجديد : وهكذا قامت على أنقاض الملكية حكومة الأقلية (Oligarchy) ، وكان هذا أول نوع من أنواع الجمهوريات فى بلاد الاغريق، وحتى تلك اللحظة لم تكن الديموقراطية أو حكومة الجماهير معروفة للاغريق . ويبدو أن حالة جماهير الأحرار لم تتأثر بهذا الانقلاب فى حينه ، غير أنه فى الواقع مهد لتغييرات أعظم شأناً وأشد خطرا ، فقد علم الأغريق مبدأ هاماً ، ذلك أن السلطة السياسية انتقلت إلى يد أفراد من رعايا الدولة ، وحقيقة كان عدد هؤلاء صغيرا فى بداية الأمر ، غير أن هذا العدد قد يصبح كبيرا ، وسرعان ما يتطرق إلى الذهن أن القوة التى انتقلت من الفرد الى الأقلية قد تنتقل من الأقلية إلى الأكثرية .

طبقات السكان : وكان هؤلاء الأشراف يملكون الجزء الأكبر من أراضى الدولة ، التى كان يقوم بزراعتها أتباعهم من الفلاحين فى حين كانوا هم يقيمون فى المدينة ، ويظهر أنهم كونوا لأنفسهم طبقة خاصة منفصلة عمن سواها ، وتنتقل امتيازاتهم لأبنائهم فقط . غير أنه بجانب هذه الأقلية الحاكمة وأتباعهم ، كانت هناك طبقتان أخريان ، أحداهما تتكون من صغار ملاك الأراضى الذين كانوا يقومون بزراعة أرضهم بأيديهم ، وتتكون الأخرى من التجار والصناع الذين كانوا يقيمون فى المدن ، وهاتان الطبقتان كانتا فى ازدياد مستمر من حيث العدد ، وأخذت ثروتهم فى الاتساع نتيجة لانتشار التجارة وتقدم الصناعة وانتشار المستعمرات الأغريقية ، وبعد أن كانت ثروة الأغريق من الأرض والرعى ، ظهر من بين الأغريق من كون ثروة من المال ، ومن هؤلاء ظهرت الطبقة الوسطى (Middle Class) ، وأخذوا يطالبون بنصيب فى الحكومة التى كانوا محرومين منها حتى تلك اللحظة ، وسرعان ما كونوا قوة سياسية لها خطرها ، وبازاء ذلك اضطر الأشراف أن يعملوا لهم حسابا ، ففى أوائل القرن السادس قبل الميلاد كنت تسمع « سولون Solon » نفسه يقول « المال يكون الانسان » .

عصر المغتصبين

الأشراف والطبقات الأخرى : وفى حين ظهرت هذه الطبقة الغنية النابهة وأخذت تزيد فى ثروتها ونشاطها ، بقيت الطبقة الحاكمة كما كانت ، بل أصاب همتها الركود وأصابها نقص فى

عددها وثروتها . وفوق ذلك فقد أثار الاشراف غضب الناس واستياءهم بطريقة حكمهم التى كان يشوبها الظلم ويكسوها التعسف . وفى خلال ذلك ساءت حالة الفلاحين كثيراً فلم يعمل الأشراف شيئاً لمصلحتهم وتخفيف العبء عن كاهلهم ، بل كانوا على العكس من ذلك يستغلون هذا البؤس لمصلحتهم ، فأصبح هؤلاء حانقين عليهم ، كما كان رجال الطبقة الوسطى مستائين من مسلكهم .

وعلاوة على ذلك ظهر عدو جديد للطبقة الحاكمة ، وذلك أن تقدم الصناعة فى بلاد الأغريق وانتشار التجارة كان سبباً فى وفرة الأسلحة ورخص أثمانها لدرجة مكنت الرجل العادى من الاستحواذ على ما يريد من أسلحة ودروع . وفوق ذلك فقد حدث انقلاب فى فنون القتال قضى على أهمية العجلات واستعمالها فى الحروب وزاد فى أهمية الرجل العادى فى الجيش ، وبذلك زادت قوة الطبقة الدنيا فى الدولة .

انقسام الأشراف وظهور المغتصبين : لم يكن الأشراف أنفسهم متحدين قلبا وقالباً ، بل كثيرا ما كانوا ينقسمون على أنفسهم ، فيجمعون حولهم الأتباع ، وقد يظهر واحد من الأشراف ويناصر الطبقات المتذمرة من الحكم الجائر ويشايعهم إن حقيقة وإن تظاهراً ، ثم يستعين بهذه القوى على تحطيم قوى أعدائه واستخلاص حكومة المدينة لنفسه ، وبهذا يصبح حاكم الدولة .

وكان مثل هذا الحاكم ملكا فى الواقع ، ولكن الملك الجديد يختلف عن الملوك الأقدمين فى أنه ليس من أسرة ملكية ، وأنه وصل إلى عرشه بالقوة لا بالطريق الدستورى ، وعلى ذلك لم يكن شعور الناس نحوه شعور إخلاص وولاء ، ومن ثم لم يكن مركزه وطيداً . وكان الاغريق يطلقون على مثل هذا الحاكم لفظة « Tyrant » ومعناها فى اللغة الانجليزية « الظالم » ، ولكن الاغريق حينما أطلقوا هذا اللفظ عليه لم يقصدوا هذا المعنى المعروف لنا من معنى الكلمة الأنجليزية ، وإنما كانوا يقصدون أنه « حاكم مطلق » وعلى ذلك فالكلمة الانجليزية التى تنطبق عليه هى كلمة « Despot » .

وقد ظهر هؤلاء المغتصبون فى عدد كبير من المدن الأغريقية فى وقت واحد . وبدأ ظهورهم فى اواسط القرن السابع قبل الميلاد ، وفى خلال المائة والخمسين سنة التالية لذلك « أى من ٦٥٠ إلى ٥٠٠ ق . م . » لم ينج من هذا الانقلاب إلا عدد قليل جدا من المدن فى بلاد الاغريق .

وفى معظم الحالات كان هؤلاء المغتصبون من بين الأشراف ، ولكنهم كانوا يصلون إلى مراكزهم بطرق مختلفة ، وأهم هذه الطرق هى الطريقة التى أشرنا اليها فيما سبق ، أى بمعونة

طبقة العامة والطبقة الوسطى المتذمرتين . وكان يحدث أحيانا أن أحد الأشراف الذى رفعه زملاؤه الى هذا المركز لفترة معينة يستغل مركزه ويعمل على توطيده لنفسه دون سواه . وكان يوجد نوع آخر من هؤلاء المغتصبين يطلقون عليه اسم « ديكتاتور Dictator » وكان الناس يمنحونه هذه السلطة بمحض اختيارهم لمدة معينة ولغرض معين كاصلاح ذات البين مثلا بين الطوائف المتنازعة فى حكومة الدولة .

حكومة المغتصبين : كانت طريقة حكم معظم هؤلاء الحكام طريقة ظالمة قاسية ،ففى كثير من الدول كانوا فى بداية الأمر موضع رضا الأهالى الذين رفعوهم إلى مناصبهم وسرهم أن رأوا إذلال حكامهم السابقين ، ولكن لم يلبث أن بدأت روح الاستياء فى الظهور ، وبازاء ذلك لجأ كل من هؤلاء الحكام الى القوة لاخماد هذه الروح ،وبذلك أصبح موضع سخط الجميع وكراهيتهم، ونتيجة لذلك فكر فى أن يحمى نفسه فاستعان بفرق أجنبية ، واتخذ لنفسه الأكروبوليس مسكناً وأحاطه بالجنود المرتزقة ، وأخذ يقضى بالنفى أو الموت على أظهر الشخصيات البارزة فى الدولة ، وأصبحت الحكومة فى الواقع حكومة تعسف وظلم بالمعنى الصحيح .

واهتم بعض هؤلاء الحكام بتشييد الأعمال العامة الفخمة إما حباً فى الظهور والعظمة وإما رغبة منهم فى إفقار رعاياهم . وقد كان بعضهم نصير الآداب والفنون ، فكانوا يجذبون رجال الأدب إلى بلاطهم تحبباً إلى رعاياهم ، ولكن كل ذلك لم يجد فى جلب رضا القوم عنهم ، ولم ينجح فى ذلك حتى المعتدلين منهم ، لأن العقل الاغريقى أصبح شديد البغض لهذا النوع من الحكومة ، ولذلك فأمثال هؤلاء الحكام الذين نصبوا أنفسهم فوق القانون أصبحوا فى نظر الأغريق غير جديرين بحماية القانون ، وكانوا يعدونهم من أكبر المجرمين ، ويعتبرون من يقتلهم بطلا من الأبطال جديرا بالتكريم ، وينظرون إلى فعلتهم وكأنها عمل مقدس جدير بالاجلال ، ولذلك فقليل منهم من عمر طويلا فى مركزه وأقل منهم من ورثوا عروشهم لبنيهم، ونادرا ما كانت تستمر الأسرة الواحدة فى الحكم حتى الجيل الثالث .

إسبرطة والمغتصبون : ومما يجدر ذكره أن حكومة اسبرطة كانت فى الواقع حكومة أقلية ولو أنها كانت غير ذلك اسميا ، ولذلك كان الأسبرطيون مستعدين على الدوام أن يساعدوا مساعدة فعلية فى إقامة حكومة أقليات فى المدن الأخرى وتوطيد أركانها ، وتنفيذا لهذه الخطة نرى أنه كانت لهم يد كبرى فعالة فى القضاء على المغتصبين ، بقصد إعادة نظام حكومة الأقليات كما كان ، غير أنهم لم ينجحوا فى الوصول الى غرضهم إلا نادرا ، وهكذا كانوا وسيلة غير مقصودة فى سبيل إنجاح مبادىء الشعب ، فان حكومة المغتصبين قد أزالت الفوارق بين طبقة الأشراف والأحرار من طبقة العامة، فلما قضى على سلطة هؤلاء الحكام ، وجد

من المستحيل فى معظم الحالات إعادة الامتيازات الى الأشراف . والواقع أنهم لم يسكتوا على ذلك بل حاولوا إعادة امتيازاتهم محاولة جدية بمساعدة اسبرطة ، وهكذا قام نزاع جديد ، فقد كان النزاع الذى ظهر على أثر الغاء الملكية بين حكومة الأقلية والمغتصبين ، أما هذا النزاع فكان بين الأقلية والديموقراطية .

المدن الاغريقية والمغتصبون

وتتمثل هذه التغييرات السياسية المختلفة بوضوح فى تاريخ أثينا ، غير أنه توجد هناك بعض أمثلة فى تاريخ المدن الاغريقية الأخرى لا يصح إغفالها .

سيكيون Sicyon : ظلت هذه المدينة الواقعة غرب برزخ كورنث خاضعة لسلسلة من الحكام المطلقين لمدة أطول من أية مدينة اغريقية أخرى ، فقد ظلت أسرتهم فى الحكم مائة عام ، ويقال إن مؤسسها هو « بيثاجوراس Pythagoras » حوالى ٦٦٥ ق . م . وهذا الانقلاب جدير بالملاحظة لأن بيثاجوراس هذا لم يكن من الجنس الدورى الذى فتح البلاد بل كان من سكان البلاد الأصليين ، واستطاع أن يقبض على زمام السلطة بالقضاء على الأقلية الدورية ، وكان هو وخلفاؤه يعتمدون على مساعدة السكان الأصليين ، وكان هذا هو أحد الأسباب التى مدت فى أمد سلطانهم ، علاوة على أن حكومتهم لم تكن حكومة ظالمة .

كورنث : وهناك فى مدينة « كورنث Corinth » ، استطاع « كبسيلوس cypselus » حوالى عام ٦٥٧ ق . م أن يضع نفسه على رأس الحكومة ، بعد أن قضى على سلطة الأقلية بمشايعة رغبات الشعب ومساعدته ، ويقال إنه كان معتدلا ومحبوبا من رعيته ، وعند موته انتقلت السلطة إلى ابنه « برياندر Periander » الذى اشتهر بالقسوة والظلم ، وأخذ فى توطيد سلطته بالتخلص من الأشراف الأقوياء فى الدولة ، وأحاط نفسه بطائفة من الجنود المرتزقة ، واستعمل وسائل الشدة الصارمة والقسوة الفاضحة فى القضاء على أى بادرة من بوادر العصيان ، غير أنه بالرغم من هذه القسوة رفع من شأن مدينة كورنث ماديا وأدبيا ، وجعلها مهيبة الجانب محترمة فى نظر الأصدقاء والأعداء على حد سواء ، فانتشرت تجارتها وكثرت ثروتها وتعددت مستعمراتها وارتقت موانيها ، وقد كان هو فوق ذلك محبا للآداب والفنون وأكرم وفادة الشعراء والفلاسفة ، حتى عده بعضهم بين حكماء الاغريق السبعة (The Seven Sages of Greece)

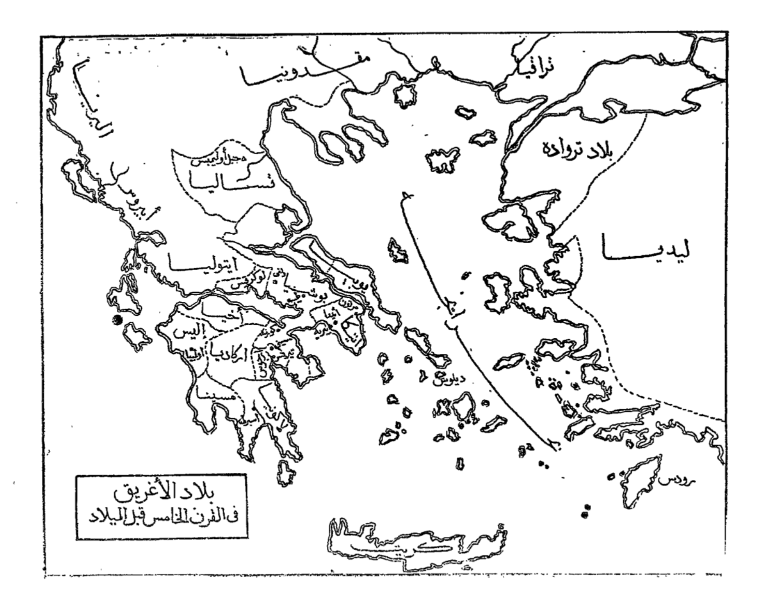
مجارا : وبالقرب من كورنث كانت توجد مدينة « مجارا Megara » التى استطاع « ثياجنيز Theagenes » أن يقبض على زمام السلطة فيها حوالى ٦٣٠ ق . م بعد ان قضى

على حكم الأقلية بمسايرة الشعب فى رغباته ، غير أنه لم يبق فى مركزه هذا حتى وفاته، لأنه طرد من الحكومة حوالى عام ٦٠٠ ق. م. وقام على أثر ذلك نزاع عنيف بين الأقلية « الأوليجاركى » والديموقراطية ، انتصرت فيه الأخيرة ، غير أن أنصارها أساءوا استعمال هذا النصر فدخل الفقراء بيوت الأغنياء وأجبروهم على إعداد الولائم الفاخرة لهم ، ونهبوا أملاك الأشراف وقضوا على معظمهم بالنفى ، ولم يقتصروا على الغاء ما كان عليهم من ديون بل أخذوا يجبرون دائنيهم من الأشراف على أن يردوا لهم ما كانوا قد أخذوه منهم من فوائد ، ولكن لم يلبث أن عاد الأشراف المنفيون واستعادوا سطوتهم بالقوة ، ثم طردوا مرة أخرى ، ولم يستتب لهم الأمر بصفة دائمة إلا بعد نزاع طويل وتقلبات كثيرة . ونستطيع أن نعتبر هذا النزاع وتلك الانقلابات التى حدثت فى « مجارا » مثلا لما حدث من نزاع بين حكم الأقلية والديموقراطية فى كثير من الدول الاغريقية حوالى ذلك الوقت .

أهمية عصر المغتصبين

القضاء على الأرستقراطية : قل أن نرى الفلاسفة أو المؤرخين ينصفون المغتصبين فى الخدمات الحقة التى أسدوها للاغريق ، فأول خدمة قاموا بها كانت من الناحية الدستورية ، لأنهم ساهموا بنصيب وافر فى القضاء على الطبقة الأرستقراطية القديمة ، وبذلك خلقوا جواً اجتماعياً وسياسياً لاغنى للديموقراطية عنه ، وكان المغتصبون يضحون بالحرية فى سبيل المساواة ، فاذا ما هوى أحدهم لم تخلفه قط الأرستقراطية التى قضى عليها ، بل كانت تخلفه أحياناً حكومة أقلية تستند على الثروة أو امتلاك الأرض لا على الحسب والنسب . وليس من الانصاف أن نحسب أن هذه الخدمة قد أسديت اعتباطاً أو على غير رغبة ، فان المغتصب عندما كان ينادى برد حقوق طبقة مظلومة ، كان يبغى عن قصد القضاء على الفوارق التى تميز الطبقات بعضها عن بعض ، ومن أجل ذلك ليس من العدل أن نعتبر أن سلطته كانت مرتكزة على القوة وحدها ، لأن حكومة تدوم ثمانين أو مائة عام ، كما كانت الحال مع حكومة المغتصبين فى كورنث وسيكيون ، لا بد لها من قوة أدبية تشد أزرها .

تكوين أحلاف من المدن : أما الخدمة الثانية التى أسدوها الى بلاد الاغريق فكانت خدمة سياسية ، لأن السياسة التى اتبعوها حطمت الحواجز التى كانت تفصل بين المدن الأغريقية ، فاذا تتبعنا تاريخهم فانما نتتبع سياسة محالفات واسعة النطاق كانت توثق عراها علاقات التزاوج ، ففى صقلية مثلا نرى حلفاً من مغتصبى الشمال ضد حلف من مغتصبى الجنوب ، وفى كلتا الحالتين نرى علاقات التزاوج تشد أواصر كل حلف .



بلاد الأغريق
فى القرن الخامس قبل الميلاد

تقدم التجارة والاستعمار : وفضلا عما تقدم فى الشئون التجارية والاستعمارية كان المغتصبون يتبعون أساليب حكومات الأقلية التى يخلفونها ، فليس من شك فى أن انتشار تجارة الأغريق يرجع الى المجهود الذى كانت تبذله تلك الحكومات ، وإن كان ذلك الانتشار ازداد واتسع فى عصر المغتصبين . واذا كان الفضل فى تأسيس المستعمرات الأغريقية يرجع فى معظم الأحوال الى سياسة حكومات الأقلية ، فان عهد المغتصبين شهد توسعاً فى هذا السبيل

دستور اسبرطة

كان لاسبرطة دستور وحيد فى بابه ، وقد أجمع القدماء على أن واضعه هو المشرع « ليكرجوس Lycurgus » ، ويحكى الكثير من القصص المختلفة عن تاريخه ومولده وأسفاره وتشريعاته وموته . ويعتقد بعض المؤرخين أن الأنظمة الاسبرطية كانت سائدة ومتبعة فى جميع المدن التى كان يسكنها « الجنس الدورى Doric Race » ، وعلى ذلك استبعدوا الرأى القائل بأنها من وضع مشرع إسبرطى ، غير أن هذه فكرة خاطئة ، إذ من السهل علينا أن نرى أن أنظمة اسبرطة خاصة بها ويبدو عليها طابعها مميزا إياها من المدن الدورية أمثال « أرجوس Argos » و « كورنث Corinth » كما هو مميز لها من المدن الأخرى أمثال أثينا وطيبة . وحقا يوجد بعض الشبه بين أنظمة اسبرطة وكريت ، ولكن البعض غالوا كثيراً فى أوجه الشبه مع أنها ليست بالقدر الذى تخيلونه ، فالأسبرطيون بلا شك يشتركون مع غيرهم من الدوريين فى بعض ميولهم ، ولكن دستور « ليكرجوس » طبعهم بطابع خاص بهم ميزهم عن سائر سكان بلاد الاغريق .

حياة ليكرجوس : عاش « ليكرجوس » فى عصر لم تكن قد استعملت فيه الكتابة لأغراض أدبية ، ولذلك لم يحفظ لنا التاريخ أى معلومات عنه بقلم أحد معاصريه ، وليس بين ما كتب عن تفاصيل حياته مايصح اعتباره صحيحاً من الوجهة التاريخية ، ولهذا فسنختار هنا ما هو أكثر احتمالا للتصديق . هناك خلاف كبير عن تحديد الزمن الذى عاش فيه ، ولكن الاتفاق بين الجميع تام على أنه عاش فى زمن قديم للغاية ، وأكثر الأقوال احتمالا هو أنه عاش عام ٧٧٦ ق . م . ويقال إنه كانت له اليد الطولى فى إعادة الألعاب الأولمبية فى ذلك العام ، وهو ينتمى إلى الأسرة المالكة فى اسبرطة ، ويقال إنه كان ابن أحد الملكين اللذين كانا يحكمان اسبرطة بالاشتراك ، ولما قتل أبوه خلفه أخوه الأكبر فى الملك ، غير أنه لم يعمر طويلا فمات بعد قليل تاركا وراءه الملكة تحمل جنيناً ، وكانت امرأة واسعة الأطماع ، فعرضت على « ليكرجوس » أن يقاسمها العرش ، فتظاهر أمامها بالموافقة ، ولكنها حالما وضعت ولداً ، أعلن « ليكرجوس » فى السوق على رءوس الاشهاد

أن هذا الطفل هو ملك اسبرطة ، فنقمت عليه الملكة واتهمته بتدبير مؤامرة لقتل ابن أخيه، وعند ذلك عقد النية على ترك موطنه والقيام برحلات لزيارة البلاد الأجنبية، وقد غاب عن بلاده عدة سنين . ويقال إنه كان يمضى أوقاته فى دراسة أنظمة الأمم الأخرى ومحادثة حكمائها وعلمائها ليصل الى وضع قوانين وأنظمة تنتشل اسبرطة من المفاسد والمساوىء التى كانت تعانى من شرورها . وقد بدأ بزيارة كريت و « أيونيا Ionia » ، ومنها إلى مصر ، ويروى البعض أنه زار أيبريا ، وليبيا وكذلك الهند .

وفى أثناء غيابه كان الملك الصغير قد كبر وقبض على زمام الحكومة ، غير أن الفوضى كانت ضاربة أطنابها فى الدولة بطريقة لم يسبق لها مثيل ، وتمنى الجميع أن لو تخلصوا من هذه الآلام والاضطرابات ، ولذلك كان لعودة « ليكرجوس » فى تلك الظروف رنة فرح عظيمة فى المدينة، وكانت النفوس مهيأة لتغيير كلى فى الحكومة والأنظمة الادارية ، وبازاء ذلك بدأ مهمته بهمة ونشاط لكى يحقق مشروع اصلاحاته التى كان يرنو الي تحقيقها من زمن بعيد ، ولكنه قبل أن يبدأ عمله الشاق استشار الآلهة، فأكدت له تعضيدها الربانى فى مشروعاته، وشجعه هذا على الاقدام فظهر فجأة فى سوق المدينة يحيط به ثلاثون من الاسبرطيين الممتازين وهم مدججون بالسلاح . وفكر الملك فى بداية الأمر أن يقاوم عمه ، ولكنه عاد وعضد مشروعاته ، وعند ذاك أصدر « ليكرجوس » مجموعة من القرارات تسمى « ريترا Rhetra » وأحدث بها انقلاباً تاما فى نظم القوم السياسية والحربية وكذلك فى حياتهم الاجتماعية والمنزلية . وقد لاقى فى تنفيذ اصلاحاته معارضة عنيفة ، ويقال إنه فقد إحدى عينيه فى شغب بسبب تلك المعارضات التى ثارت فى وجه إصلاحاته ، غير أنه تغلب فى النهاية على كل الصعاب والعقبات ، ونجح فى إخضاع جميع الطبقات فى الدولة لدستوره الجديد. وكان آخر عمل قام به هو تضحية نفسه فى سبيل الصالح العام لمملكته ، فقد رحل عن اسبرطة الى غير عودة ، بعد أن جعل الناس يقسمون على أنهم لا يدخلون أى تعديلات على قوانينه قبل عودته ، وسافر بعد ذلك الى « دلفى Delphi » حيث تلقى وحى الاله واستحسانه لكل ما عمله ، راجياً كل خير ورفاهية للاسبرطيين ما داموا محافظين على قوانينه ، غير أنه لا يعلم أحد الى أين ذهب بعد ذلك وكيف وأين مات ، فاختفى من الأرض ، غير تارك وراءه أى أثر سوى روحه ، وقد حفظ له مواطنوه ذكراه بأن بنوا له معبداً وأخذوا يعبدونه ويقدمون له القرابين سنوياً لعدة قرون .

ولكى نفهم دستور « ليكرجوس » يجب علينا أن نتفهم أولا الظروف الخاصة التى كانت محيطة بالاسبرطيين ، فقد كانوا عبارة عن عدد قليل من الرجال يمتلكون مملكة فتحوها بحد السيف ، ولم يكن فى استطاعتهم أن يحافظوا عليها إلا بنفس هذه الوسيلة ، ومن المحتمل أن عددهم لم يزد على تسعة آلاف الرجل ، فكان الغرض العظيم الذى يرمى اليه المشرع هو توحيد

هـــذا العدد الصغير وربط الكل بروابط وثيقة ، مع تمرينهم على احتمال الشدائد وشظف العيش ، وتعويدهم الشجاعة والخضوع العسكرى حتى يستطيعوا المحافظة على سلطانهم فوق رعاياهم. وكانت الوسائل التى اتخذها لبلوغ غايته صارمة الى حد بعيد، ولكنها كانت ناجحة تمام النجاح ، فأخضع الاسبرطيين لنظام حربى هو فى آن واحد شبيه بنظام الرهبنة ، وليس له مثيل فى العصور القديمة والحديثة ، وتضمن نظامه صرامة نسك الدير، ودقة نظام الحصن الحربى، ولكن يحسن بنا قبل أن نبسط تفاصيل هذا النظام الغريب ، أن نذكر شيئا عن طبقات السكان وطبيعة الحكومة .

طبقات السكان

كان سكان « لا كونيا Laconia » ينقسمون ثلاث طبقات :

« اسبرطيون و« بيريوكى Perioeci » و « هلوتس Helots » أى عبيد »

الاسبرطيون : كان هؤلاء من نسل الفاتحين من الدوريين ، ومنهم كانت السلطة الحاكمة فى الدولة ، ولم يكن لأحد سواهم الحق فى الوظائف العامة والترقية والتكريم . وكانوا يعيشون فى اسبرطة نفسها خاضعين لنظام « ليكرجوس » ، يعيشون من دخل ضياعهم المنتشرة فى أنحاء لاكونيا المختلفة ، والتى كان يقوم بزراعتها لهم « الهلوتس » الذين كانوا يدفعون لهم قدراً معيناً من المحصولات . وكان الاسبرطيون فى الأصل متساوين جميعاً تمام المساواة ، ولكل منهم حقوقه الكاملة يورثها لأولاده بشرطين، أولهما الخضوع لنظام «ليكرجوس»، وثانيهما تقديم قدر معين من المحصولات لمخازن الدولة . ولكن بمرور الزمن فقد كثير من الاسبرطيين حقوقهم المدنية لعجزهم عن الوفاء بالشرط الثانى ، وذلك لضياع أرضهم أو بسبب زيادة عدد أولادهم مع فقرهم ، وهكذا ظهر فارق بين الأسبرطيين أنفسهم لم يكن معروفا فى الأزمنة الأولى ، وأصبح من حفظوا منهم حقوقهم كاملة يسمون « The equals » أو الأشراف « Peers » ، ومن فقدوا حقوقهم أصبحوا أقل مركزا من الأشراف ، وأطلق عليهم لفظ « Inferiors »، ولكنهم لم يصبحوا ضمن « البيريوكى Perioeci » لأنهم قد يستعيدون مركزهم الأصلى إذا هم استطاعوا أن يحصلوا على الوسائل التى تمكنهم من تقديم ما هو مفروض عليهم لمخازن الدولة .

البيريوكى Perioeci : كان هؤلاء أحرارا فى أنفسهم ، ولكنهم كانوا خاضعين للاسبرطيين من الوجهة السياسية ، فلم يكن لهم نصيب فى الحكومة ، وكان لزاما عليهم أن يطيعوا

أوامر الحكام الأسبرطيين . ويظهر أن هؤلاء كانوا خليطا من نسل سكان المملكة « الآخيين » ومن « الدوريين » الفاتحين، الذين لم يتمتعوا بكل الامتيازات الممنوحة للطبقة الحاكمة، وكان هؤلاء موزعين فى نحو مائة بقعة فى جميع أجزاء « لا كونيا » ، وكانوا يحاربون فى جيوش الاسبرطيين كجنود ، ولذلك لابد أنهم يكونون قد تمرنوا لحد ما على الخطط الحربية الاسبرطية ، ولكنهم كانوا معفون بلاشك من ذلك النظام الخاص الذى كانت تخضع له الطبقة الحاكمة ، وكانت لهم حرية فردية فى أعمالهم أوسع مما يتمتع به أفراد هذه الطبقة .

وكان الجزء الأكبر من أرض لاكونيا ملكا للاسبرطيين، ويملك البيريوكى القسط الأصغر ، ولكن بجانب ذلك كانت جميع تجارة المملكة وصناعاتها فى أيديهم ، لأن الاسبرطيين لم يشتغلوا فى ذلك قط ، وهكذا كانت فى يدهم دون الاسبرطيين وسائل الحصول على الثروة والرقى ، ولكن الاسبرطيين كانوا يعاملونهم على ما يظهر معاملة كبرياء وغطرسة ، كما كانوا يعاملون فى العادة من هم أقل منهم مركزا ، ومع ذلك فلم تكن حالتهم تعسة بوجه عام ولا مهينة شائنة ، فقد كانوا يعتبرون أعضاء فى الدولة ، ولو أنهم لم يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية كاملة.

الهلوتس « Helots » : كان هؤلاء عبيداً مرتبطين بالأرض التى كانوا يزرعونها لمصلحة ملاكها الاسبرطيين ، وكانت حالتهم تختلف اختلافا بيناً عن حالة العبيد العاديين فى العصور القديمة ، وهى أكثر شبهاً بحالة الاقطاع فى العصور الوسطى ، فكانوا يعيشون فى القرى ، يزرعون الأرض ويدفعون إيجارها لساداتهم فى اسبرطة ، وكانوا يتمتعون بمساكنهم وزوجاتهم وأسرهم دون أى إشراف عليهم ، ويظهر أنهم لم يكونوا عرضة للبيع ، وكانوا يقاتلون فى صفوف الأسبرطيين . ولو أنهم كانوا أحسن حالا من العبيد العاديين فى بلاد أخرى ببلاد الأغريق، إلا أن الأمر المؤلم أنهم لم يكونوا غرباء مثلهم ، بل كانوا هم وسادتهم من جنس واحد يتكلمون لغة واحدة .

واختلف الناس فى تفسير هذا الاسم كما اختلفوا فى معرفة أصلهم ، غير أنهم كانوا بلا شك من دم هيلينى نقى ، ومن المرجح أنهم كانوا نسل السكان الأقدمين الذين قاوموا الدوريين مقاومة عنيفة ، ولذلك اتخذوهم عبيداً بعد إخضاعهم ، ويظهر أنهم كانوا يعاملونهم معاملة حسنة نسبياً فى بداية الأمر ، فلما كثر عددهم أصبحوا موضع شبهة سادتهم ، فأخذوا يعاملونهم معاملة قاسية ، فكانوا يلزمونهم بارتداء لباس خاص (وهو رداء من جلد الأغنام وقبعة من الجلد) ليميزوهم من بقية السكان ، وكانوا يسلكون معهم كل سبيل ليذكروهم على

الدوام بمركزهم الوضيع ، ويقال إنهم كانوا غالباً ما يضطرونهم للسكر كتحذير للشباب الأسبرطى من تعاطى المسكرات . ومهما كان هناك من صدق فى هذه الحكايات وأمثالها ، فانه من المؤكد أن قسوة الاسبرطيين وسوء معاملتهم لهم ولدت فى نفوسهم كرهاً متأصلا نحوهم ، وكانوا دائماً على استعداد لأن ينتهزوا أى فرصة للقيام فى وجههم ، ويسرهم « أن يأكلوا لحم الاسبرطيين نيئاً » ، ولذلك كانت اسبرطة تخشى على الدوام ثورتهم ، وكانت تتخلص ممن يثير شكوكها أو غيرتها منهم بأقسى وسائل الوحشية . ومع ذلك فكان يحدث أحيانا أن يمتاز بعضهم بشجاعة فائقة فى الحرب ، فيحصل على حريته من الحكومة .

الدستور

كانت وظائف الحكومة الاسبرطية موزعة بين ملكين ومجلس شيوخ ومجلس العامة ، ثم لجنة تنفيذية مكونة من خمسة أشخاص يسمون « إفرز Ephors » . وينسب هذا الدستور السياسى إلى « ليكرجوس » ولكن هناك مايدعو للاعتقاد بحق أن نظام « الأفرز » أضيف فيما بعد ، ولا يوجد أقل شك فى أن مجلس الشيوخ ومجلس العامة ورثهما الاسبرطيون عن العصر السابق ، غير أن ليكرجوس ، أدخل التعديلات المناسبة على نظمهما .

الملكان : وعلى رأس الدولة كان الملكان الوراثيان ، والواقع أن هذا النظام كان خاصاً باسبرطة فقط ، ويقال إن سبب ذلك هو أن أحد الملوك ترك توأمين لتولى الملك بعده ، ولكن تقسيم السلطة الملكية بهذه الطريقة أدى بطبيعة الحال إلى ضعف نفوذها ، وخلق جواً من الغيرة والنزاع بين الملكين ، ومحاولة كل منهما تقويض نفوذ صاحبه . والواقع أن السلطة الملكية أخذت فى التدهور والضعف فى العصر التاريخى بأكمله ، واغتصب « الأفرز » بالتدريج سطوة الملوك حتى أصبحت إدارة الحكومة أخيراً فى قبضتهم وصار الملوك ألعوبة فى أيديهم . وكان ملوك اسبرطة فى الأصل هم حكام الدولة الحقيقيون وباشروا بأنفسهم جميع وظائف الملكية ، وبعد زمن أصبح أهم امتيازات الملك تولى القيادة العامة فى الجيش فى الغزوات الأجنبية ، وحتى فى هذا الامتياز حدت سلطته بوجود اثنين من « الأفرز » معه .

غير أنه على الرغم من سلب الملوك سلطتهم السياسية إلى هذا الحد ، كانت لهم كثير من الامتيازات الهامة ، وكانوا على الدوام يعاملون بكل إجلال وتكريم ، وينظر الناس اليهم بشعور من الاحترام الدينى ، لأنهم كانوا يعتبرونهم من نسل « هركيوليز Hercules »

البطل العظيم ، وهكذا كانوا يعدونهم حلقة الاتصال بين الدولة بأ كملها والآلهة ، وكانوا هم أ كبر قساوسة الأمة ، ويقدمون كل شهر القرابين إلى « زوس Zeus » بالنيابة عن الناس . وكانوا يملكون ضياعا واسعة فى مختلف أنحاء « لاكونيا » ، وتقدم لهم الهدايا الكثيرة فى كثير من المناسبات العامة ، وكان الناس يحزنون لموتهم ويعدونه كارثة وطنية .

مجلس الشيوخ : أما مجلس الشيوخ فكان مكونا من ثلاثين عضواً من بينهم الملكان ، وكانت لاتقل سن أحدهم عن ستين عاما ، وكانوا يختارون أعضاء مدى الحياة ، وكانت سلطتهم كبيرة ، وهى السلطة الوحيدة التى تستطيع أن تقاوم سلطة « الأفرز » . وكانوا يجتمعون ويناقشون جميع المشروعات التى تعرض على مجلس العامة ، ولهم نصيب فى الادارة العامة للدولة ، وكانوا قضاة فى جميع القضايا الجنائية التى تتعلق بحياة إسبرطى حر ، دون أن يكونوا مقيدين بأى قانون مكتوب .

مجلس العامة : وكان مجلس العامة قليل الأهمية ، ويظهر أنه كان يدعى للانعقاد على سبيل الشكليات فقط ، لانتخاب بعض الموظفين والموافقة على بعض القوانين ولتقرير السلم أو الحرب . ومن الواضح أن المناقشات العامة كانت ممنوعة ، ونادراً ما كانت تؤخذ الأصوات ، وذلك لأن هذه المناقشات مخالفة لأحد المبادىء الأولية المهمة التى كانت تقوم عليها حكومة اسبرطة فى العصور التاريخية ، وهى ترمى إلى ضرورة المحافظة التامة على سرية كل أعمالها .

الأفرز « Ephors » : ويمكن اعتبار « الأفرز » كممثلين لمجلس العامة ، فكانوا ينتخبون سنويا من بين المدنيين « Citizens »(١) . ويظهر أن الفكرة الأصلية فى تعيينهم كانت لحماية مصالح الناس وحرياتهم من اعتداءات الملوك ومجلس الشيوخ ، وكانت سلطتهم فى بداية الأمر محدودة ووظيفتهم قليلة الأهمية ، ولكن فى النهاية استقرت جميع السلطة السياسية فى أيديهم ، وبذلك كانوا هم الحكام الحقيقيون للدولة ، وأوامرهم مطاعة طاعة عمياء بين جميع الطبقات فى اسبرطة ، وكانت سلطتهم مطلقة من كل قيد يستعملونها دون أية مسئولية ، ويتصرفون فى جميع شئون الدولة داخلية وخارجية ، ويعقدون محكمة للنظر فى المسائل ذات الأهمية الكبرى ، ويفصلون من يشاءون من الحكام ، ويفرضون عليهم الغرامات ويزجونهم فى السجون ، ولقد تضخمت سلطتهم لدرجة أنهم كانوا يلقون القبض على الملوك ، أو يحكمون عليهم بالغرامة أو يحيلونهم على المحاكمة أمام مجلس الشيوخ .

يبدو مما تقدم أن حكومة إسبرطة كانت فى الواقع حكومة أقلية « Oligarchy » بمعنى الكلمة ، وكان الملوك ومجلس الشيوخ والأهالى خاضعين لسلطة « الإفرز » الخمسة .

(١) تطلق كلمة « Citizens » على الأشخاص الذين يتمتعون بجميع الحقوق السياسية والمدنية فى المدينة ، وقد استعملت كلمة المدنيين أو المواطنين ترجمة لها .

التربية الاسبرطية

الفرد والدولة : وأهم جزء فى تشريع « ليكرجوس » لا يتصل بدستور إسبرطة السياسى، ولكن بالنظام الذى سنه للاسبرطيين والطرق التى وضعها لتربيتهم، والواقع أن هذه هى التى أكسبت اسبرطة صبغتها الخاصة، والتى ميزتها بطريقة لا تقبل الجدل عن جميع المدن الأخرى ببلاد الأغريق. والنظرية السائدة فى الأزمنة الحديثة هى أن الدولة موجودة لصالح رعاياها، وأن الغرض المهم من وجودها هو تأمينهم على حياتهم وممتلكاتهم، ولكن الأمر كان على عكس ذلك فى اسبرطة، حيث كانت الفكرة ترمى إلى أن الفرد موجود للدولة فقط، وأنه لزام عليه أن يوقف عليها كل وقته و حبه ونشاطه فى سبيل المحافظة على شرفها ومجدها، وأن يضحى حياته وممتلكاته فى سبيل مصلحتها. وقد رأينا فيما سبق أن مركز الاسبرطيين، وهم محاطون بأعداء خاضعين لهم بقوة السيف، حتم عليهم أن يكونوا أمة من الجند، وقد عزم ليكرجوس أن يجعلهم كذلك فقط، وكان الغرض المهم من كل نظامه أن يخلق فيهم روحا حربية، ويعدهم بالتمرين الدائم على ألا يهزموا فى ميدان القتال قط، ولكى ينفذ رغباته، أسند أمر تربية الأسبرطى إلى الدولة منذ طفولته الأولى، وقضى عليه أن يبقى خاضعا لنظام التفتيش العام حتى كهولته.

الطفل الاسبرطى : وكان كل طفل يعرض بعد ولادته على الجماهير، حتى إذا رأوا أنه سيكون ضعيفا أو مشوها ولا يستطيع أن يتحمل مشاق حياة كلها تعب ونصب، عرضوه للهلاك على الجبال. وكان الطفل يؤخذ من أمه فى سن السابعة، ويبعث به إلى الفصول العامة، حيث يعهد بتمرينه الى ضابط تعينه الدولة، ويكون تحت إشراف الشيوخ. ولم يكن تعليمه قاصراً على تعلم الألعاب الرياضية بجميع أنواعها، والتمرينات والحركات المطلوبة من الجندى اللاكونى فى ساحة القتال، بل كان كذلك راضخا لنظام جثمانى شديد، وعليه أن يخضع للشدائد ويتحمل الآلام والصعاب دون تذمر أو شكوى، وكان مقدرا عليه ألا يغير نوع الملابس شتاء وصيفاً، وأن يتحمل الجوع والعطش والحرارة والبرد، وكان يسمح له بكمية غير كافية من الطعام عن قصد، وهو حر فى أن يسد النقص بالصيد فى غابات لاكونيا وجبالها. وفوق ذلك كان الاسبرطيون يشجعون أبناءهم على سرقة كل ما يستطيعون، على أنه اذا قبض عليهم متلبسين بالجريمة عوقبوا أشد العقاب لعدم مهارتهم، ويقص علينا « بلوتارك Plutarch » قصة صبى سرق ثعلباً وخبأه تحت ملابسه، ثم فضل أن يمزق الثعلب أحشاءه على أن يضبط متلبسا بجريمته.

التربية الأدبية : وكانت تربية الاسبرطى الأدبية محدودة للغاية ، وكان يلقن من صغره أن يحتقر الآداب كشيء غير جدير بالرجل الحربى ، وكانت دراسة الخطابة والفلسفة تقابل بالاحتقار والازدراء فى إسبرطة ، فالكلام الكثير مبغض فى عين الاسبرطى ، وكان يمرن على أن يعبر عما فى نفسه باختصار تام . ومع ذلك فهو لم يكن غريبا عن تأثير الأغانى والموسيقى ، فكان يتعلم كيف يغنى ويستعمل آلة موسيقية ، ولكن ذلك كان قاصراً على الأغانى الحربية أو الترنيمات الدينية للآلهة ، ولذلك فقد كانت أشعار هومر الحربية محبوبة وذائعة فى اسبرطة من أزمنة بعيدة ، ويقال إن ليكرجوس نفسه هو الذى أدخلها فى شبه جزيرة البلوبونيز .

سن الرجولة : ولا يعتبر الأسبرطى أنه بلغ سن الرجولة الكاملة إلا بعد أن يكمل الثلاثين من عمره ، وعند ذاك يسمح له بالزواج وبالاشتراك فى مجلس العامة ، ويصبح صالحاً لتولى وظائف الدولة . ولكنه مع ذلك كان يستمر خاضعا للنظام العام ، فلا يسمح له أن يسكن مع زوجته أو يتناول معها الغذاء ، وكان يقضى الجزء الأكبر من وقته فى ممارسة الألعاب الرياضية والتمرينات الحربية ، ويتناول طعامه مع زملائه على المائدة العامة ، وينام بالليل فى الثكنات العامة ، ولا يعفى من الخضوع لهذا النظام والخدمة العسكرية إلا بعد أن يبلغ الستين .

الموائد العامة : ويقال إن نظام الموائد العامة قد سنه ليكرجوس لكى يحول دون الانغماس فى المآكل والمشرب ، وكان مفروضا على كل إسبرطى ذكر أن يتناول طعامه على هذه الموائد ، وكانت كل مائدة تخصص لخمسة عشر شخصا ، ويكون هؤلاء « جماعة » ولا يسمح لعضو جديد بالانخراط فى سلك هذه الجماعة إلا بموافقتها الاجماعية ، وكان كل واحد يرسل فى كل شهر للمخزن العام كمية معينة من الشعير والنبيذ والجبن والتين وقليلا من النقود لشراء لحم وسمك ، ولم يكن اللحم يؤكل إلا من حين إلى حين ، وكان الكل على هذه الموائد سواء لا يميز أى شخص عن الآخر .

المرأة الأسبرطية : أما المرأة الاسبرطية فكانت فى سنوات حياتها الأولى خاضعة لنظام لا يقل فى شدته عن النظام الموضوع للرجل ، لأنهم كانوا ينظرون للنساء لا كجزء من الأسرة وإنما كجزء من الدولة ، وكان واجبهن العظيم ينحصر فى تزويد اسبرطة بسلالة قوية من السكان ، ولا يقمن بأى أعمال منزلية ، وكن يتمرن على الألعاب الرياضية ويتسابق بعضهن مع بعض فى الجرى والمصارعة والملاكمة ، وكان مسموحا للشبان بحضور هذه التمرينات ، كما كان مسموحا للفتيات بحضور تمرينات الفتيان ، وهكذا كان يحدث اختلاط بين الجنسين ،

بطريقة لم تعهدها بقية مدن الاغريق ، ومع ذلك فلم يحدث أى ضرر من هذا الاختلاط ، بل كانت أخلاق النساء الاسبرطيات أرقى بكثير من أخلاق نساء المدن الاغريقية الأخرى .

وكانت المرأة الاسبرطية تتزوج عادة فى سن العشرين وتعفى إذ ذاك من الخضوع للنظام العام ، ولو أنها لم تكن تتمتع بمجلس زوجها وقتا طويلا ، إلا أنها كانت موضع احترامه التام ، وكانت تتمتع بقسط من الحرية أكبر مما تتمتع به نساء المدن الاغريقية الأخرى ، ولذلك فانها كانت شديدة الاهتمام بمجد وطنها وعظمته وصالحه العام . وكانت تتملك نساء اسبرطة روح عالية من الوطنية الحقة ، وكن يساعدن على إيقاد روح الحماسة فى نفوس أزواجهن وأولادهن ، ويدفعنهم الى أعمال الشجاعة والبطولة ، وإذا ماحان وقت رحيلهم الى ميدان القتال كن يقلن للرجل منهم « عد حاملا درعك أو محمولا عليه » وكن يحزن حزنا شديداً إذا ماسمعن عن نجاة بنيهن من الموت جبناً ، ولم يكن ينزعجن لموتهم إذا ما أظهروا ضروب البطولة ، ويظهر ذلك من الأبيات الانجليزية الآتية مترجمة عن الاغريقية :

Eight sons Demoeneta at Sparta's Call
Sent forth to fight; one tomb received them all.
No tear she shed, but shouted "Victory !
Sparta, I bore them but to die for thee."

A Spartan, his Companion slain,
Alone from battle fled;
His mother, kindling with disdain
That she had borne him, struck him dead,
For courage, and not birth alone,
In Sparta, testifies a son !

أثينــــا

أصل أثينا : إن تاريخ أثينا « Athens » قبل عصر سولون « Solon » يكاد لا يذكر ، فالقصص الخرافية عن حوادثه قليلة ، وأقل منها الحقائق التاريخية . ويقال إن أتيكا « Attica » كانت فى العصور الأولى منقسمة إثنى عشر إقليما مستقلا كل منها عن الآخر ، ويحكم كلا منها ملك ، ولم تلبث هذه الأقاليم أن اتحدت وكونت من نفسها دولة واحدة ، واختارت أثينا عاصمة لها ومقراً لحكومتها ، ولا نستطيع تحديد الوقت الذى تمت فيه هذه الوحدة ، غير أنه من الثابت أنها تمت قبل العصور التاريخية بزمن طويل .

الملكية والغاؤها : وبعد ذلك بأجيال قليلة غزا الدوريون أتيكا ، وأعلن وحى إلهى أن النصر سيكون حليفهم إذا هم ضحوا بحياه ملك أثينا ، وعند ذلك عزم « كودروس Codrus » ملك أثينا أن يضحى بنفسه لصالح مملكته ونفذ بالفعل عزمه ، وعندما ذاع هذا الخبر تراجع الدوريون عن أتيكا دون قتال ، وكان فرح الأثينيين عظيما حتى أنهم ألغوا لقب الملكية احتراما لذكرى « كودروس » واستعاضوا عنه بلقب « أركون Archon » أى حاكم . واقتصر اختيار الأركون على أسرة كودروس ، وجعل انتخابه لمدى الحياة ، غير أنه فى عام ٧٥٢ ق . م جعلت مدة حكمه عشر سنوات ، وفى عام ٧١٤ ق . م لم يعد الاختيار قاصراً على أفراد هذه الأسرة ، وإنما فتحت أبواب الوظيفة لجميع الأشراف فى الدولة ، وفى عام ٦٨٣ ق . م حدث تغيير هام بجعل الانتخاب لها سنويا ، وتوزيع أعمالها بين تسعة أشخاص أطلق على كل منهم لقب « أركون » ، وكان يطلق على أعظمهم قدراً ، لقب « الأركون » .

حكومة الأقلية

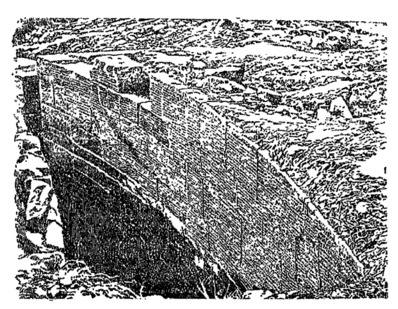
هذه هى المعلومات التى تداولتها قصص القوم وهى التى تفسر لنا كيفية تغيير حكومة أثينا من ملكية الى حكومة أقلية ، ويبدو أن هذا التغيير قد حدث تدريجيا وفى جو مشبع بالسلام، كما حدث فى معظم المدن الاغريقية الأخرى ، وأضحت كل السلطة السياسية والدينية فى يد الأشراف ، فمنهم كان ينتخب التسع « الأراكنة » الذين كانوا مسئولين أمامهم فقط ، وكان لهم حق الاشراف على المسائل الدينية ، أما جماهير الناس من الأحرار فلم يكن لهم أى نصيب فى الحكم ، وكان يطلق على الاشراف اسم « يوباتريد Eupatridae » (أى ذوى أصل شريف)

الأراكنة : والواقع أن تاريخ أثينا الحقيقى يبدأ بانتخاب الأركون السنوى عام ٦٨٣ ق.م.، فهذا هو أول تاريخ يمكن الاعتماد عليه فى تاريخ أثينا ، وكانت أعمال الحكومة موزعة بين التسعة « الأراكنة » ، فكان « الأركون » هو رئيس التسعة وممثل عظمة الدولة ، والثانى يسمى الملك لأنه كان يمثل الملك من ناحية كونه قسيس الأمة الأعظم ، والثالث قائد الجيش الأعلى ، لأنه كان يقود الجيش . وأطلق اسم « المشرعين Legislators » على الستة الباقين، لأنه كان من اختصاصهم الفصل فى جميع المنازعات التى لم تدخل فى دائرة اختصاص الآخرين ، وسموا كذلك لأنه كان لأحكامهم قوة القوانين لعدم وجود قوانين مكتوبة .

مجلس إريوباجوس (Council of Areopagus) : كان هذا المجلس هو القوة السياسية الوحيدة فى الدولة بجانب قوة أولئك الأشراف فى تلك الأزمنة البعيدة ، وأطلق عليه هذا الاسم

نسبة الى المكان الذى كان يجتمع فيه ، وينسب بعض الكتاب إنشاء هذا المجلس « لسولون »، غير أنه كان بلاشك موجودا قبل عصر ذلك المشرع بزمن طويل . وكان فى الأصل يطلق عليه اسم مجلس الشيوخ أو المجلس فقط ، ولم يطلق عليه اسم « مجلس اريوباجوس » الا بعد أن أنشأ « سولون » مجلسا آخر ، وكان لابد من التمييز بينهما ، وكانت عضويته قاصرة على الأشراف ، ويصبح كل « أركون » عضوا فيه عند انتهاء سنة حكمه .

قوانين دراكون : يظهر أن حكومة الاشراف كانت حكومة قاسية ظالمة كمعظم حكومات الأقليات فى تلك العصور الأولى ، ففى حالة عدم وجود قوانين مكتوبة كانت سلطة الأركون سلطة مطلقة ، ومن المرجح أنه أخذ يستعملها لصالح أصدقائه وأفراد طبقته ولضرر الجماهير



مجموعة القوانين الاغريقية محفورة على الجدران

من السكان، وكانت نتيجة ذلك انتشار روح التذمر والاستياء، التى بلغت فى النهاية حدا دعا الى تعيين « دراكون Draco » عام ٦٢٤ ق. م. لوضع قانون مكتوب . ولم يغير دراكون دستور أثينا السياسى ، وأعظم مميزات قوانينه وضوحا شدة صرامتها ، فقد قرر عقوبة الاعدام لكل الجرائم على حد سواء ، واستوت فى ذلك السرقات الصغيرة مع جرائم القتل ، ولذلك كان يقال إنها لم تكن مكتوبة بالمداد ، وإنما مسطرة بالدماء . ولايفوتنا أن نشير إلى أن هذه الشدة لم تكن راجعة إلى قسوة « دراكون » وفظاعة أخلاقه ، وإنما كانت صدى لروح ذلك العصر ، ولما كان سائدا فيه من أحكام .

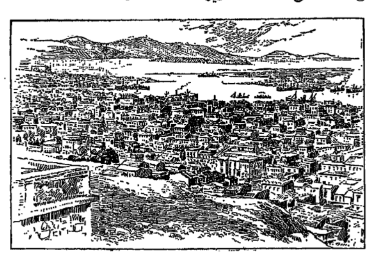
غير أن تشريع دراكون عجز عن تهدئة الحالة والقضاء على المنازعات السائدة ، فلم يمض على وضع هذه القوانين الا اثنتا عشرة سنة، حتى قام أحد الأشراف الممتازين وحاول أن يجعل

نفسه حاكما مطلقا على أثينا ، غير أنه فشل فى محاولته ، واستمرت الدولة فى حالة اضطراب وعدم استقرار ردحا من الزمن ، وفى هذه الأثناء أخذت شخصية قوية فى الظهور ونالت إعجاب الجميع ، تلك هى شخصية « سولون Solon » الذى استطاع أن يجعل عصره فترة هامة فى تاريخ أثينا بل وفى تاريخ بلاد الاغريق ، والواقع أن تشريعه وضع الأساس لعظمة أثينا .

سولون

حياته : كان سولون أحد أعاظم الرجال فى تاريخ بلاد الأغريق القديم ، فقد كانت له دراية تامة بالطبيعة البشرية ، وكانت تحدوه فى حياته العامة روح عالية من الوطنية ، ولذلك ، للأسف شديد على أنه ليس لدينا سوى قليل من الحقائق عن حياته . ومن المحتمل أنه ولد حوالى عام ٦٣٨ ق . م . واشتغل بالتجارة ، وزار كثيراً من بلاد الأغريق وآسيا ، وتعرف إلى كثير من أعظم رجال عصره ، واشتهر فى أيامه الأولى بمقدرته الشعرية ، وبلغت شهرته حداً جعل الناس يعتبرونه أحد الحكماء السبعة .

وأول حادث دفع « سولون » الى الاشتغال بالأمور السياسية نزاع قام بين أثينا « ومجارا Megara » على امتلاك جزيرة « سلاميس Salamis » فقد انتزعتها الثانية



بيرية والمضيق وجزيرة سلاميس

من الأولى وحاولت أثينا عدة مرات أن تستردها ، ولكنها كانت تبوء بالفشل فى كل مرة ، حتى صرفت النظر نهائيا عن التفكير فى استردادها ، غير أن سولون لم يسكت على هذا العار وحرض مواطنيه على استردادها ، وقد ساعده الحظ بنجاح مشروعه ، واستعادت أثينا « جزيرتها المحبوبة » وهكذا غلا اسم سولون وزادت شهرته وتعلق الناس به .

تنازع السكان : وكان سكان أتيكا ينتمون الى ثلاث طوائف استحكم العداء والنزاع بينها ، وهذه هى طائفة الأشراف الأثرياء، وطائفة سكان الجهات الجبلية الفقراء، وطائفة التجار وهم سكان السواحل ، وقد كانت حالتهم المالية وسطا بين الاثنتين الآخريين . أما السبب فى هذه المنازعات فغير معروف على وجه التحديد ، ولكن زاد الأمر سوءا تلك الحالة التعسة التى كان فيها سكان « أتيكا » الفقراء ، فقد كان الأغنياء يقرضونهم المال بأرباح فاحشة ، وإذا ما عجزوا عن سداد دينهم انتزعوا منهم أراضيهم ، وباعوهم أو اتخذوهم لأنفسهم عبيداً ، وقد بلغت الحالة حداً لم يعد معها إمكان تنفيذ القوانين الموجودة ، وتهيأت نفوس الفقراء للثورة ضد الأغنياء .

سولون رجل الموقف : وبإزاء هذه الحالة المفزعة اضطرت حكومة الأشراف أن تفزع الى سولون ، مع علمهم بالإحتجاج الشديد الذى نشره ضد مظالمهم ، وذلك لأنهم كانوا آملين أنه سيعمل على إنقاذهم من موقفهم الحرج لصلته بطبقتهم ، فانتخبوه « أركونا » عام ٥٩٤ ق. م. ومنحوه سلطة لا حد لها لإحداث مايراه من تغييرات نافعة للدولة . وقد قابل الفقراء تعيينه بمظاهر الفرح ، وكان الجميع على أتم الاستعداد لقبول وساطته واصلاحاته .

مشروعات سولون ودستوره

قانون الدين : وقد حرض سولون كثير من أصدقائه على انتهاز الفرصة و إعلان نفسه حاكما مطلقا على أثينا ، ولكنه رفض ذلك بكل إباء ، وأوقف جهوده على إنجاز المهمة التى ندب لها . وقد بدأ مشروعاته بتخفيف ويلات المدينين من طبقة الفقراء ، وذلك بإصدار قرار يقضى بإلغاء جميع العقود التى نص فيها على أن أرض المدين أو شخصه ضمان للدائن ، وبذلك استخلص الأراضى لأصحابها ، وأعاد الحرية للكثيرين الذين كانوا قد أصبحوا عبيداً ، بسبب ما وقعوا فيه من ديون ، وأعاد الى الوطن أولئك الذين كانوا قد بيعوا فى الممالك الأجنبية .

تغيير نوع الحكومة : وكان نجاح مشروعاته الأولى عظيما للغاية حتى أن الجميع طلبوا إليه أن يضع لهم دستورا جديداً ومجموعة قوانين جديدة ، وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل إلغاء قوانين « دراكون » الا القليل منها ، وبدأ بعد ذلك يقسم السكان تقسيما جديدا أساسه الثروة ، وبهذه الطريقة غير الحكومة من حكومة أقلية « Oligarchy » الى حكومة أساسها الثروة « Timocracy » ، وأصبحت مؤهلات السكان لوظائف الدولة قائمة على الثروة لا على

الأصل والمحتد ، وهذه هي الظاهرة المميزة لدستور « سولون » وكان لها فى النهاية نتائج هامة ؛ ولو أن التغيير لم يكن من المرجح عظيما فى بداية الأمر نظراً لوجود عدد قليل من الأثرياء فى أتيكا إذا استثنينا الأشراف .

طبقات السكان : قسم سولون السكان أربع طبقات حسب ثروتهم ، وخص أفراد الطبقة الأولى بوظيفة « الأركون » ووظائف الدولة الكبرى ، وبقيت الوظائف الصغرى لأفراد الطبقتين الثانية والثالثة الذين كانوا يلتحقون كذلك بالخدمة العسكرية ، أما الطبقة الرابعة فكان أفرادها محرومين من جميع الوظائف العامة ؛ غير أنهم كانوا يخدمون فى الجيش .

الجمعية العمومية : سمح « سولون » لرجال الطبقة الرابعة بنصيب من السلطة السياسية بمنحهم حق التصويت فى الجمعية العمومية (١) حيث كان لهم بلا شك العدد الأكبر . وقد أعطيت الجمعية حق انتخاب الأراكنة وغيرهم من موظفى الدولة ، كما جعل الأركون مسئولا أمام الجمعية عند انتهاء سنة خدمته ، وهكذا وسع سولون اختصاص الجمعية .

مجلس الشيوخ : وقضى اتساع أعمال الجمعية العمومية بتكوين هيأة جديدة ، فكون سولون « مجلس الشيوخ Boulé » أو مجلس الأربعمائة ، ووكل اليه تحضير كل المسائل التى تعرض على الجمعية العمومية لمناقشتها ، ورياسة كل جلساتها ، ثم تنفيذ جميع قراراتها . ولا يمكن عرض أية مسألة على الجمعية إلا بعد عرضها على المجلس ، وأعطيت الجمعية حق انتخاب أعضائه ، الذين كانوا ينتخبون لمدة سنة يسألون فى نهايتها أمام الجمعية عن الطريقة التى أدوا بها واجباتهم . وكان للمجلس حق الإشراف العام على أنظمة الدولة وقوانينها وأعمال السكان وأرواحهم وطريقة معيشتهم ، ومعاقبة الكسلان والمبذر .

هذه فقط هى الأنظمة السياسية التى يمكن أن تعزى بحق الى سولون ، وبعد ذلك بزمن تفشت بين الأثينيين فكرة مؤداها أن سولون هو المؤسس لجميع نظمهم الديموقراطية ، والواقع أن هذا المشرع العظيم قد وضع أساس الديموقراطية الأثينية فقط بإعطاء الطبقات الفقيرة حق التصويت فى الجمعية العمومية مع توسيع سلطة هذه الجمعية، ولكن فيما عدا ذلك فانه ترك الحكومة فى يد الأثرياء، واستمرت فى يد الأقلية عدة سنين ، ولو أنها كانت أكثر اعتدالا وعدلا من سابقاتها . أما تأسيس الديموقراطية الأثينية فعمل « كليستنيز Cleisthenes » لا عمل سولون ، ولكن لا ننسى أن سولون وضع الأساس ومهد الطريق .

المحافظة على قوانين سولون : حفرت قوانين سولون على قطع خشبية حفظت فى بداية الأمر

---

(١) كانت تسمى « هيليا Heliaea » فى زمن سولون ، وسميت فيما بعد « إكليسيا Ecclesia »

فى الأكروبوليس وبعد ذلك فى بهو المدينة الرسمى « Town-Hall » ، وكان عددها كبيرا للغاية ، وتشمل أنظمة تكاد تتناول جميع الموضوعات المتعلقة بحياة السكان الخاصة والعامة ، ويظهر أنها لم تكن مرتبة بأية طريقة منظمة . ويقال إن سولون نفسه كان على علم بالنقائص التى فى قوانينه ، ولم يكن يصفها بأنها خير ما يستطيع وضعه من قوانين ، ولكن بأنها خير ما يمكن ان يقبله الأثينيون .

وبعد هذا المجهود جعل « سولون » الناس ورجال الحكومة يقسمون قسما عظيما على أنهم يحافظون على أنظمته لمدة عشر سنين على الأقل ، وعند ذلك غادر وطنه مزمعاً أن يقيم هذه السنوات فى الخارج ، وزار فى أثنائها مصر وقبرص وليديا .

عصر المغتصبين : تجددت المنازعات القديمة أثناء غياب سولون ، وكان أظهر الزعماء وأشدهم مراسا وأقربهم إلى قلوب جماهير الفقراء « بيزستراتوس Peisistratus » ابن عم سولون ، وكان رجلا واسع المطامع يرمى إلى القبض على زمام الحكومة . وعاد سولون من الخارج حوالى عام ٥٦٢ ق . م . ، وأخذ يحذر الناس عاقبة اندفاعهم وراء ابن عمه ولكن دون جدوى ، وفى النهاية فاز « بيزستراتوس » بتحقيق أطماعه ، وذهبت نصائح سولون وتحذيراته أدراج الرياح ، ولم يعمر طويلا بعد إلغاء دستوره ، بل مات بعد ذلك بسنة أو سنتين فى سن الثمانين .

وصل بيزستراتوس فى النهاية إلى غايته ، وأصبح سيد أثينا والحاكم المطلق فيها ، ولو أنه لم يدخل فى الظاهر أى تغيير على دستور سولون ، واستتب الأمن أيام حكمه ، فانتشرت التجارة وتقدمت الزراعة وارتقت الصناعة . وفوق ذلك فقد أصبحت أثينا لأول مرة زعيمة بلاد الأغريق فى الآداب والفنون ، ولكن الأغريق كانوا يقدرون الحرية أكثر من أى شىء آخر ، ويرغبون فى التمتع بكامل حريتهم ، ولذلك ثاروا ضد بيزستراتوس ولكن دون جدوى ، ثم لم يظهروا ارتياحهم لحكم إبنيه من بعده فقتلوا واحدا منهما وبعد قليل طردوا الآخر ، وهكذا عادت إلى أثينا حريتها .

أساس الديموقراطية الأثينية : لم يقنع الأثينيون بعد ذلك بعودة دستور سولون ، وبعد فترة فتن وتقلبات ، استطاع « كليستنيز Cleisthenes » أن يتقدم بهم خطوات نحو الديموقراطية ، وتتلخص إصلاحاته فيما يلى : —

١ — ألغى تقسيم السكان إلى الأربع القبائل القديمة ، وقسمهم الى عشر قبائل ، ثم قسم هذه بدورها الى أقاليم ، وبهذه الطريقة أمكنه أن يتخلص من الأنظمة القديمة ، وكان ينتخب للمجلس « Boulé » خمسون من كل قبيلة فأصبح عدد أعضائه خمسمائة .

٢ — أعاد نظام الانتخاب بالاقتراع «By lot»

٣ — نظم المحاكم بطريقة منحت جميع المدنيين «Citizens» سلطات قضائية أوسع (ولكن تنظيم هذه المحاكم تنظيما كاملا بشكلها الأخير تم فيما بعد)

٤ — أصدر قانون « النفي السياسي » (Ostracism) للتخلص من أى زعيم سياسي قوى بدون إثارة حرب أهلية ، فان مجلس الشيوخ والجمعية العمومية كانتا تقرران ، إذا ما كانت هناك ضرورة لاتخاذ هذه الخطوة لسلامة الدولة ، تحديد يوم لأخذ الأصوات ، فكان يجتمع كل السكان فى الميعاد المحدد ويكتب كل منهم اسم الشخص الذى يرى نفيه ، وتجمع الأصوات بعد ذلك فاذا وجد أن ستة آلاف صوت اجتمعت ضد أى شخص كان عليه أن ينسحب من المدينة فى خلال عشرة أيام ، وإذا كان عدد الأصوات أقل من ذلك لم يحدث شيء ما .

الامبراطورية الأثينية

تمهيد : شهد القرن الخامس قبل الميلاد عدة حروب بين الفرس والاغريق ، تضامنت فى خلالها جميع مدن الاغريق لدرء الخطر عن بلادهم ، وكان النصر حليفهم فى النهاية . غير أنه لم يكن من المنتظر أن يدوم الحلف بينها طويلا بعد إحراز هذا النصر وزوال الخطر الفارسى ، لان الحسد والبغضاء والغيرة كانت تأكل قلوب المدن . وقد كان هناك من البداية فرق عظيم بين آراء كل من أسبرطة وأثينا بخصوص إدارة شئون هذا الحلف ، فكانت أثينا تميل إلى اتباع سياسة جريئة نشيطة ، فى حين كان الاسبرطيون راغبين عن الارتباط بتعهدات غير محدودة فى أراض بعيدة .

وحدث فى عام ٤٩٦ ق . م . أن استدعت اسبرطة ملكها « بوسنياس Pausanias » لمحاكمته عن تهم وجهت إليه ، وكان وقتئذ قائداً عاما لأسطول الاغريق ضد الفرس فى بيزنطة ، فانتخب بقية الحلفاء قائدا أثينيا ليحل محله ، وغضب لذلك الاسبرطيون وسحبوا أسطولهم تاركين قيادة القوى البحرية للأثينيين .

حلف ديلوس : « The Delian League » أفضى هذا الحادث بعد قليل الى ظهور حلفين فى بلاد الاغريق ، فاسبرطة وضعت نفسها على رأس حلف مكون من الولايات البرية ، وكونت الولايات البحرية حلفا تحت زعامة أثينا أطلق عليه « حلف ديلوس » نسبة إلى جزيرة « ديلوس Delos » حيث كان يعقد أعضاء الحلف اجتماعاتهم الدورية .

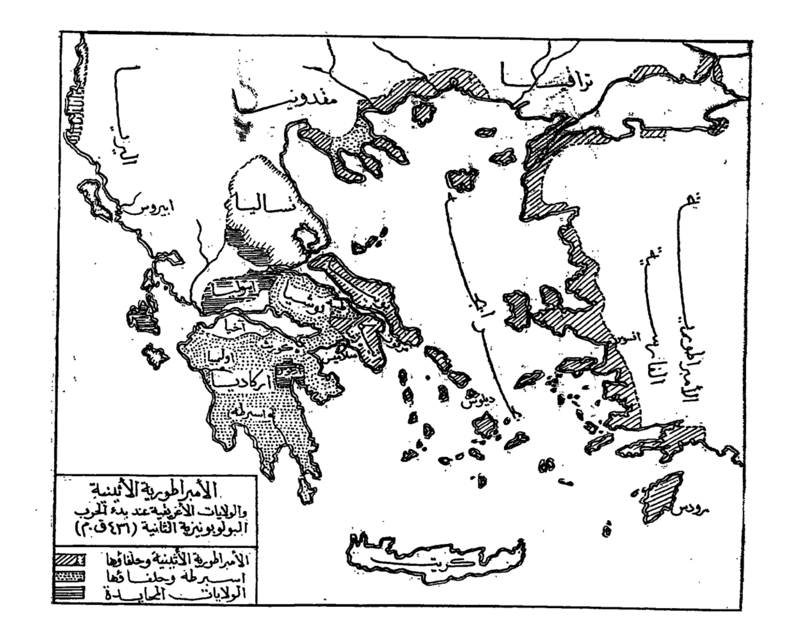
ومن الواضح أن هذا الحلف كان شيئاً جديداً فى السياسة الأغريقية ، وأمراً باعثاً إلى الأمل فى الوحدة لأن الدول انضمت إليه بمحض إرادتها ، وذلك للفوائد الواضحة التى كانت تجنيها منه ، وهى حماية أنفسها ضد أى خطر فارسى والمحافظة على الأمن والنظام فى بحر إيجة. وقد حدد بطريقة ودية ما تقدمه كل منها للخزانة العامة سواء أكان ذلك من السفن أو الرجال أو المال . وفى فصل الربيع من كل سنة كان يجتمع ممثلو أعضاء الحلف فى جزيرة ديلوس لتقرير السياسة التى يسير عليها فى العام التالى ، وكانت ديلوس مقر الخزينة العامة للحلف .

الامبراطورية : غير أنه لما ظهر للعيان أن الفرس لن يجددوا حملاتهم على بلاد الأغريق ، بدأت دول الحلف تمتنع الواحدة بعد الأخرى عن دفع ما كان مقرراً على كل منها ، خصوصا وأنها كانت متألمة من مسلك أثينا الجائر معها ، فقد زادت مقدار ما كان مقرراً عليها دفعه إلى الخزينة العامة ، فى وقت كانت قد وقفت فيه رحى الحرب ، وفضلا عن ذلك فقد حرمت هذه الدول الحليفة من كثير من حقوقها القضائية ، وتقرر تحويل كثير من القضايا إلى أثينا لتنظر فى محاكمها ، وفوق ذلك فقد احتملت هذه الدول كثيراً من مظالم الموظفين الأثينيين وابتزازهم أموالها ، ومن غطرسة الأثينيين الأغنياء الأقوياء النازلين بينهم .

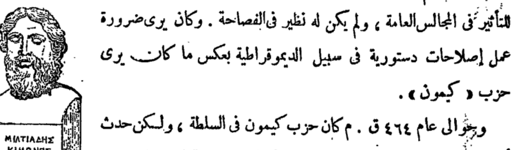
لم يكن من أثينا بإزاء ذلك إلا أن أخضعتها لسلطانها بالقوة ، وكانت نتيجة ذلك أنه لم يأت عام ٤٤٥ ق . م إلا وحلف ديلوس قد تحول إلى امبراطورية أثينية ، إذ أصبحت دول الحلف خاضعة لسلطان أثينا وصارت هى سيدة امبراطورية لا رئيسة حلف ، ونقلت الخزينة العامة من ديلوس إلى أثينا ، غير أن المعاصرين رأوا فى عمل أثينا هذا ظلماً فادحا حل بالمدن الخاضعة لها ، لأن هذه المدن فى نظرهم كان لها الحق فى الاستقلال كأثينا نفسها سواء بسواء .

النزاع بين أثينا واسبرطة : ومنذ ذلك الحين أصبح نظام المدن فى بلاد الأغريق عبارة عن تجمع الدول حول المتنافستين العظيمتين ، اسبرطة وأثينا ، اللتين سرعان ما دخلتا فى حرب طاحنة ، فان أثينا كانت تمنى نفسها بأن تبسط سلطانها على عدة مدن إغريقية برية علاوة على البحرية ، وأدى هذا الطمع إلى حرب بينها وبين دول بلاد الأغريق الوسطى ، ثم بينها وبين اسبرطة نفسها .

وذلك أنه ظهر بأثينا حزبان ، حزب محافظ يرى التودد إلى اسبرطة والتقرب منها ، وكان على رأسه « كيمون Cimon » وحزب ديموقراطى جرىء يرى معاداة اسبرطة والعمل على تكوين امبراطورية أثينية عظيمة فى البر والبحر وكان على رأسه « بركليز Pericles » . وعلى الرغم من أن بركليز كان زعيم الأغلبية الساحقة من الشعب ، فانه كان قليل الظهور فى المجتمعات ،


مقدونيا
تراقيا
تساليا
ابيروس
آخيا
اوليمبيا
اركاديا
اسبرطة
ديلوس
رودس
كريت
الأمبراطورية الأثينية
والولايات الأغريقية عند بدء الحرب
البولوبونيزية الثانية (٤٣١ ق.م)
الأمبراطورية الأثينية وحلفاؤها
اسبرطه وحلفاؤها
الولايات المحايدة

ولا يظهر فى الجماهير إلا فى الظروف الخطيرة الشأن ، وكان عقله مثقفا تثقيفا عاليا ، وكان دائم الاتصال بأعاظم فلاسفة عصره ، ووجه عناية خاصة لدراسة الخطابة لأنها كانت أقوى وسيلة للتأثير فى المجالس العامة ، ولم يكن له نظير فى الفصاحة . وكان يرى ضرورة عمل إصلاحات دستورية فى سبيل الديموقراطية بعكس ما كان يرى حزب « كيمون » .



بركليز

وحوالى عام ٤٦٤ ق . م كان حزب كيمون فى السلطة ، ولكن حدث أن خذلته اسبرطة ، فانتهز حزب بركليز هذه الفرصة ، وتغلب على خصمه وتخلص منه بالنفى ، ثم أدخل تعديلات فى الدستور ، تتلخص فى أن الغرض الأول منها هو منح السلطة العليا للجمعية العمومية ، وتجريد « الأريوباجوس » من معظم سلطته حتى يصبح مجرد محكمة جنايات .

وخطا خطوة أخرى نحو الديموقراطية بتطبيق نظام الانتخاب بالاقتراع فى اختيار كبار الموظفين ، وقرر منح المحلفين مرتبات لكى يغرى جميع السكان بالاشتراك فى الأعمال القضائية .

ويعتبر عام ٤٦١ ق . م مبدأ إدارة بركليز لأثينا والقبض على السلطة فيها ، وقد ظهرت آثار ذلك فى علاقات أثينا الخارجية ، فكان بركليز يرمى إلى أن تكون أثينا زعيمة بلاد الأغريق البرية والبحرية ، وأدى هذا إلى اشتباكه فى حروب ضعضعت قوة أثينا ، فلم تكن جيوشها فى البر تضارع جنود اسبرطة أو جنود طيبة ، ولذلك فلم يأت عام ٤٤٥ ق . م حتى تلاشت امبراطوريتها البرية وأرغمت على عقد هدنة مع اسبرطة لمدة ثلاثين سنة . وبشروط هذه الهدنة اعترفت أثينا بالحلف الأسبرطى كما اعترفت اسبرطة بالأمبراطورية الأثينية البحرية ، فقد وعدت كل منهما ألا تعمل على ضم دولة اليها تكون موالية أو خاضعة للأخرى ، وأن يلجأ إلى التحكيم فى حالة ظهور خلاف بينهما ، وهكذا نرى أن عام ٤٤٥ ق.م قد شهد صدمة قوية وقفت فى وجه أطماع أثينا الحربية .

عظمة أثينا : ولكن فى حوالى نفس هذا العام وصلت أثينا إلى ذروة مجدها وعظمتها فى الناحية التى كانت فيها عظيمة حقاً ، فحكومتها والحياة الاجتماعية فيها وأكثر من ذلك فنونها وآدابها هى من بين الأمور البارزة الشهيرة فى تاريخ أوربا . ويرجع الفضل فى ذلك إلى « بركليز » الذى استمر يدير دفة البلاد بعد الهدنة ، وكانت آراؤه فى هذا السبيل عظيمة ، فكان يرى أن تكون أثينا عاصمة بلاد الأغريق ، ومركز الفنون والآداب والثقافة والتهذيب ، ولذلك كان من الضرورى أن تظهر بالمظهر المناسب لهذا المركز الذي كان يصبو إليه ، ويكون هذا بجمال مبانيها

العامة وفخامتها ، وبأعمالها الفنيـــة فى الحفر والنقش والمعمار ، ثم بعظمة حفلاتها الدينية .
واستطاعت أثينا فى وقت قصير للغاية أن تحقق هذه الأغراض بفضل نشاط سكانها وذكائهم وعبقرية زعيمها العظيم . وفى هذه الفترة ظهر بها شعراء وكتاب ومؤرخون وفنانون ممتازون .

الحروب البلوبونيزية وسقوط الامبراطورية الأثينية

إن هدنة عام ٤٤٥ ق. م. كانت محاولة لايجاد أساس دائم للنظام الدولى الداخلى لبلاد الأغريق ، ولـكن الغيرة السياسية وروح التنافس والبغضاء بين المدن الأغريقية بلغت حدا كان من الصعب معه أن يدوم السلم طويلا ، وبالأخص إذا لاحظنا أن البلاد لم تـكن مهددة بخطر خارجى .

أسباب الحروب البلوبونيزية « Peloponnesian » :

(١) إن المدن الأغريقية كانت دائما تبادر إلى التحالف ضد أى مدينة يبدو من قوتها أنها ترمى إلى بسط سلطانها عليها أو وضع نفسها موضع الزعامة فيها ، وكانت أثينا تبدو لها إذ ذاك خطراً جسيما بالرغم من الهزائم التى لاقتها فى الحروب الأخيرة ، فامبراطوريتها كانت فى نظرها جميعا عظيمة الاتساع ، وحكومتها حكومة استبدادية ، وكانت تجارتها فى تقدم سريع ، وبيريه أعظم ميناء على بحر إيجه وفيها تجمع عدد عظيم من التجار.

(٢) أثارت عظمة أثينا الحربية والبحرية روح الحسد والغيرة فى نفس اسبرطة ، لأنها أصبحت بذلك فى مركز أقل أهمية من مركز أثينا بين المدن الأغريقية .

(٣) كرهت « كورنث Corinth » اتساع تجارة أثينا ونموها ، ووضع تجارتها تحت رحمة أثينا.

(٤) اتسعت الامبراطورية الأثينية ، ولـكن مع ذلك لم تتحقق جميع أطماع أثينا ، ففى جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا كانت توجد بعض المستعمرات الأغريقية ، وكان كثير من الأثينيين يمنون أنفسهم بإدماجها فى الامبراطورية .

(٥) كانت المدن الخاضعة لأثينا متذمرة من طريقة حكمها وظلمها ، كما كانت كراهية « طيبة » لها كراهة دائمة ، وكانت « بجارا » متألمة من حرمانها من الاتجار فى أسواق أثينا .

السبب المباشر للحرب : دخلت مدينـة « كوركيرا Corcyra » إحدى مستعمرات « كورنث Corinth » فى نزاع معها ، وتحاشياً لنقمتها طلبت إلى أثينا أن تقبلها داخل دائرة الامبراطورية ، ولم يكن فى شروط الهدنة ما يمنع قبول هذا الضم ، ولـكن كان معروفا فى أثينا أن هذا العمل يؤدى حتما إلى إشعال نار حرب عامة ، ولذلك أصبح موضع مناقشات

واهتمام ، واستقر رأى أثينا فى النهاية على قبولها ضمن دائرة الامبراطورية ، فطلبت كورنث مساعدة اسبرطة ، وحدثت بعد ذلك عدة اجتماعات لدرس الموقف ، ولكن هاجت الخواطر فى خلال ذلك من الجانبين وبدأت الحرب عام ٤٣١ ق . م .

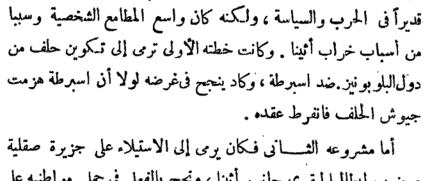
موقف أثينا : وكانت أثينا إذ ذاك تتمتع إسمياً بحكومة ديموقراطية ، إذ الواقع أنها كانت حكومة الفرد ، فقد تجمعت السلطة كلها فى يد رجل واحد هو بركليز ، الذى واجه الحرب بثقة تامة ، وكان يعتقد أنه لم يكن من الممكن تفاديها وأن النصر حتما فى جانب أثينا . وقد كان يعتقد حقا أنه ليس لدى أثينا من القوى البرية ما تستطيع أن تقف بها فى وجه جنود اسبرطة ، ولكن كان يعتقد فى الوقت نفسه أن تحصيناتها التى كانت تصلها بالبحر خير كفيل لحمايتها ودرء أى خطر عنها ، ومن جهة أخرى كانت أثينا تملك قوة بحرية هائلة وأموالا طائلة ، تفوق ما كان لاسبرطة منها ، وكان من رأى بركليز أن تقف أثينا موقف الدفاع ، فتجهد قوى اسبرطة وتضطرها بذلك إلى طلب الصلح .

الحرب : لم تكن السنوات الأولى للحرب فاصلة بأى وجه من الوجوه ، ففى عامى ٤٣١ و ٤٣٠ ق. م. دخل الاسبرطيون وحلفاؤهم أتيكا بقوات كبيرة ، وتراجع الأثينيون وراء الأسوار تاركين الأعداء يعبثون بالبلاد وما فيها . وفى خلال ذلك قام الأثينيون بعدة حملات بحرية على بلاد أعدائهم ولكن دون أمل فى الوصول إلى نتيجة حاسمة ، غير أنه نزلت بأثينا فى عام ٤٣٠ كارثة كانت أشد وأنكى عليها من الأسبرطيين ، تلك هى انتشار الطاعون وراء أسوارها والفتك المريع بسكانها ، مما كان له أسوأ الأثر فى نفسية الأثينيين . وفى العام التالى أصيبت أثينا بنازلة عظمى بموت زعيمها بركليز

جندى إغريقى

وكان لموت بركليز أثر سىء ، إذ لم يوجد بعده من يستطيع متابعة سياسته ، فتولى الحكم جماعات من الشعب فى « الإكليسيا » ، ولكنهم لم يقبضوا على ناصية الحال ، فالواقع أنهم أظهروا صفات تدعو إلى الاعجاب ، فقد أظهروا شجاعة وحماسة ووطنية وصبراً وقوة احتمال ، ولكنهم بدون قائد ماهر كانوا عرضة لأن يقعوا تحت تأثير العواطف والهياج ، وكانت النتيجة أن الحرب استمرت سجالا بين الطرفين عدة سنين ، وانتهت فى عام ٤٢١ق.م. بصلح كان أساسه رد كل شىء إلى ما كان عليه .

أثينا بعد الصلح : بقى السلم اسميا ست سنوات ، ولكن نتج عن التحاسد بين الدولتين العظيمتين المتنافستين تشاحن ونزاع ومؤامرات فى جميع بلاد الأغريق . وكانت أثينا مسرحا للنزاع بين الأحزاب ، وكان على رأس حزب المحافظين بها « نكياس Nicias » وهو رجل محترم موثوق بأمانتــه ، ولكن كانت تنقصه القدرة السياسية والشجاعة الأدبية ، وظهر على رأس الحزب الديموقراطى فى ذلك الحين « ألسبيادس Alcibiades» ، وكان رجلا فصيحا قديراً فى الحرب والسياسة ، ولكنه كان واسع المطامع الشخصية وسببا من أسباب خراب أثينا . وكانت خطته الأولى ترمى إلى تكوين حلف من دول البلوبونيز ضد اسبرطة ، وكاد ينجح فى غرضه لولا أن اسبرطة هزمت جيوش الحلف فانفرط عقده .



السبيادس

أما مشروعه الثــانى فكان يرمى إلى الاستيلاء على جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا ليقوى جانب أثينا ، ونجح بالفعل فى حمل مواطنيه على الموافقة على المشروع ، وأرسلت أثينا عام ٤١٥ ق . م أكبر قوات أخرجتها إلى ذلك التاريخ ، وهى واثقة بالنصر ، ولكنه كان بعيد المنال ، إذ تدخلت اسبرطة لمساعدة مدن صــقلية ، فباءت حملة أثينا بالفشل بعد أن انهزم أسطولها وتضعضعت قوتها .

سقوط الأمبراطورية الأثينية : ولكن بالرغم مما حدث استمرت الحرب قائمة بعد ذلك تسع سنوات أخرى ، وفى خلال هــذه الفترة دخل عنصر جديد فى النزاع بدخول الفرس فى جانب الاسبرطيين . وانتقــل مسرح القتال من صقلية الى « هلسبنت Hellespont » والطريق إلى البحر الأسود لمنع إمداد أثينا بالغلال . وكانت هــذه الهزائم سببا فى انحلال الأمبراطورية وسقوطها ، وفى عام ٤٠٥ ق . م انتصر الاسبرطيون انتصاراً حاسماً ، وحطموا أسطول أثينا وأسروا عدداً كبيراً من جيشها ، فأثر ذلك فى نفسية الأثينيين تأثيراً سيئا ، وتلا ذلك حصار المدينة ، وبعد آلام شديدة سلمت أثينا عام ٤٠٤ فهدمت حصونها وأسوارها ، وقضى على نظام الديموقراطية فيها ، وكانت امبراطوريتها قد تلاشت ، وظن القوم أنه لن تقوم لها بعد ذلك قائمة ، ولن تكون بعد اليوم إلا إحدى مدن الدرجة الثانية ببلاد الأغريق .

نهضة أثينا وسقوطها : وبالرغم من هذه الظروف القاسية أخذت أثينا تنهض من جديد ، والذى ساعدها على ذلك روح الغيرة والحسد بين مدن الأغريق ، فإنها تجمعت بقصد تحطيم قوة أثينا ، ولما تم لها ما أرادت انفرط عقد التحالف بينها وسادت روح التنابذ والعداء .

وفضلا عن ذلك فقد رأت اسبرطة من صالحها أن تنهض أثينا لكى توازن قوى طيبة وكورنث ، وكان أول انتصار لها فى هــذا السبيل استعادة دستورها الديموقراطى ، فقد ثار الشعب فى وجه حكومة الأقلية الظالمة ، وتدخلت اسبرطة فى الأمر وساعدت على إعادة النظام الديموقراطى فى أثينا .

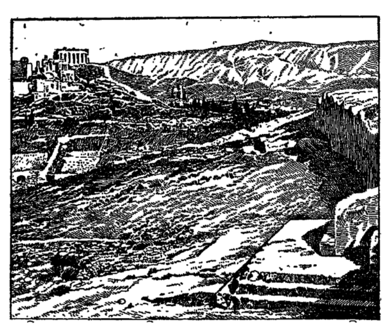
وحدث بعد ذلك نزاع بين الفرس والاسبرطيين ، كان من جرائه أن مال الفرس نحو أثينا ، ورأوا فيها خير مناهض لقوة اسبرطة فأعانوها على النهوض ، وأسندت قيادة أسطول الفرس فى بحر إيجه إلى قائد أثينى فانتصر على أسطول اسبرطة ، وبذلك تمكنت أثينا من إعادة بناء الأسوار التى كانت تصلها بالبحر ، وهكذا زالت معظم آثار الحروب البلوبونيزية ، وعادت لأثينا ديموقراطيتها وأسوارها وحصونها وقوتها البحرية ، ولكنها مع ذلك لم تصل إلى مركز التسيطر فى بلاد الأغريق ، بل أصبحت منذ ذلك الوقت إحدى المدينتين أو الثلاث الشهيرة بها . وسرعان ما انفتح أمامها البــاب إلى إعادة بناء امبراطوريتها أو جزء منها ، وحاولت هذه المرة أن تتحاشى أخطاء المـاضى وتربط حلفاءها بها برباط الفائدة المتبادلة ، ولكن الشعور العام فى بلاد الأغريق كان متجها اتجاها قويا نحو قيام كل مدينة بنفسها وانفصالها عن غيرها ، ولذلك كان تحطم الامبراطورية الجديدة أسرع من تحطم القديمة .

وكان من نتيجة سقوط أثينا أن أصبحت اسبرطة صاحبة السلطة العليا فى بلاد الأغريق ، غير أن سيطرتها هذه لم تدم طويلا ، وانتهى الأمر بأن تغلبت عليها « طيبة » فهزمت جيوشها وقضت على قوتها ، وحلت محلها فى مركز الزعامة ، غير أن الزعيمة الجديدة لم تكن أسعد حظا من أثينا واسبرطة ، وحان حينها بظهور قوة « مقدونيا » فى الشمال ، وهى التى قضى ملوكها نهائيا على حرية مدن الأغريق فى موقعة « كيرونيا Choeroneia » عام ٣٣٨ ق . م

الديموقراطية الأثينية

نوعها : كانت أثينا فى نظر جميع الأغريق هى المثل الحقيق للديموقراطية ، وإذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من سكانها كانوا عبيداً أو أشخاصا لا يتمتعون بجميع الحقوق المدنية ، وليس لهم حق الاشتراك فى إدارة الشئون العامة ، علمنا أن الاغريق كانوا يستعملون هذه الكلمة فى غير المعنى الذى نستعملها فيه تماما . وكانوا يقصدون بديموقراطية أثينا أنه لم يكن بين الأحرار « المدنيين Citizens » طبقة ممتازة سواء أكان ذلك بثروتها أو بحسبها ونسبها ، وأن المجالس العامة كانت لها السيطرة على جميع مصالح الدولة ، فكانت النظم السياسية فى أثينا تختلف

عن أى نظم معروفة فى العالم الحديث ، ويرجع أصل الاختلاف الى تكوين الجمعية العمومية من جميع المدنيين، والى القوة التى كانت تتمتع بها ،وكان هؤلاء ويسمون «الديموس The Demos» يدعون مرة أو أكثر فى الشهر ، لمكان اجتماعهم المسمى « بنكس Pnyx » وكانت الجمعية تعرف باسم « إكليسيا Ecclesia »



البنكس – مكان انعقاد الجمعية بأثينا (والى اليمين يظهر مكان الخطيب)

سلطة الشعب : وكانوا يبذلون ما فى وسعهم لجمع أكبر عدد منهم لحضور الجمعية ، ومتى انعقدت ، كانت سلطتها من الوجهة النظرية لا حد لها ، فكان فى يدها أن تقرر أمور السلم والحرب ، وتتناقش فى الضرائب ، وتفصل من تريد من موظفى الحكومة ، وبقليل من التغيير فى طريقة تكوينها كانت لها السلطة العليا فى إصدار القوانين وفى المحاكمات القضائية. والواقع أنه لم تفعل أى دولة أخرى ما فعلته أثينا فى هذا الصدد من منح قوة كهذه لجمعية عمومية من المدنيين « Citizens » ، ولم يكن الوزراء والموظفون وجميع المجالس إلا آلات فى يد الأكليسيا ، وكان أهم موظفى الدولة هم عشرة القواد الذين كان ينتخبهم جميع المدنيين ، وكانوا على رأس الهيئة التنفيذية .

الاقتراع على الوظائف : وكانت هناك ظاهرة أخرى فى هذا النظام الديموقراطى ، ولها صلة وثيقة بسابقتها ، وهى تعيين الموظفين بالاقتراع إلا فى حالات قليلة ، وهى طريقة تجعل من المستحيل اختيار الأشخاص الذين يصلحون للمناصب المختلفة . وأهم من كان يتناولهم الانتخاب

بالاقتراع هم أعضاء مجلس الخمسمائة ، الذى كان يدير شئون الدولة العادية تحت إشراف الأكليسيا وسيطرتها .

وكان الأثينيون أنفسهم يعرفون أخطار هـذه الطريقة ، كما كانوا يعرفون أن بعض الوظائف هامـة لدرجة أنه لم يكن من الحكمة ترك الأمر فى ملئها للصدف ، فالقواد العشرة الذين يمثلون الهيئة التنفيذية كانوا ينتخبون بالتصويت ، ولما وقعت أثينا فى ضائقة مالية فيما بعد لجأت إلى انتخاب موظفى المالية بهذه الطريقة .

عدد الموظفين : ومن الظواهر الغريبة كذلك عدد الموظفين الهائل فى تلك الدولة الأثينية الصغيرة ، وقد كان من سياسة الديموقراطية أن يكون عدد الموظفين أكبر ما يمكن . ويروى لنا كاتب إغريقى أن أكثر من سـتة آلاف موظف كانوا ينتخبون بالاقتراع سنويا ، وهـذا عدد كبير جداً اذا ذكرنا أن عدد السكان الأحرار فى الدولة كان حوالى خمسين ألف فقط .

رأى بركليز : ويقول بركليز عن هـذا النظام إنه يكفل الحرية والمساواة والكفاية ، والواقع أنه لم يكن هناك شك فى وجود الحرية والمساواة فى الدولة الأثينية إذ ذاك ، ولكن المستقبل أظهر للأثينيين بطريقة واضحة أن كفاية هـذه الطريقة كانت محدودة ، وفى النهاية دفعت أثينا الثمن غاليا ، ثمن اعتقادها بأن الخدمة العامة لم تكن فى حاجة إلى مقدرة خاصة وتمرين خاص . واذا كانت ديموقراطية أثينا استطاعت فى ذلك الوقت أن تصمد بنجاح فى السلم والحرب ، فإنما يرجع ذلك فى الغالب إلى ذلك الرجل العظيم « بركليز » الذى كان يدير دفة سياستها .

عيوب الديموقراطية الأثينية ومزاياها

امتيازات الطبقات : لم يكن كل سكان أثينا يتمتعون بامتيازات واحدة ، بل كان فريق كبير منهم لا يتمتع بالحقوق المدنية ، ومن هؤلاء الأجانب المقيمون بالمدينـة إما إقامة وقتية أو دائمة ، وكذلك السكان المولودون بالمدينة ولكن من أم أو أب أجنبى ، فلم يكن هؤلاء محرومين من حق التصويت فى الجمعية والوصول إلى مناصب الدولة فقط ، بل كذلك من حقوق خاصة مثل امتلاك منزل أو أرض أو التزوج من إحدى « المدنيات » (أى المتمتعات بالحقوق المدنية) أو التقاضى أمام المحاكم إلا بوساطة أحد المدنيين .

مركز المرأة : إن تحرير المرأة فى الأزمنة الحديثة هو وليد الديموقراطية، التى تعمل على تحطيم القيود الموضوعة على حرية المرأة بحكم القـــانون أو العادة أو الرأى العام ، ومنحها حقوقا أوسع كاما انتشرت وقويت الحكومات الديموقراطية . ولكن الديموقراطية الأثينية والأغريقية على العموم لم تظهر هـذا الاتجاه فى ميولها ، وسلبت المرأة حريتها وقضت عليها بالانزواء وراء حجاب .

الرق : من الغريب أن الرق كان مباحا فى الديموقراطية الأثينية ، ولم ير الأثينى أو الأغريقى أى تناقض بين هذا المبدأ ومبادىء الديموقراطية ، والمعروف أن لا وجود للإسترقاق مطلقا فى الديموقراطيات الحديثة ، لأنه لايتفق ومبادىء الديموقراطية الصحيحة.

الاقتراع على الوظائف : أشرنا إلى هذه الظاهرة الغريبة فى الديموقراطية الأثينية ، ومن البديهى أن اتباع هذه الطريقة يجعل من المستحيل اختيار الأشخاص الذين يصلحون للمناصب المختلفة ، والواقع أنه لاتوجد ظاهرة أغرب من هذه فى الديموقراطية الأثينية ، ولو أنها كانت فى نظر الأثينيين أفضل مظاهر الديموقراطية .

نظام المحلفين الأثينيين : كانت أخطاء الديموقراطية واضحة جلية فى محاكم أثينا ، فإن دفع مرتبات للعدد الكبير من المحلفين كثيراً ما أرهق خزينة الدولة ، وعندما لم يكن بها مال لدفع هذه المرتبات ، كان المحلفون يحكمون على المتهمين بغرامات سـواء أكانوا أبرياء أم مذنبين للحصول على المال اللازم ، وأصبح إلقاء التهم جزافا على الأغنياء تجارة رائجة ، وكان هؤلاء يفضلون تقديم الرشوة لمن اتهمهم على الوقوف أمام خمسمائة من المحلفين الجياع الجهلاء ، وكان يحدث أحيانا ألا تعقد المحاكم جلساتها لعدم وجود مال فى الخزينة لدفع مرتبات المحلفين .

حكم طبقة واحدة : كانت طبقة الأشراف فى أيام سولون متحكمة فى الطبقة الدنيا بطريقة ظالمة مما كاد يودى بسلامة الدولة، وفى أقل من مائتى سنة رأينا الطبقة الدنيا مسيطرة تمام التسيطر على شئون الدولة ، وأخذت ترهق رجال الطبقة العليا بشكل بشع مما أدى إلى نزاع دائم بين الطبقتين

السياسة المالية : ومن عيوب هذه الديموقراطية كذلك سوء سياستها المالية ، التى كانت كلها إرهاق لخزينة أثينا ، ويرجع خلو الخزينة إلى عدة أسباب ، أهمها ثلاثة :

١ — دفع مرتبات لعدد كبير من السكان نظير خدمات للدولة وخصوصا آلاف المحلفين .

٢ — دفع ثمن تذاكر الملاهى لجميع « المدنيين Citizens » من الخزينة .

٣ — خسائر الحرب ونفقاتها المستمرة لمدة طويلة

نضيف الى ما تقدم أن المدن الأغريقية لم تستخدم موظفين لجمع الضرائب ، وإنما كانت تتبع « طريقة الالتزام » ، وذلك بأن تمنح حق جمع الضرائب فى جهة ما لمن يتقدم إلى الحكومة

بمبلغ أكبر من غيره ، وكان هؤلاء الملتزمون يدفعون فى العادة مبالغ أقل من مجموع الضرائب المطلوبة للحكومة ، وبذلك يأخذون الفرق لأنفسهم ، فضلا عما قد يأخذونه من الناس علاوة على الضرائب المقررة .

أما الميزة الواضحة التى تمتاز بها الديموقراطية الأثينية فهى نظام المجالس العامة ، التى كان يجتمع فيها كل السكان المدنيين للاشراف بأنفسهم على شئون الدولة ، ومراقبة موظفيها ومناقشة الأمور السياسية والادارية التى تتعلق بمدينتهم ، وقد ساعد على اتباع هذه الطريقة صغر حجم الدولة الأغريقية التى سبق أن قلنا إنها كانت عبارة عن المدينة وما جاورها من أراض زراعية فقط . ومن الواضح أن الدول الحديثة لا تستطيع اتباع هذه الطريقة ، لأن الدولة الواحدة متسعة المساحة مترامية الأطراف كبيرة عدد السكان ، ولهذا حلت المشكلة باتباع النظام النيابى .

التربية والحياة العقلية

الحياة الاجتماعية : كان عدد أحرار أثينا المدنيين حوالى خمسين ألف ، ولكن علاوة على هؤلاء كان هناك صنفان من السكان الذين لم يكن لهم حق التمتع بالحقوق السياسية والمدنية . أما الصنف الأول فكان أولئك الأغراب الذين نزلوا أثينا بقصد التجارة ، وكان يطلق عليهم اسم «متكس Metics» وكانوا يعيشون غالبا فى «بيريه Peiroeus» وفى أيديهم كانت تمر معظم تجارة الدولة ، وأما الصنف الثانى فكان عبارة عن العبيد ، الذين كان من الصعب إحصاء عددهم ، فقد كان يفوق عدد الأحرار .

ولم يكن الأثينيون يسيئون معاملة عبيدهم إذا نظرنا اليهم بمنظار ذلك العصر ، فقد كانوا قوما اتصفوا بالشفقة والرحمة ، وكان عبيدهم أحسن حالا من أمثالهم فى مدن الأغريق الأخرى ، فلم يكن لهم لباس خاص يميزهم عن غيرهم ، وكانوا عبارة عن جزء من أسرة سيدهم ، وصلتهم به حسنة فى الغالب ، وكان الناس إذا ما قارنوا شدة الاسبرطيين بشفقة الأثينيين اعتبروا الأخيرة مفسدة للأخلاق ، ومدعاة إلى الاخلال بالنظام ، ولكن جزاء أثينا كان عظيما ، إذ لم يقم العبيد فيها بثورات ضد الدولة كما حدث فى اسبرطة .

المرأة : وليس من الضرورى أن نذكر الكثير عن نساء أثينا لأنهن قليلا ما تدخلن فى حياة الدولة ، فالمرأة فى أيام « هومر » كانت تتمتع بحرية أوسع مما كانت لها فى أيام بركلين ، فكن يكن محجبات لا يبرحن بيوتهن إلا فى النادر وفى الحفلات الدينية أو الرسمية . ولم تعد

أى معدات لتعليمهن ، ولم يعتبروا الحب المتبادل ضروريا للزوجية ، وكان الفرق بين أعمار الزوجين فى العادة كبيرا ، ولذلك كان نساء أثينا بعيدين عن الحياة فيها ، وعن الفنون والآداب ، ولو أنه كانت هناك حالات فردية شاذة ، وتناول المفكرون من الأغريق مركز المرأة وأظهروا عدم ارتياحهم للنظام السائد.

العلم والتعليم : لم تكن هناك مدارس للبنات ، أما البنون فكانوا يرسلون إلى المدرسة عندما يبلغون سنا خاصة ، ولم تكن هذه المدارس تابعة للدولة ، وإنما كانت تابعة لأفراد يقومون بهذه المهمة فى بيوتهم ويتناولون أجورهم من الآباء ، أما الدولة فكانت تشرف على موضوعات التعليم باستخدام موظفين لهذا الغرض .

ولم يكن المدرس معداً إعداداً خاصا للتدريس ، وإنما كان يقوم بتدريس المواد القديمة كما تعلمها فى أيام صباه دون أى تغيير ، وكان الأغريق لا يعتبرون النبوغ فى الموسيقى وسيلة للتسلية ولكن سبيلا لتكوين الخلق الحسن ، وعلاوة على تعليمهم القراءة والكتابة ، كان التلاميذ يحفظون عن ظهر قلب قطعا كثيرة من نظم الشعراء القدماء ولا يرغبون فى دراسة الرياضيات والجغرافيا والعلوم الطبيعية ، وكان المعلمون قساة ولذلك كان التلميذ الأغريقى يكره المدرسة والمدرس .

ولما يبلغ الأثينى الثامنة عشر ويترك المدرسة يدخل فى زمرة الأحرار المدنيين بشرط أن يكون من والدين متمتعين بالحقوق المدنيـــة الأثينية ، ويمضى كل شاب منهم بعد ذلك سنتين فى الخدمة العسكرية . وكان الشبان بعد ذلك يقضون أوقات فراغهم فى الألعاب الرياضية ، ويعدونه شرفا عظيما أن يحوزوا قصب السبق فى هذه الألعاب فى «أوليمبيا Olympia» ، وأهمها الملاكمة والمصارعة والجرى والقفز وسباق العجلات وسباق الخيل

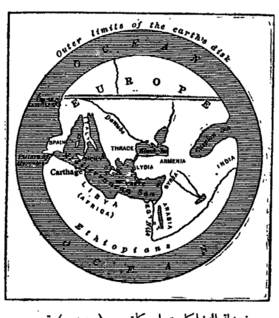
وفى هذا الوقت ظهرت طائفة جديدة من معلمين أذكياء ينتقلون من مدينة إلى مدينة لتعليم الشبان ، ويعرفون (بالسفسطائيين) « Sophists » وبدأ إقبال الشبان على تعاليمهم ، وهكذا فتح أمامهم لأول مرة باب ثقافة راقية ، بعد أن كانوا لا يفكرون فى أكثر من أن ينالوا فوزاً فى الألعاب الأوليمبيـــة ، فظهورهم يعتبر مبدأ عصر جديد فى تاريخ الأغريق وبخاصة فى أثينا . وكان السفسطائيون يعلمون أهمية الخطابة وأثرها فى الجماعات والمحلفين ، ولذلك كانوا يدرسون فن الخطابة والإلقاء بنجاح ، وبتأثير تعاليمهم بدأت كتابة النثر الاغريقى ، وفى نفس الوقت وضعوا الأساس لدراسة اللغة ، وفوق ذلك كانوا يعلمون الرياضيات والفلك ، وبدأ شبان أثينا لأول مرة يتعلمون شيئا من العلوم الطبيعية ، وكان الرجعيون والشيوخ يرون

فى بعض هذه التعاليم الجديدة مروقا عن الدين وخروجا على العادات ، ولكن بركليز كان صديقا لبعض الزعماء السفسطائيين وكان يحميهم من حملات أعدائهم .

غير أنه على الرغم من انتشار المعارف بظهور السفسطائيين ، بقيت معلومات الأثينى عن العلوم محدودة ، ولكن بعض الأفراد من العلماء استمروا فى بحوثهم ووصلوا إلى استكشافات هامة فى علم الفلك ، فقد قرر أحدهم أن الشمس عبارة عن كتلة متوهجة من الحجر أكبر من شبه جزيرة « البلوبونيز » ، وأن القمر يستمد ضوءه من الشمس وبه جبال ووديان كما فى الأرض ، وتسكنه مخلوقات حية ، وبالرغم من وعورة الطرق وصعوبة طرق المواصلات إذ ذاك ، أخذ كثير من الأغريق يكثرون من الأسفار لجمع المعلومات المتنوعة كما فعل « هيرودوت Herodotus » بسياحاته الطويلة فى مصر والأقطار الشرقية الأخرى ، ونرى من الخريطة التى رسمها أن البحر الأحمر متصل بالمحيط الهندى وهى حقيقة لم تكن معروفة عند أسلافه .

ومع عدم وجود آلة الميكروسكوب وعدم الاستعانة بعلم الكيمياء ، فإن علم الطب تقدم على أيدى الاغريق ، فأطباؤهم نبذوا الاعتقاد القديم بأن سبب الأمراض العفاريت الأشرار ، وحاولوا أن يعرفوا الأسباب الطبيعية للأمراض ، ولكى يصلوا الى هذا الغرض حاولوا أن يفهموا أعضاء الجسم ووظيفتها فقهموا البعض وجهلوا الباقى ، ومع ذلك فقد تقدم الطب منذ ذلك الوقت ، وبدأت دراسة الطب العلمى .

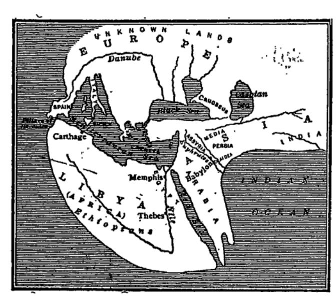
وفى أواخر حياة بركليز طبع هيرودوت مؤلفه العظيم ، وهو عبارة عن تاريخ العالم ، وقد كتب بطريقة تبين لجميع الأغريق عظمة زعامة أثينا ، وتريهم أن خلاصهم من الفرس إنما يرجع إليها . وقد أحدث هذا المؤلف أثراً عميقاً فى بلاد الأغريق وبخاصة فى أثينا حتى أن الأثينيين بالرغم من مصاريفهم الكثيرة



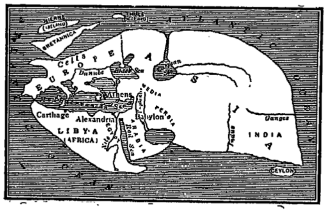
خريطة الدنيا كما رسمها هيكاتيوس (٥١٧) ق . م .

منحوه مكافأة مالية قدرها إثناعشر ألف ريال ، ويلاحظ أنه لم يحاول فى كتــابه أن يشرح الحوادث التاريخية كنتيجة مقدمات وأمور طبيعية .

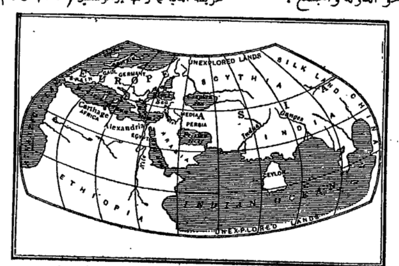
وعلاوة على المعلومات التى كان يحصلها كثير من الشبان على أيدى السفسطائيين ،كان لاشتراكهم فى إدارة شئون الدولة العامة أثر فى حصولهم على تجارب ساعدت على إخراج جماعة من الأحرار الأذكياء الأكفاء ، ففى مجلس الخمسمائة كان الأحرار يتعلمون كيف يديرون شئون الحكومة ، وفى بعض الأيام ، يعمل حوالى ستة آلاف شخص كمحلفين ، وفى هذا تمرين كاف لهم ، وفى نفس الوقت يجعلهم يشعــــرون على الدوام بواجباتهم نحو الدولة والمجتمع :



خريطة الدنيا كما رسمها هيرودوت (فى القرن الخامس قبل الميلاد)



خريطة الدنيا كما رسمها إراتوستثنيز (٢٠٠ ق . م .)

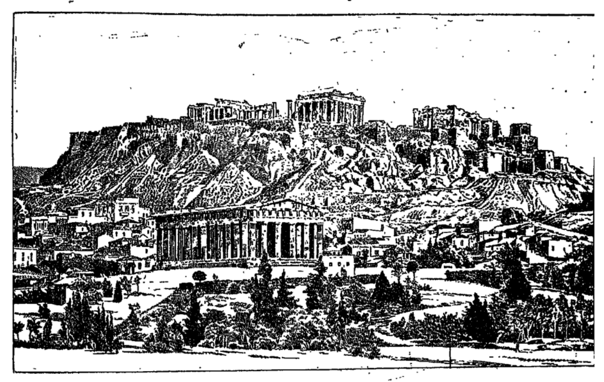


خريطة الدنيا كما رسمها بطليموس (فى القرن الثانى بعد الميلاد)

عظمة أثينـــا

أساسها : أعلن بركليز أن أساس عظمة أثينا انتصاراتها فى الحروب واتساع امبراطوريتها وتسيطرها على رعايا خاضعين لها على غير رغبة منهم ، وكان يرى فى هذا « صرح القوة الذى سيجعلها أعجوبة الأجيال المقبلة » ، غير أنها لم تحرز بعد ذلك إلا قليلا من الانتصارات ، وانحلت امبراطوريتها ، ولكنها مع ذلك بقيت أعجوبة الأجيال المقبـــلة ، فإنها لم تنل إعجابهم بالانتصارات وعظم الامبراطورية ، وإنما بعبقريتها وروح مدنيتها ، وبما أسدته للفنون والفكر البشرى فى جميع أحواله وأشكاله تقريباً .

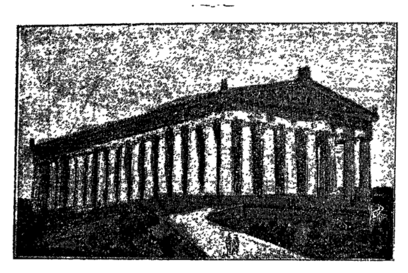
مبانى أثينا : إذا تناولنا بالكلام المظاهر الخارجيـــة ، لاحظنا أن أثينا فى عهد بركليز أصبحت مدينة ذات جمال . حقيقة بقيت بيوتها العادية حقيرة ، ولكن « الأكروبوليس Acropolis » وما جاوره كان مغطى بمبان تكون عصراً فى تاريخ المعمار وتقدير الإنسان



معبد ثيسوس وأريوباجوس والأكروبوليس بأثينا

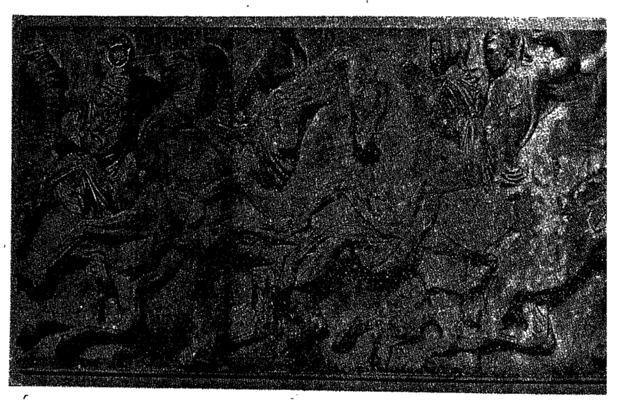
للجمال ، فلم يعد الأكروبوليس حصنا ، وإنما أصبح فى ذلك العهـــد مركز الحياة الدينية والحفلات الفخمة فى أثينا ، وإلى بركليز يرجع الفضل فى بناء « البارثينون Parthenon » فوقه ،

وزخرفته بتماثيل « فيدياس Phidias » وأعمال النحت التى تعد من أهم الكنوز الفنية فى العالم ،



(البارثينون كما كان)

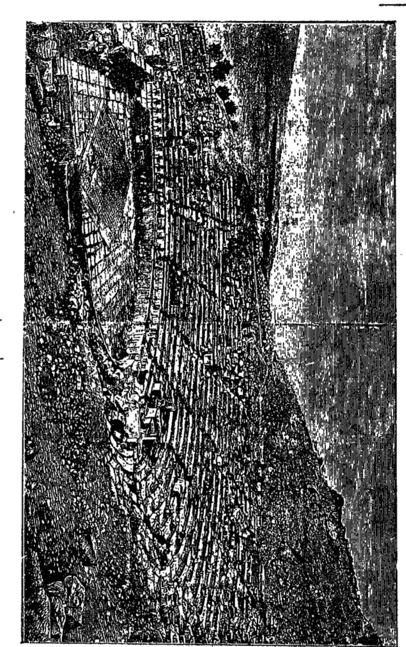
ولم يكن البارثينون إلا واحداً من المعابد الثلاثة التى بنيت فوق الأكروبوليس فى تلك الفترة ، وخصص الدور الأرضى للملاهى والأبهاء (الصالات) ، وهكذا كانت أثينا لا تضارع فى



شبان على ظهور جياد فى أحد الأعياد (من نحت فيدياس)

تفوقها فى المعمار وأعمال النحت . وأحسن تحفة فنيـــة لفيدياس ذلك التمثال العظيم للإلهة أثينا « Athena » التى جعل البارثينون كله قبراً لها ، وقد صنعه من العاج والذهب واختفى الآن هذا التمثال من عالم الوجود . وعلاوة على هذا التمثال زين خارج البارثينون بمجموعات من مستخرجات فنية جميلة من صنع فيدياس أو عملت بإرشاده وتحت إشرافه ، وتشهد بقايا هذه التحف بعظمة الفن الأغريقى فى أحسن حاله .

الملهى الاثينى : وإلى الجنوب الشرقى من الأكروبوليس كان يوجد «ملهى ديونيسوس»



ملهى ديونيسوس

« Dionysus » الذى يعتبر على الدوام أحد المراكز التى انبعث منها الإلهام الفنى والدينى والخلقى وغطى بأشعته أوربا ،ويصادف الإنسان الملاهى فى كل مكان بين أنقاض الأغريق القديمة . وكانت الدراما من أكبر المميزات التى امتاز بها انتاج العبقرية الأغريقية ، وأثرها واضح فى جميع الأدب الأغريقى ، كما كان لها أثرها فى حفلاتهم الدينية واجتماعاتهم السياسية . وكان الملهى الأثينى يسع جزءاً عظيما من سكان أثينا الأحرار ، وكانت المناظر بسيطة دائماً ، ولم يشترك أكثر من أربعة ممثلين فى حوار فى نفس الوقت .



الشاعر سوفوكليس

وكانت الدراما تتناول أهم الموضوعات الدينية والسياسية والخلقية والاجتماعية ، وهى تقوم مقام المطابع والمنابر فى حياتنا الحاضرة . وكذلك الروايات الفكاهية لم تقتصر موضوعاتها على شئون الحياة الخاصة بل كانت تتناول الموضوعات السياسية السائدة فى ذلك العصر بطريقة مباشرة وبروح عدائية ، وتنتقد الفلسفة وتعمل على هدم الأحلام الخيالية . وينتمى أكبر مؤلفى الدراما الأثينية إلى عهد بركليز ، ومن هؤلاء « إسكيلوس Aeschylus » الذى ولد حوالى عام ٥٢٥ ق . م . ومات حوالى ٤٥٦ فهو أكثر انتماء إلى عصر الحروب الفارسية منه إلى عصر بركليز ، ولو أن أثره فى أثينا كان عظيما قبل موته .

وشهد « سوفوكليس Sophocles »(٤٩٥ — ٤٠٦) جميع عصر بركليز ، وكان ينظر فى كتاباته إلى قيمتها الجمالية وأثرها الدرامى ، وإذا لم يكن هو أعظم شعراء أثينا فقد كان أعظم مثال للشاعر الأثينى .



يوريبيديس

ويتصل بهذين الاسمين اتصالا وثيقاً اسم « يوريبيديس Euripides » وكان يخالفهما من معظم الوجوه ، ولو أنه كان يتناول موضوعات من نفس موضوعاتهما مستخلصا إياها من القصص الخرافية فى تاريخ أثينا والأغريق ، وكانت تتملكه روح النقد والجرأة والثورة على بعض الأنظمة ، فإن مركز المرأة وعدم العدالة فى معاملتها وقسوة حياة العبيد كانت تثير فى قلبه الشفقة والرحمة ، وإن هذا العنصر الثورى فى كتاباته هو الذى جعل لها أثراً كبيراً ، وكان سبب اختلاف الآراء فى أخلاقه ومقدرته .

وبجانب هؤلاء لا بد من ذكر اسم « أرستوفانيس Aristophanes » الكاتب الفكاهى الذى كتب روايات فكاهية مثيرة للضحك ، تبدو أعظم قوى الشاعر والمفكر فى خلالها ، وقد ملأ كتاباته تهكما على أنظمة الحكم فى أثينا

الكتاب الأثينيون : وقام بجانب هؤلاء الشعراء كتاب ناثرون مجيدون فقد أخرج « هيرودوت Herodotus » فى ذلك الوقت كتـابه عن تاريخ الحرب الفارسية ، وفيه كتب شيئاً عن تاريخ الأغريق وليـديا وفارس ومصر ، وقد فتح بكتابه هـذا فتحاً جديدا فى كتابة التاريخ ، ويلاحظ عن المؤرخ تصديقه لما هو خارق للعادة ، وتدوينه القصص الخرافية دون تحليل ونقد ، ومع ذلك فقد كانت روح البحث العلمى بادية فى محاولته تصوير الحياة الإغريقية تصويراً صادقا ، وفى جريه وراء الحقائق ومحاولتـه البحث والاستقصاء .

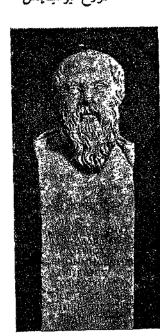


المؤرخ ثيوسيديدس

وكان من معاصريه الشبـان مؤرخ عظيم هو « ثيوسيديدس Thucydides » ، فقد كتب عن الحرب البلوبونيزية ، وهو خير كتاب أخرج للناس كقطعة من القصص ، ولكنه كان أكثر من قصة رائعة ، ففيه مبادىء الفلسفة الاجتماعية والسياسية .

العلوم والفلسفة : تقدمت كذلك العلوم والفلسفة تقـدما عظيما فى هذه المدة ، فالأغريق أول من واجهوا الطبيعة وحاولوا أن يفهموا معناها دون الالتجاء لنظرية الارادة الخارقة للعادة ، ولكن نصيب أثينا فى التقدم من هذه الناحية كان أقل من غيرها .

سقراط : غير أنه لم تجارها أية مدينة أخرى ببلاد الأغريق فى خدماتها للفلسفة ، فقد كان « سقراط Socrates » فيلسوفا بمعنى الكلمة لأنه كان محباً للحكمة ، ولكنـه بدا لمعاصريه كناقد للعلوم والآراء التى كانت سائدة فى عصره ، وكان يرى أن التعليم العادى فى عصره غير واف بالمقصود ، فكان يحتقر محاولات الباحثين فى العلوم الطبيعية لا كراهة فى البحث والعلم ، فقد كان يجرى وراء العلوم والعرفان مثلهم ، ولكنه كان يرغب فى الحصول على العلم الذى يعتقد أنه سهل المنال ، فكان يرجو أن يعلم شيئا عن طبيعة الآلهة وإرادتهم ، وكذلك عن طبيعة


سقراط

الإنسان والأغراض التى يجب أن يسعى لتحقيقها ، والطريقة التى اتبعها كأغراضه ، فهى من مبتكراته لم يسبقه اليها أحد ، فلم يفتح مدرسة ، ولم يسع للحصول على تلاميذ ، وإنما كان يتحدث باشتياق لكل من كان يكلمه فى سوق أثينا المشمس ، ويجرهم إلى المناقشة فى معنى الفضيلة والشجاعة والقداسة وما شا كل ذلك . وإذا لم ينتج شيئا بنقاشه معهم فأقل ما فى الأمر أنه كان يقنعهم بجهلهم وضرورة علمهم بتعاريف دقيقة لهذه الكلمات التى كانوا يستعملونها من غير تدقيق فى معناها ، وكان نقده مصحوبا بالاحترام وروح المداعبة والفكاهة ، وقد جمع حوله عدداً كبيراً من أذكى شبان أثينا ، فهو يعتبر مؤسس الفلسفة الخلقية والعلوم البشرية ، وليس فى التاريخ الأوربى اسم أعظم أهمية من اسمه.

خلفاء سقراط : مضى عصر بركليز والحروب البلوبونيزية ، واستمرت أهمية بلاد الأغريق فى فنونها وآدابها وعلومها وفلسفتها ، لانى تاريخها السياسى أو الحربى ، ولو أن ما أنتجته من فنون وآداب منذ الحروب البلوبونيزية كان أقل جودة مما أنتجته فى عصر بركليز ، نظراً لتوجيه معظم اهتمامها إلى نواح أخرى اقتضتها الظروف ، غير أن ما تم فى ميادين العلوم والفلسفة كان أعظم بكثير مما تم فى الماضى ، فالبذور التى بذرها سقراط صادفت أرضاً خصبة مثمرة ، «فزينوفون Xenophon» و«أفلاطون Plato» و«أرسطو Aristotle» استمدوا منه الدافع الذى دفعهم إلى الفلسفة بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولا يوجد فى تاريخ الفلسفة أسماء أعظم من الاسمين الأخيرين .

أفلاطون : وقد ارتقى أفلاطون بتعاليم سقراط البسيطة فى مظهرها إلى درجة من الرقى لم يمن نفسه بها أستاذه ، لأن أفلاطون كان شاعراً وفيلسوفا كما كان عالما بما وراء الطبيعة « metaphysician » وأن آراءه وتأملاته لمن المؤثرات الدائمة فى المدنية الأوربية ، وقد تعدى تأثيرها دائرة أتباعه ، وقد تناول بالبحث موضوعات فى الخلق والدين والسياسة وعلم ما وراء الطبيعة ، ونرى أثر تأثيره فى أفكار الأغريق والرومان وفى الآراء الاقتصادية والسياسية الحديثة بل وكذلك فى المسيحية .



أفلاطون

أرسطو : وكان أرسطو (٣٨٤ إلى ٣٢٢ ق . م) أقل منه شاعرية وتأثراً بالعواطف ، كما كان أقل منه كمفكر دينى ، ولكنه كان يجول فى كل ميدان من ميادين العلوم والعرفان فى عصره ، فتناول بقلمه موضوعات فى الأخلاق والجمال والسياسة والعلوم الطبيعية ، ودفع بها إلى

الأمام ، ولم يبلغ أدبه من العظمة ما بلغه أدب أفلاطون ، ولكنه يمتاز بما أسداه للعلوم الطبيعية . وكان أرسطو إستاذا للاسكندر الأكبر ، وموضع تقدير أبناء عصره ، ولكن من الغريب أن شهرته لم تصل إلى ذروتها إلا في العصور الوسطى ، فقد أصبح حينذاك المؤسس لمدرسة فلاسفة العرب وعلمائهم الذين نقلوا فلسفته إلى أوربا ، فكانت أهم أركان الأساس العقلي الذي تستند عليه المدنية الحديثة .

ΑΡΙΣΤΟ
أرسطو

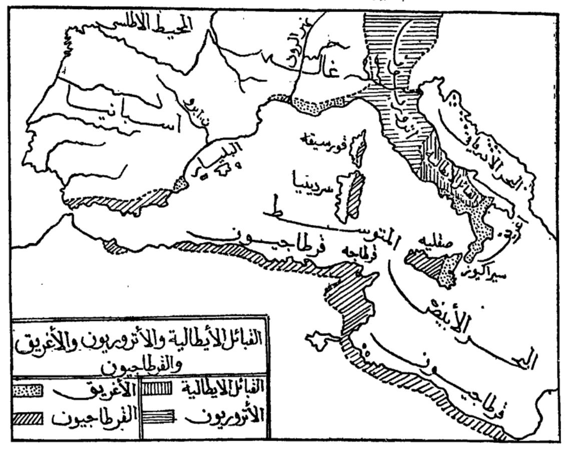
الخاتمة : ولا يفوتنا أن نلاحظ في الختام أن الفنون والآداب والآراء الأغريقية هي الهدايا الحقيقية التي قدمتها بلاد الأغريق للمدنية الأوربية ، فكثير من الأمم الأخرى قد فاقت الأغريق في فنون الحكم وفي المهارة الحربية ، ولكن لا تستطيع أمة من الأمم أن تدعي أنها أضافت أكثر منهم إلى مجموع ما أحرزه العالم من حقائق وجمال ، ولم يقف عملهم في هذه الناحية إلى هذا الحد ، لأنه قد فتح الطريق أمام أعمال عظيمة لا حد لها ، فكان عملهم كنبوءة في هذا الصدد وحافزا إلى الهمم .

النظـــم الرومانيـــة

سكان إيطاليا الأوائل

القبائل الإيطالية : حوالى عام ٢٠٠٠ ق . م . تحرك سكان البحيرات بسويسرا جنوبا ، فاخترقوا ممرات جبال الألب واستوطنوا بحيرات شمالى إيطاليا ، وبينما هم كذلك إذا بقبائل الفرع الغربى من الجنس الهندى — الأوربى « Indo - European » يندفعون جنوباً نحو إيطاليا بعد أن كان الأغريق قد هاجروا جنوبا واستوطنوا شبه جزيرتهم بزمن غير طويل ، وقد أتوا إلى شبه الجزيرة على دفعات متتالية ، وكانت أهم الجميع « القبائل الايطالية » التى سكنت وسط شبه الجزيرة وجنوبها ، وأطلق اسمها فيما بعد على شبه الجزيرة كلها فسميت إيطاليا وفى خلال قرون قليلة انتشروا كذلك فى شبه جزيرة صقلية .

عرفنا أن الأغريق فى غاراتهم نزلوا بأرض كانت بها مدنية راقية ، ولكن القبائل الإيطالية



فى الغرب صادفت أقاليم خلوا من الحضارة ، فلم تكن هناك مبان جميلة أو مدن محصنة ، ولا أعمال تنم عن فن دقيق أو صناعة راقية ، كما لم يكن هناك أى نوع من الكتابة أو الأدب .

وعندما حل هؤلاء بشبه الجزيرة لابد وأن يكون قد رحل عنها سكانها الأوائل وذهبوا إلى مصر وانخرطوا فى سلك جيشها ، كما تدل على ذلك صورهم التى ظهرت على آثار القرن الثالث عشر قبل الميلاد .

الأتروريون : وعلاوة على هذه القبائل الإيطالية سكن شبه الجزيرة عدة أصناف أخرى من السكان أشهرها ثلاثة ، وأولها « الأتروريون Etruscans » ، فبينما كان رجال القبائل الإيطالية يتنازعون الأمر فيما بينهم إذا بهم يرون قبائل الأتروريين ينزلون بشبه الجزيرة من البحر ، وهم قوم لم يعرف أصلهم بعد بصفة قاطعة ، ويحتمل أن يكونوا فى الأصل من سكان غرب آسيا الصغرى ، كما أنهم هم الذين أغاروا على شمالى الدلتا فى القرن الثالث عشر ، وهم فى طريقهم إلى إيطاليا التى تم استيطانهم بها حوالى ١٠٠٠ ق . م ، وقد طردوا القبائل الهندية الأوربية واستوطنوا الساحل الغربى لايطاليا من خليج نابولى جنوباً إلى جنوة شمالا ، وامتدت أملاكهم فى كثير من البقاع إلى الداخل حتى وصلت الى جبال الأبنين . وقدر لهؤلاء أن يصبحوا فى النهاية سادة إيطاليا مدة طويلة .

القرطاجنيون : وكان القرطاجنيون ، وهم الصنف الثانى ، قوماً أولعوا بالتجارة ، وانتشروا فى البحر الأبيض المتوسط الغربى وأسسوا مدينة « قرطاجنة » على الساحل الشمالى لأفريقية ، ثم مدوا سلطانهم حتى المحيط الأطلسى واستولوا على جنوبى أسبانيا ، ومدوا سلطانهم فى الجزر وخاصة جزيرة صقلية .

الأغريق : أما الصنف الثالث فهو الأغريق ، وهم الذين كونوا لأنفسهم مستعمرات فى جنوبى إيطاليا وجزيرة صقلية ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحدوا ويكونوا من أنفسهم أمة واحدة ، وكانت أهم مدنهم مدينة « سيراكيوز » ، وقد نقل الأغريق حضارتهم بالتدريج إلى مدنهم الجديدة حتى أنه لم يمض على استيطان القبائل الإيطالية حوالى ألف وخمسمائة عام حتى رأوا حضارة قائمة إلى جنوبيهم .

رومـــا

فى وسط الساحل الغربى لايطاليا حيث يصب فى البحر نهر « التيبر Tiber » وعلى بعد خمسة عشر ميلا من مصبه ، وعلى ضفته اليسرى ، كانت مجموعة من التلال الواطئة ، وكان يسكن هذه البقعة بعض القبائل الايطالية ويعرفون باسم « اللاتينيين Latins » وكانوا يسكنون جماعات صغيرة متفرقة ، ولكنهم كانوا يصعدون جميعا مرة فى كل عام إلى جبل « أولبان Alban » حيث كانت تشترك جميع القبائل



كوخ من أكواخ اللاتينيين

اللاتينية فى الاحتفال بعيد أكبر آلهتهم « جوبيتر Jupiter »، وكانوا دائماً يتحدون لصد خطر هجوم أعدائهم ، وينظرون نظرة ريبة وقلق إلى نمو مدن الاترووريين على الشاطىء المقابل لهم، ويبذلون كل ما فى وسعهم لمنعهم من العبور إلى الشاطىء اللاتينى. وعلى قمة أحد هذه التلول ، وهو تل « بلاتين Palatine Hill » بنى حصن مربع هو المبدأ الحقيقى لمدينة روما، فقد حدث ما كان يخشاه اللاتينيون، إذ حوالى عام ٧٥٠ ق . م عبر أحد الأمراء الاترووريين نهر التيبر واستولى على الحصن ثم على القرى المجاورة



نهر التيبر وجزيرته عند روما .

التى اندمج بعضها فى بعض تدريجا وكونت مدينة روما، التى أصبحت مملكة تحت حكم ملك إتروورى، وبقيت كذلك قرنين ونصف، ومع ذلك بقى السكان لاتينيين ويتكلمون اللغة اللاتينية .

دستور روما الأول

الأشراف « The Patricians » : منذ الأزمنة القديمة كان سكان روما منقسمين إلى طبقتين واضحتين ، هما الأشراف والعامة ، ورجال الطبقة الأولى هم أفراد الأسرات الشهيرة من القبائل التى اندمجت لتكون روما ، وكان هؤلاء فى الأصل يمثلون أغلبية السكان ، ويتمتعون وحدهم بامتيازات سياسية ودينية كاملة ، فكان لهم حق التصويت فى الجمعية العمومية ، وحق الخدمة فى الجيش، وملء الوظائف الدينية فى الدولة .

العامة « The Plebeians » : وكل الخارجين عن هذه الدائرة المختارة كان يطلق عليهم اسم « بلبز Plebs » أو العامة ، غير أن هؤلاء لم يكونوا طبقة منسجمة ذات لون واحد ، لأن حالتهم تتوقف على أصلهم ، فبعضهم كانوا عبيدا منحهم أسيادهم حريتهم ، ولكنهم كانوا مرتبطين على الدوام بهؤلاء الأسياد وذريتهم من بعدهم ، وفريق آخر كان يشمل سكان المدن المفتوحة الذين أرسلوا إلى روما وكانوا تابعين لبعض الأشراف. ولكن فريقاً واحداً من العامة على الأقل كان مكونا من أفراد يتمتعون بحريتهم الشخصية ، وهؤلاء هم الذين هاجروا إلى روما من المدن الحليفة بمحض اختيارهم ، وكانوا يكونون جماعات خاصة بهم غير منتمية لأى

شريف من الأشراف ، ولم يكن لأحد فضل عليهم ، ويتوارث الأبناء عن الآباء هذه الحرية ، ومع ذلك فكانوا كغيرهم من أبناء طبقتهم لا يتمتعون بأى امتيازات سياسية .

الملك : كان دستور روما الأول ينص على أن الحكومة ملكية مقيدة ، فكان الملك من الوجهة النظرية مجرد حاكم عهد إليــــه الناس بادارة شئون الدولة العامة ، ولكنه كان فى الواقع حاكما مفرداً يتمتع بسلطة واسعة وسلطان هائل ويبقى فى مركزه مدى الحياة . وكانت سلطته تتناول القيادة العليا فى الحرب، وتولى المحاكمات المدنيـة والجنائية، وكان له وحده حق دعوة الجمعية العمومية للاجتماع ، وعرض المشروعات المختلفة عليها لأخذ تصديقها .

وطريقة تعيين الملك عندهم غير معروفة لنا بالضبط ، ولكن كان من واجب الملك ومن حقه وهو فى الحكم أن يعين خلفه ، وعلى الملك الجديد أن يحصل على موافقة الجمعية العمومية على هذا التعيين قبل أن يتولى الحكم . ويكاد يكون من المؤكد أن من الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يكون ملكا أن يكون من سكان روما الأحرار ومن طبقة الأشراف .

وبما أن الملك كان الحاكم الوحيد فى الدولة ، فجميع الموظفين الآخرين كانوا فى الواقع نواباً يتولى هو تعيينهم ، وكان أهم هؤلاء حاكم المدينة ، وهو موظف كان يترك ليتولى حكم العاصمة عندما يكون الملك غائباً فى ميدان القتال .

« كوميتيا كيورياتا Comitia Curiata » : كان سكان روما من طبقة الأشراف مقسمين إلى ثلاث قبائل، وكل واحدة منها قسمت إلى عشرة أقسام أو (أحياء) وأطلق عليها « كيوريا » « Curiae »، وكان لكل قسم من الأقسام الثلاثين عبادته الخاصة ومكان عبادته الخاص ، ولكن أهمية هـــذا التقسيم عظمية من الوجهة السياسية ، ففى الجمعية العمومية كانت تؤخذ الأصوات فى كل « كيوريا » على حدة ، ولا تقرر مسألة من المسائل إلا بأغلبية الأصوات بينهم كجماعات ، أى باعتبار صوت واحد لكل كيوريا ، وأطلق على هذه الجمعية التى كانت مكونة إذ ذاك من الأشراف فقط اسم « كوميتيا كيورياتا » . وكانت هذه الجمعية من الوجهة النظرية هى السلطة الحاكمة فى روما ، وكان مفروضاً على الملك من الوجهة الأدبية أن يستشيرها فى جميع المسائل المتعلقة بالتشريع وكل تغييرات فى الدستور ، وكان لها الحق أن تنظر فى استئناف أحكام الملك الجنائية ولكن باذن منه ، ولم يكن لها الحق فى مناقشة المسائل التى يعرضها عليها الملك ، وإنما كان لها فقط أن تجيب بلا أو نعم .

مجلس الشيوخ « The Senate » : من الواضح أنه لم يكن فى مقدور جمعية كهذه معتمدة على الملك أن تحد من سلطته ، أما هذه المهمة فقد وقعت على كاهل مجلس آخر هو مجلس الشيوخ ، وكان أعضاؤه فى الأصل مائة ثم أصبحوا مائتين فيما بعد . وكان الملك يختار أعضاء هذا المجلس من

رؤساء أسر الأشراف ، وكان هـذا المجلس من الوجهة النظرية مجلسا استشاريا ، غير أن سن أعضائه وتجاربهم أكسبتهم حقوقا واضحة معينة ، فأصبح للمجلس كلمة مسموعة فى شئون الدولة ، وسنعود إلى الكلام عن هذا المجلس بشىء من التفصيل .

تعديل الدستور

وقد أدخل أحد ملوك روما « سيرفيوس تاليوس Servius Tullius » تعديلا هاما على هـذا الدستور ، وكان غرضه الأساسى من هذا الاصلاح توزيع عبء الضرائب والخدمة العسكرية بين الأفراد فى الدولة بطريقة عادلة ما أمكن ، وكانت نتيجة ذلك المشروع أن منح جميع الأثرياء السلطة التى كان يتمتع بها الأشراف اعتماداً على حسبهم ، وهكذا نال أثرياء العامة بعض الامتيازات ، ولكى ينفـذ مشروعه قام بتقسيم السكان الرومانيين بطريقتين ، إحداهما بحسب أماكن سكناهم ، والأخرى بحسب ثروتهم .

ولتنفيذ الطريقة الأولى ، قسم الملك جميع الأملاك الرومانيـة إلى أربع قبائل ، تشمل كل واحدة منها العامة والأشراف على السواء ، بعد أن كان التقسيم الأول إلى ثلاث قبائل قاصراً على الأشراف ، ولكن مع ذلك لم يمنح العـامة حق الاشتراك فى الانتخابات أو إدارة الشئون العامة ، لأن حق انتخاب الملك والموافقة على القوانين كان قاصراً على « الكوميتيا كيورياتا » .

وأما الطريقة الثانية فقـد قسمت جميع السكان الأحرار إلى طبقات بحسب ثروتهم ، بقصد توزيع الضرائب وتنظيم الخدمة العسكرية ، وبهـذه الطريقة أعطى الملك العامة ، بطريق غير مباشر ، نصيباً فى الحكم ، لأن هـــذا الترتيب الجديد سرعان ما أصبح أساساً لجمعية عمومية جديدة كان لأعضائها من الأشراف والعامة على السواء حق التصويت ، وأصبح للأغنياء من الفريقين قوة كبيرة فى الدولة .

ولكى يتحقق من ثروة كل شخص ، أعد سجلا « Census » لتدوين أسماء جميع الرومانيين الأحرار وثروة كل منهم ، ثم قسمهم جميعا إلى طبقات حسب ثروتهم ، وبعد ذلك قسم كل طبقة إلى عدد معين من « المئين » « Centuries » وهو نظام قائم فى الواقع على أساس عسكرى .

كوميتيا سنتورياتا « The Comitia Centuriata » أو (الجمعية المئينية) : من هذه « المئين » تـكونت الجمعية العمومية الجديدة ، وكان هؤلاء يجتمعون كجيش فى ساحة إله الحرب « مارس Mars » على ضـفاف « التيبر » خارج المدينة ، وكانت الأصوات تؤخذ حسب

« المئين » لا بحسب عدد الأفراد ، أى أن لكل مائة أو مئين صوت واحد ، ومن هنا أطلق على الجمعية اسم « كوميتيا سنتورياتا » أو الجمعية المئينية ، ولكن يلاحظ أنه أعطيت أهمية كبيرة للثروة ، إذ أن عدد المئين من طبقة الأغنياء كان أكبر بكثير منه فى غيرها من الطبقات ، ولذلك كان من السهل على الأغنياء فى أغلب الأحيان الحصول على أغلبية الأصوات .

ويلاحظ أن هذا النظام قد منح سلطة لطبقة الأغنياء ، الأشراف منهم والعامة على حد سواء ، ولذلك كانت الحكومة مع وجود هذه الجمعية أقرب إلى الشعب من ذى قبل ، وأصبحت الجمعية الجديدة فى النهاية صاحبة السيطرة فى الأمة ، فقد سلبت « الكوميتيا كيورياتا » فى النهاية حق الموافقة على انتخاب الملوك والحكام ، وإصدار القوانين وإلغائها ، ونظر القضايا المستأنفة . وأصبحت الكوميتيا كيورياتا نفسها آخر الأمر تشمل أعضاء من العامة .

عهـــد الجمهورية

النزاع بين الأشراف والعامة وأثره فى الدستور الروماني

قيام الجمهورية : لم يلبث أن أصبح حكم الملوك جائراً ، واتصف آخرهم المسمى « تاركوينيوس سوبيربوس Tarquinius Superbus » علاوة على ذلك بفساد خلقه ، فتضافر عليه الشعب ، أشرافاً وعامة ، وطردوه من روما عام ٥٠٩ ق . م ، وحاول عبثاً استرداد ملكه ، لأن الشعب قاومه بنجاح ، وأصر على إسقاط الملكية ، وإلى هنا انتهت الثورة .

أما الدستور فبقى كما كان بلا تغيير ، إلا أن سلطة الحاكم الأعلى قيدت بطرق ثلاث ، فتقرر عدم إسناد هذا المركز إلى شخص واحد ، وتقصير المدة التى يبقى فيها الحاكم فى ذلك المنصب ، واختيار الشخص بطريق الانتخاب المباشر ، فأصبح ينتخب لهذا المركز شخصان متساويان فى السلطة والحقوق لمدة سنة واحدة فقط ، يتمتعان فى خلالها بالسلطة الملكية ، فكان لكل منهما سلطة القيادة والقضاء واقتراح القوانين ، كما كان لكل منهما سلطة المعارضة فى أعمال زميله وشل سلطته ، وأطلق على كل منهما فيما بعد اسم « القنصل Consul » ، وأعطى حق انتخابهما « للكوميتيا سنتورياتا » .

مظالم العامة : بعد نفى الملك قام نزاع بين طبقتى الأمة ، الأشراف والعامة ، وذلك لأن الأشراف استأثروا بجميع السلطة السياسية ، فمع أن العامة كان لهم حق التصويت فى الكوميتيا

سنتوريانا ، إلا أن معظمهم كانوا فقراء ، وكانوا كلهم يكونون مئيناً واحداً ، ولما كان عدد الأصوات بالمئين لابعدد الأفراد ، كان الأشراف وأتباعهم يتفوقون عليهم على الدوام ، وفضلا عن ذلك فقد كانت وظيفة القنصل وجميع الوظائف الكبرى الأخرى قاصرة على الأشراف قانوناً ، وعلى ذلك كانت السلطة التنفيذية بحذافيرها فى أيديهم ، ومن بينهم كذلك كان يعين الموظفون المختصون بتفسير القوانين . وهكذا أصبحت الدولة فى قبضة الأشراف ، ولم يكن من المستطاع القضاء على هوة الخلاف بين الطبقتين ، لأن التزاوج بينهما كان ممنوعا ، ولم يكن للعامة نصيب فى الطقوس الدينية المقدسة التى كانت خاصة بالأشراف .

ولم تقتصر شكوى العامة على الغبن الواقع عليهم فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، بل كانوا يتألمون كذلك من مظالم أخرى ، فقانون الدين فى روما كان شديد الوقع على العامة ، إذ بمقتضاه كان كل مدين لايستطيع سداد دينه فى الموعد المحدد يصبح « عبداً » لدائنه ، وكان العامة فى الغالب يضطرون إلى الاستدانة بحكم ظروفهم ، ولذلك كان كثير منهم يقعون ضحية هذا القانون الظالم .

وعلاوة على ما سبق كان للعامة شكوى من مظلمة أخرى ، فقد كانت الدولة تمتلك كمية كبيرة من الأراضى أطلق عليها « الأراضى العمومية Public Land » ، وكانت هذه الأراضى إما تقسم بين الفقراء أو تعرض للإيجار لأى شخص ، غير أنه عندما قبض الأشراف على السلطة السياسية ، وضعوا أيديهم على هذه الأراضى نظير إيجار اسمى ، وهكذا حرموا العامة من أى نصيب فى هذه الأراضى ، التى استولت الدولة على معظمها فى البلاد المفتوحة بدماء العامة وتضحياتهم فى الحروب .

هجرة العامة إلى الجبل المقدس : وهكذا كان النزاع الذى حدث بين العامة والأشراف اجتماعيا من ناحية وسياسيا من ناحية أخرى ، والواقع أن العامة كانوا يرغبون فى حماية أنفسهم أكثر من حصولهم على السلطة ، وقد كانت قسوة الدائنين من الأشراف أسوأ المظالم ، ولذلك فهى أول ماتناوله الاصلاح .

فى عام ٤٩٤ ق . م . رفض العامة بعد إحدى الحروب أن يعودوا إلى روما ، واتجهوا نحو « الجبل المقدس » ، وهو تل يبعد عن روما ثلاثة أميال ، وهناك عزموا على الإقامة وتأسيس مدينة جديدة ، تاركين روما للأشراف وأتباعهم ، وقد أزعج هذا الحادث الأشراف ، فأرسلوا إليهم رسلهم يحضونهم على الرجوع إلى المدينة .

تعيين تربيون : وصل الفريقان فى النهاية إلى اتفاق مؤداه إلغاء جميع الديون الموجودة ، وإعادة الحرية إلى المدينين الذين سلبوها ، ومع ذلك فلم يتقرر إلغاء القانون نفسه ، ولهذا

فان العامة ، ضمانا للمستقبل ، أصروا على انتخاب اثنين منهم سنويا يستطيعون أن يركنوا إلى مساعدتهما ضد قرارات الحكام من الأشراف ، وأطلق على كل منهما اسم زعيم الشعب أو « تريبون العامة Tribune of the Plebs » غير أنهما لم يكونا حكاما ، ولم تكن لديهما سلطة ملكية ، وإنما كانت مهمتهم الوحيدة حماية العامة ، فكان فى استطاعتهما أن يمنعوا تنفيذ أى قرار ضد أى مواطن ، وهو حق أصبح بالتدريج قوة فى أيديهما ، يستطيعان بها إلغاء أى مشروع لأى حاكم أو موظف كبير . وقد أحيط شخص كل منهما بقداسة وحصانة ، ولم يكن لهما أن يبرحا المدينة فى خلال سنة حكمهما ، وكانت بيوتهما تبقى مفتوحة ليلا ونهاراً حتى يستطيع كل من فى حاجة الى المساعدة أن يلجأ اليهما ، وسرعان مازيد عدد زعماء الشعب هؤلاء إلى أربعة ، ووصل فيما بعد إلى عشرة.

وفوق ذلك حصل العامة على امتياز تعيين موظفين من بينهم، يدعى الواحد منهم « أيديل Aedile » ، وكانت مهمة هذا الموظف فيما بعد العناية بالمبانى العمومية والطرق، والإشراف على بوليس المدينة . وفى عام ٤٨٦ ق . م . صدر قانون بتقسيم جزء من الأراضى العمومية بين العامة ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ .

جمعية العامة : تجددالنزاع بين الطبقتين ، وأخيراً فاز العامة بإصدار قانونعام ٤٧١ ق . م يقضى بأن يكون انتخاب التريبون ، والأيديل ، فى جمعيةالعامة « Assembly of thePlebs » مجتمعة بشكل قبائلى . ومنذ ذلك التاريخ يمكن اعتبار هذه الجمعية برياسة التريبون إحدى الجمعيات السياسية فى الدولة ، مثل الجمعيتين الأخريين السنتورياتا والكيورياتا ، ولكن الأشراف استمروا مستأثرين بسلطة تنفيذ القوانين وإصدار الأحكام ، ولم تكن هناك قواعد مكتوبة لتحد من سلطتهم وتهذب من قراراتهم .

تدوين القوانين : وأصر العامة على تدوين القوانين الموجودة ، لتضع حداً للسلطة المطلقة التى كان يتمتع بها الموظفون من الأشراف ، ولكى يعرف العامة ماهية القوانين التى يحاكمون بمقتضاها ، وبعد مضى حوالى خمسين سنة من تأسيس الجمهورية (أى حوالى عام ٤٥٠ ق . م) دونوا القوانين الرومانية الأولى وحفروها على اثنى عشرة لوحة من البرنز ، وتعتبر هذه أساس القانون الرومانى ، غير أن اللوحة الحادية عشرة صبغت بصبغة القانون تلك العادة القديمة التى تحرم التزاوج بين الطبقتين ، بزعم أن لهذا المنع علاقة بحفظ دين الدولة ، ولكن هذا لم يرض العامة فقام زعماؤهم يناضلون لالغاء هذا القانون ، وقد نجحوا فى غرضهم عام ٤٤٥ ق.م.

التريبون الحربى : وكانت وظيفة القنصل قاصرة على الأشراف ، فأخذ زعماء العامة يعملون على فتح بابها للعامة كذلك ، فقام نزاع بينهم وبين الأشراف انتهى عام ٤٤٥ بالاتفاق

على أن توضع السلطة العليا فى الدولة فى يد موظفين جدد يطلق على كل منهم « تريبون حربى له سلطة القنصل Military Tribune with Consular Power » ، ويمكن انتخابهم إما من الأشراف أو من العامة ؛ وكان عددهم يختلف باختلاف السنين ، من ثلاثة إلى ستة ، وانتخب ثلاثة منهم لأول مرة عام ٤٤٤ ق . م غير أنه لم ينتخب أحد من العامة لهذه الوظيفة إلا فى عام ٤٠٠ ق . م . ومما يجدر ذكره أن وظيفة « الكويستور Quaestors » وهم المهيمنون على مالية الدولة من إيراد ومنصرف ، أصبحت منـــذ عام ٤٢١ ق . م. مفتوحة الأبواب للعامة . وبما أنه أصبح من المعتاد إذ ذاك أن يكون ملء المقاعد فى مجلس الشيوخ من كبار الموظفين السابقين ، صار الطريق مفتوحا أمام العامة للحصول على مقاعد فى هذا المجلس العظيم.

المراقبان« Censors » : وفى العام التالى (٤٤٣ ق ٠ م) عين موظفان كبيران جديدان أطلق عليهما « المراقبان » ، وينتخبان على الدوام من طبقـــة الأشراف ، والغرض من تعيينهما سلب التريبون الحربى جزءا من أهم الأعمال التى كان يقوم بها القناصل ، وسنتكلم عن ذلك فيما بعد .

استئناف النزاع بين الطبقتين : ساءت حالة العامة بعد الحروب الطويلة ، وقام زعماؤهم يبغون رفع الحيف عنهم ، وفى عام ٣٧٦ ق ٠ م . قدموا مشروعات قوانين ثلاثة تتلخص فيما يأتى :

١ — يعين فى المستقبل قناصل ، لا تريبون حربى ، ويجب أن يكون أحد القنصلين من العامة .
٢ — لا يجوز لأحد من السكان أن يمتلك أكثر من مقدار معين من الأراضى العمومية .
٣ — يجب استقطاع قيمة الفوائد التى دفعت عن ديون من المبالغ الأصلية ، وما يتبقى بعد ذلك يدفع أقساطاً سنوية لمدة ثلاث سنوات .

أثارت هذه القوانين معارضة شديدة من الأشراف ، وحاولوا بكل الطرق التخلص منها ، ولكن دون جدوى ، وفاز العامة بعد عشر سنوات (عام٣٦٧) بأن أصبحت هذه المواد قانونا من قوانين الدولة ، وانتخب بمقتضاه قنصل من العامة ، فكانت هذه أول مرة فاز فيها العامة بهذا المنصب ، وغضب الأشراف لهذه الخطوة ، وصمموا على الوقوف فى وجه هذا القانون ، غير أنهم وصلوا فى النهاية إلى اتفاق يقضى بموافقة الأشراف على انتخاب القنصل الذى انتخب من العامة ، على أن تنزع من القناصل سلطتهم القضائية ، ويتولاها موظف جديد باسم « بريتور Praetor » .

نجاح العامة : وهكذا انتهت مرحلة النزاع الطويلة بين الأشراف والعـــامة ، واستمر

الأشراف متمسكين بما بقى لهم من امتيازات ، غير أن وصول العامة إلى وظيفة القنصل جعل من السهل عليهم الوصول إلى الوظائف الكبرى الأخرى، فنى عام ٣٥٦ ق . م . انتخب أول دكتاتور من العامة ، وفى عام ٣٥١ ق . م اختير أول مراقب منهم ، وفى عام ٣٣٧ أبيح انتخابهم لوظيفة بريتور .

وفى عام ٣٣٩ ق . م تم إصلاح هام أنقص من امتيازات الأشراف ، و ذلك بصدور ثلاثة قوانين تتلخص فيما يأتى :

١ — تسرى قرارات العامة على جميع السكان بعد موافقة جمعية العامة عليها .

٢ — إن القوانين التى تصدرها الكوميتيا سنتورياتا يجب أن تنال موافقة أعضاء مجلس الشيوخ من الأشراف قبل صدورها لا بعده ، وسرعان ما أصبحت هذه الموافقة شكلية .

٣ — يجب أن يكون أحد المراقبين « Censors » من العامة .

وفى خلال ذلك نلاحظ نمو جمعية ثالثة ، هى « الجمعية العمومية » ، وأعضاؤها من الأشراف والعامة ، وتجتمع بشكل قبائل وتسمى « كوميتيا تربيوتا Comitia Tributa » وكانت لها سلطة تشريعية وقضائية ، وتنتخب بعض موظفى الدولة .

وهكذا انتهى النزاع الطويل بين الطبقتين بفوز العامة ، فمنهم كانت الأغلبية فى جمعيتين هامتين ، هما الكوميتيا سنتورياتا والتربيوتا ، ومنهم خاصة كانت تتكون الجمعية الثالثة « جمعية العامة »، واكتسبوا حق تعيينهم فى جميع وظائف الدولة حتى أعلاها ، وبذلك اقتربت حكومة روما من الديموقراطية فى هذه الفترة من تاريخها أكثر من أى وقت آخر ، لأن مجلس الشيوخ لم يكن قد وصل بعد إلى قوته العظمى التى سيطر بها على شئون الدولة .

خلاصة الدستور الرومانى

فى العهد الأول للجمهورية

تساوى الطبقتين : شرحنا فيما سبق تاريخ الدستور الرومانى فى عهده الأول ، ثم تتبعنا ذلك النزاع الطويل بين الطبقتين ، ورأينا كيف أن العامة أحرزوا انتصاراً عظيما بحصولهم على أكثر من مساواتهم السياسية مع الأشراف ، وفى الحرب البونية الثانية التى وقعت بين روما وقرطاجنة زال تقريباً ذلك العداء الذى كان مستحكما بين الطبقتين ، والشىء الوحيد الهام الذى كان يدل على أن هناك انفصالا بين الطبقتين فى المسائل السياسية ، هو تلك القاعدة التى كانت تحتم أن يكون أحد القنصلين وأحد المراقبين من العامة ، وأما امتيازات الأشراف الأخرى فكانت شكلية محضة .

كبار الموظفين

كان من الحتم على كل رومانى حر يصبو للوصول إلى مركز القنصلية أن يتدرج فى المناصب العامة ، وفى عام ١٧٩ ق . م صدر قانون يحدد أصغر سن للمرشح لأى وظيفة من وظائف الدولة الكبرى ، فجعلت السن للمرشح لوظيفة «الكويستور» وهى أصغر هذه المناصب ٢٨ سنة ، ولوظيفة « الأيديل » ٣٧ سنة ، « وللبريتور » ٤٠ سنة « وللقنصل » ٤٣ سنة .

١ — « كويستور Questors » : كان هؤلاء مهيمنين على مالية الدولة ، فكانت مهمتهم أن يتسلموا الإيرادات ثم يقوموا بدفع التكاليف المدنية والعسكرية ، وكانوا فى الأصل اثنين فقط ، ولكن عددهم أخذ فى الازدياد باتساع فتوحات الجمهورية ، فعلاوة على أنه كان على اثنين منهم أن يقيما دائماً فى روما للإشراف على الخزينة العامة ، كان يصحب كل قنصل أو بريتور أو قائد عام وقت الحرب أو حاكم أقليم أحد هؤلاء الموظفين .

٢ — « أيديل Aediles » : كانت وظيفة « الأيديل » قاصرة على العامة ، وقد ظهرت فى نفس الوقت الذى أنشئت فيه وظيفة « التربيون » ، وبعد أن كان عددهم اثنين أصبح أربعة فى عام ٣٦٥ ق . م ، وكانت وظيفتهم الإشراف على المبانى العامة ، والعناية بنظافة المدينة ومجاريها ، ومراقبة البوليس ، وكان عليهم كذلك تنظيم الاحتفالات العامة ، وبالأخص ما كان له علاقة بالألعاب الكبرى « Great Games » . وكانوا فى الأصل يتسلمون مبلغاً من خزينة الدولة لدفع نفقات هذه الألعاب ، غير أنه أوقف صرف هذا المبلغ حوالى زمن الحرب البونية الأولى . وكانت لهذا الإجراء نتائج هامة ، إذ أصبحت هذه الوظائف قاصرة على الأثرياء ، لأنهم وحدهم هم الذين يستطيعون القيام بدفع نفقات هذه الحفلات ، وبعد حروب مقدونيا والشام ، كان هؤلاء الموظفون يبذرون فى مثل هذه الأحوال ، بقصد إرضاء الناس وإدخال السرور عليهم ليحصلوا على أصواتهم فى الانتخابات فى المستقبل .

٣ — « بريتور Praetors » : سبق أن أشرنا إلى منشأ وظيفة « البريتور » عام ٣٦٦ ق . م وهى الوظيفة التى تكاد تكون كوظيفة القنصل ، فكان للبريتور حق قيادة الجيش « imperium » ، وكان له حق دعوة مجلس الشيوخ والجمعيات الأخرى إلى الاجتماع ، كما كانت له سلطة القضاء ، ويصحبه ستة حراس يسمى كل منهم « لكتور lictor » . وكان

هناك فى الأصل « بريتور » واحدمهمته الأصلية النظر فى القضايا المدنية ، وفى عام ٢٤٦ ق . م أضيف « بريتور » آخر وجعلت مهمته النظر فى القضايا التى بها أجانب . ولما امتدت أملاك الدولة خارج إيطاليا عين آخرون غيرهما لحكم الأقاليم ، فعين اثنان لادارة جزيرتى صقلية وسردينيا عام ٢٢٧ ق . م ، واثنان آخران عام ١٩٧ ق . م للإقليمين الرومانيين بأسبانيا ، وبذلك أصبح عددهم ستة ، اثنان منهم يقيمان بالمدينة ، والأربعة الآخرون يذهبون للخارج .

٤ — « القناصل Consuls » : كان القناصل أعظم الموظفين منصبا فى روما ، وكانوا على رأس الدولة والجيش معا ، وكانوا يدعون مجلس الشيوخ والكوميتيا سنتورياتا وكيورياتا للاجتماع ، ويترأسون كلا منها ، وعليهم أن يراقبوا تنفيذ قراراتها ، وكانت لهم القيادة العليا فى الجيوش ، وعندما يكونون على رأس الجيش يكون لهم حق التصرف المطلق فى الجنود من حيث الحياة أو الموت ، وكان يتقدمهم اثنا عشر « لكتور Lictors » ، غير أن هذا المظهر الخارجى لسلطانهم كانوا يتمتعون به شهراً فشهراً بالتناوب .

* * *

وجميع هؤلاء الموظفين الذين سبق ذكرهم كانوا ينتخبون سنوياً ، ولكن جرت العادة أن تمد مدة حكم القنصل أو البريتور فى الأقاليم تحت اسم « Proconsul or Propraetor » كما جرت العادة فى أواخر عهد الجمهورية أن يبقى القناصل وعدد كبير من هؤلاء الموظفين فى روما خلال سنة حكمهم ، وفى آخرها تمنحهم حكومة الأقاليم أحد اللقبين السابقين .

٥ — « دكتاتور Dictator » : كان الرومان يلجأون طائعين مختارين إلى تنصيب « دكتاتور » عليهم إذا ماتعرضوا لخطر داخلى أو خارجى ، ليدرأ عنهم هذا الخطر الذى يعجز عن إنقاذهم منه الموظفون الكبار العاديون بسلطتهم المقسمة ، وكان أحد القناصل هو الذى يختار « الدكتاتور » لمدة ستة أشهر فقط ، وهذا الإجراء فى الواقع هو عبارة عن إعادة الملكية بشكل مؤقت . وكانت سلطته المطلقة تبدو فى مظهر له مغزاه فى أعين الناس ، وذلك أن « الحراس Lictors » الذين يصحبونه كانوا يحملون فؤوسا

لكتور

حتى فى داخل المدينة ، وفى هذا دلالة عندهم على أنه لا يسمح باستئناف الأحكام التى يصدرها ، ومن وقت تعيينه يوقف سلطة جميع الموظفين الآخرين ، والشخص الوحيد الآخر الذى

كان يتمتع بسلطـــة واسعة هو نائبه « His Lieutenant » المسمى « رئيس السوارى The Master of the Horse » وكان على رأس الفرسان .

غير أن هذه الوظيفة التى كانوا كثيراً ما يلجأون اليها فى الأيام الأولى للجمهورية ، اختفت بعد الحرب البونية الثانيـــة ، وذلك أن الجمهورية أصبحت إذ ذاك قوية ولم تعد تخشى أى أعداء فى إيطاليا ، فلم تكن والحالة هـــذه فى حاجة إلى الالتجاء إلى تدبير استثنائى بتعيين دكتاتور ، غير أنه عندما تهدد الدولة أخطار داخلية تحتاج لمواجهتها إلى هيئة تنفيذية قوية ، كان مجلس الشيوخ يمنح القناصل سلطة دكتاتورية ، بالرغم من أن تصرفه هذا مشكوك فى قانونيته .

٦ — « المراقبان Censors » : كان هناك مراقبان اثنان فقط ينتخبان كل خمس سنوات ، غير أنهما لا يبقيان فى الوظيفة إلا ثمانية عشر شهرا فقط . وكانت هذه الوظيفة هى ختام الحياة السياسية ، لأن من يتولاها يكون فى العادة قنصلا سابقا ، وكانت واجبات المراقبين متسعة المدى وغاية فى الأهمية ، ويمكن تقسيمها ثلاثة أقسام كلها مرتبطة ببعضها البعض .

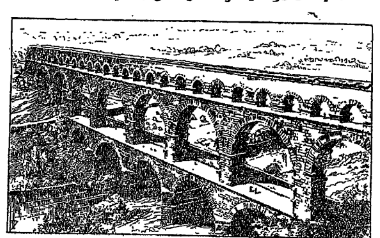
فأول واجباتهم وأهمها عمل الاحصاء ، ولم يكن معنى هذا إعداد قوائم بأسماء السكان كما يفهم من هذه الكلمة الآن ، وإنما معناه تقدير أملاك كل رومانى حر ، وكان هذا التقدير ضروريا لتقدير ضريبة الأملاك ، ولتحديد مركز كل واحد من السكان فى الدولة ، ذلك التحديد الذى كان يقوم على مقدار الثروة حسب الدستور الذى وضعه «سيرفيوس تاليوس Servius Tullius» ، ولذلك كان على المراقبين إعداد قوائم بالسكان مقسمين إلى طبقاتهم ، وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ ، ولهم حذف أسماء كل من لا يرونهم جديرين بهذا المركز ، وملء المقاعد الخالية بمعرفتهم .

وثانى واجباتهم الاشراف العام على سلوك الناس وأخلاقهم ، ولم تكن هناك قوانين موضوعة ليسترشدوا بها فى أداء هذا الواجب ، بل كان الأمر متروكا لحسن تقـــديرهم ، وكانوا ينزلون العقاب بكل من يخل بالآداب العامة أو يسوء سلوكه بأى شكل كان ، سواء فى ذلك من يرتكب ذنوباً ضد القانون أو أى أمر مخالف للخلق الرومانى والعادات الرومانية أو يعيش فى بذخ وترف أو إسراف أو ماشا كل ذلك ، وكانت لهم سلطة إنزال أى واحد من السكان إلى منزلة أقل من منزلته ، وفصل أعضاء مجلس الشيوخ من المجلس ، وفصـــل الأشخاص العاديين من

لباس رومانى

قبائلهم ، وبذلك يحرمونهم من كل الحقوق السياسية .

وثالث واجباتهم إدارة ماليـــة الدولة بارشاد مجلس الشيوخ ، وكانوا يكلون جمع الضرائب لمدة خمسة أعوام إلى من يتقدم بأكبر مبلغ لخزينة الدولة ، ويتسلمون من مجلس الشيوخ مبالغ معينة من المال ليقوموا بأى إصلاح لازم فى المبانى العامة والطرق وصهاريج الماء ومجاريه ، وتشييد مبان عامة جديدة فى روما وأجزاء أخرى من إيطاليا .



قنطرة وفوقها مجرى لجلب الماء

الجمعيات الشعبيـــة

« The Popular Assemblies »

١ — « كوميتيا كيورياتا — Comitia Curiata » : أصبحت هذه الجمعية موجودة شكلا فقط منذ الحرب البونية الأولى ، وقد تتبعنا تدهور سلطتها التدريجى ، واستمرت تجتمع للنظر فى بعض أمور قليلة الأهمية .

٢ — « كوميتيا سنتورياتا — Comitia Centuriata » : إن دستور هذه الجمعية منذ نشأتها حتى الحروب البونية قد تناوله تغيير كبير ، كان الغرض منه منح سلطة أعظم ونفوذ أوسع للعنصر الشعبى فى الدولة ، ولهـــذا الغرض اتخذوا الخمسة والثلاثين قبيلة أساساً للدستور الجديد للمئين ، فكل قبيلة قسمت خمسة أقسام حسب قيمة الثروة ، وكل قسم قسم بدوره إلى اثنين من المئين ، أحدهما خاص بكبار السن والآخر بصغارهم ، وكان مجموع عدد المئين ٣٧٣ .

واحتفظت هذه الجمعية بانتخاب كبار الموظفين ذوى السلطات العليا ، وبسلطة إعلان الحرب وعمل الصلح ، وكذلك بأعلى الوظائف القضائية ، وكان المتهمون بالخيانة يحاكمون أمامها ، ولها وحدها الحق فى نظر استئناف أحكام الاعدام .

(٣) « جمعيتا القبائل The two Assemblies of the Tibes » : إن « جمعية العامة » « Concilium plebis tributim » يرجع نفوذها العظيم وسلطتها الواسعة فى الأصل إلى وجود التربيون فيها ، أما « الجمعية العمومية » لجميع السكان مجتمعة بشكل قبائل « Comitia tributa populi » فكانت لدرجة كبيرة آلة فى يد مجلس الشيوخ ، لأن القناصل أو البريتور هم الذين يدعونها للانعقاد ويرأسون جلساتها . ولكن « جمعية العامة » كانت تمثل العناصر الشعبية وتسترشد بآراء كبار الموظفين من رجالها ، ولذلك كانت كثيراً ماتقف موقف المعارضة من مجلس الشيوخ ، وتشترك اشتراكا فعلياً فى الادارة الداخلية للدولة ، وكان لقرارات هذه الجمعية قوة القانون تسرى على الجميع ، أشرافا وعامة ، كالقوانين التى كانت تصدرها الجمعيتان الأخريان ، العمومية والمئينية ، وعلى ذلك كانت فى روما هيئتان حاكمتان قانونيتان ، جمعية العامة وهاتان الجمعيتان ، وكل هيأة منهما مستقلة عن الأخرى ، ولكن هذه السلطة الثنائية قوت فى الواقع سلطة الحاكم الحقيقى للدولة وهو مجلس الشيوخ .

وظيفة التربيون

طرأ على هذه الوظيفة تغيير فى طبيعتها منذ أول عهد إنشائها ، ولو أنها استمرت قاصرة على العامة ، إلا أنها أصبحت عملياً إحدى وظائف الدولة . وإن حق التدخل الذى كان للتربيون امتد حتى شمل جميع الشئون ، وهكذا كان فى استطاعتهم منع القناصل من دعوة مجلس الشيوخ للاجتماع ، ومن تقديم مشروعات قوانين للجمعية العمومية ، وبما أن أشخاصهم كانت مقدسة ، لم يكن فى استطاعة مجلس الشيوخ أن يبسط عليهم سلطانه ، وعلى العكس من ذلك كان فى مقدور كل تربيون أن يلقى القبض على أى شخص ، ولو كان قنصلا أو مراقباً ويقذف به فى السجن . ولكن يلاحظ أن هذه السلطة الواسعة كانت تستعمل فى الحقيقة والواقع لمصلحة مجلس الشيوخ ، إذ من المؤكد أنه كان يوجد واحد على الأقل من بين « الترابنة » العشرة يمكن الاتفاق معه على رفض قرارات زملائه أو أى موظفين آخرين ، والواقع أن مجلس الشيوخ استطاع أن يوقف كبار الموظفين عند الحد الذى يريده بالاستفادة من هذه الوظيفة .

مجلس الشيوخ (The Senate)

طريقة تكوينه : كان القناصل فى الأصل هم الذين يعينون أعضاء هذا المجلس من بين الأشراف ، ثم صدر قانون يخول هذه السلطة للمراقبين مع تقرير الأفضلية فى التعيين إلى من كان من كبار الموظفين ، ولما كان العامة قد حصلوا كما رأينا على حق تعيينهم فى هذه الوظائف، تكونت منهم بالتدريج طبقة جديدة من الأشراف أصلها من العامة ، ومن هذه الطبقة عين كثيرون أعضاء فى هذا المجلس ، وهكذا أدخل فيه عنصر جديد من العامة .

وكان هذا المجلس يتكون من ثلثمائة عضو يبقون فى مراكزهم مدى الحياة ، إلا إذا طردهم المراقبون منها للأسباب التى سبق أن أشرنا اليها . وكان المراقبون يملأون المقاعد الخالية كل خمس سنوات من أولئك الذين كانوا يشغلون وظيفة كويستور أو الوظائف الأخرى الأرقى منها ، أو من أشخاص يختارونهم حسب تقديرهم فى أحوال استثنائية . وبما أن المراقبين كانوا فى الواقع مقيدين فى اختيارهم بقصر ذلك الاختيار على أولئك الذين سبق أن نالوا ثقة الشعب ، كانت للأغلبية العظمى من الأعضاء خبرة عظيمة بالشئون السياسية .

سلطته : كان السناتو فى الأصل مجلساً استشارياً ، غير أنه أصبح فى هذا العهد الهيئة الحاكمة الحقيقية فى روما ، وأصبح كبار الموظفين الذين تكلمنا عنهم عبارة عن وزراء لهذه الهيئة ، وكان هذا نتيجة للضعف الكامن فى الدستور الرومانى ، وهو اعتماد الجمعيات اعتماداً كلياً على عدد من كبار الموظفين لهم سلطات متضاربة ، مما أدى إلى استحالة إمكان قيام حكومة شعبية .

وقد تجمعت عدة عوامل ساعدت على نمو سلطة هذا المجلس، نذكر أهمها فيما يأتى :

(١) دخلت الجمهورية فى عدة حروب برهن المجلس فى خلالها على أنه أقدر سلطة إدارية .

(٢) طريقة تعيين الأعضاء التى أشرنا اليها ، فإنها جعلت من المجلس قوة ذات كفاية ودراية .

(٣) استطاع المجلس أن يستأثر بالسلطة دون القناصل ، بالرغم من أن سلطة هؤلاء كانت أقوى من سلطة أى عضو من الأعضاء ، ويرجع ذلك إلى أن أعضاء المجلس كانوا ذوى خبرة ودراية قد تفوق خبرتهم ، فضلا عن أنهم كانوا ينتخبون لمدى الحياة ، وأما القناصل فلسنة واحدة ، وإن نفوذهم مجتمعين كان أقوى من نفوذ القنصل ، ولذلك فبدلا من إحاطة المجلس علماً بمشروعاته والقوانين التى يريدها ، أصبح القنصل يرى نفسه مصغياً للمشروعات التى يتقدم بها المجلس ، ومنفذاً لارادة أعضائه ، وكانت النتيجة أن أصبح القنصل عبارة عن وزير من وزراء المجلس يدير شئون الحكومة حسب تعليماته .

(٤) — كذلك نما نفوذ المجلس فى عمل القوانين، فإن الجمعيات العمومية كان لها الحق فى إصدار القوانين ، ولكن لم يكن فى سلطتها « اقتراح » قانون جديد ، فكان أعضاؤها يعطون أصواتهم على مشروعات القوانين التى يتقدم بها أحد كبار الموظفين، وخصوصاً أحد «الترابنة» الذين كانوا يرأسون هذه الجمعيات . وقد كان نفوذ السناتو على كبار الموظفين عظيماً، لدرجة أنهم كانوا يتداولون مع أعضاء السناتو فى كل قانون يريدون أن يتقدموا به لهذه الجمعيات لاقراره ، وبما أنه كان من حق « الترابنة » أن يوقفوا تنفيذ أى قانون، اعتاد السناتو أن يتشاور معهم فى أمر القوانين قبل إصدارها ، وكانت النتيجة أن عين « الترابنة » أعضاء فى المجلس فزاد قوة على قوته .

(٥) — باتساع الفتوحات أصبح العدد الأكبر من سكان روما يعيشون خارجها وبعيدين عنها ، فلم يتسن لهم أن يحضروا إلى المدينة ليشتركوا فى التصويت ، وأما الأقلية الصغيرة من السكان الذين كانوا يقيمون فى روما ، ويستطيعون حضور اجتماع الجمعيات وإعطاء أصواتهم، فكانت وجوه أعضاء السناتو مألوفة لهم ، وكانوا يعهدون فيهم الحكمة والمهارة وإصالة الرأى وصدق الوطنية ، ولما كانوا يحسون من أنفسهم الجهل بالشئون العامة، كانوا مرتاحين لترك المسائل العامة الهامة بين يدى السناتو للبت فيها ، وهكذا أصبح مجلس الشيوخ الرومانى عبارة عن لجنة من سياسيين محنكين يحكمون الدولة الرومانية ويديرون شئونها ، وبما أنهم كانوا جماعة من الأرستقراط ، فإن حكمهم لروما جعلها دولة أرستقراطية بالرغم من شكلها الجمهورى .

* * *

والواقع أن سلطة هذا المجلس كانت عظيمة لدرجة كبيرة . فعلاوة على أنه كان مسيطراً على التشريع كما رأينا ، كان فى كثير من الحالات يحل نفسه محل القوانين ، وكان له حق البت فى بعض المسائل الإدارية دون تدخل أى هيئة أخرى ، وذلك على الأخص فى المسائل المتعلقة بالمالية والأقاليم وكل العلاقات الخارجية ، فقد اغتصب المجلس لنفسه إدارة المالية ، وأصبح « الكويستور » خاضعاً لسلطته تمام الخضوع ، وكان فى يده تعيين الأقاليم التى يرسل اليها قنصل أو بريتور ، كما كان فى يده مد مدة القيادة لقواد الجيوش أو استبدال غيرهم بهم ، وتكريمهم أو عدم الاحتفاء بهم ، وتقرير الطريقة التى تسير عليها الحرب ، وعدد الفرق التى تجند ، وكان له وحده حق المفاوضة مع الدول الأجنبية ، ويعين جميع السفراء من بين أعضائه .

المــــالية

لم تكن المصروفات العادية للدولة الرومانية كبيرة ، فكل كبار الموظفين كانوا يؤدون واجبات وظائفهم دون أن يتقاضوا أى مرتبات ، والفرق الحليفة التى كانت تكون جزءاً كبيرا من أى جيش رومانى كان الحلفاء أنفسهم يقومون بالإنفاق عليها . وكانوا يسدون نفقات الحرب بجمع ضريبة أملاك تسمى « Tributum » ، وكانت فى العادة عبارة عن عشر فى المائة ١/١٠ ٪ ، غير أنه بعد آخر حرب مع مقدونيا وصلت خزينة الدولة مبالغ طائلة من الأقاليم فألغيت هذه الضريبة ، ومنذ ذلك الوقت كانت الضرائب المجباة من الأقاليم تكاد تقوم بسداد نفقات الدولة . أما إيرادات الدولة الأخرى فكانت تأتى من ضرائب كانت عامة فى إيطاليا والأقاليم ، وهى الايجار المحصل من الأراضى العمومية والغابات والمناجم ومعامل الملح وما شاكل ذلك وإيراد الموانى ، ولم تكن هناك ضرائب مباشرة أوغير مباشرة مفروضة على الأراضى الخصوصية فى المدن الإيطالية .

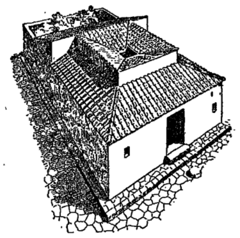
الأقاليم (The Provinces)

كانت الأقاليم عبارة عن مقاطعات ذات حدود معلومة ، يحكمها كبار الموظفين المتمتعين بسلطات عليا ، فالأقاليم التى كانت تحتاج لقوات حربية كبيرة ، كان يوضع كل منها تحت حكم « بروكونسول - Proconsul » ، أما الأقاليم الأخرى فكان يحكم كلا منها « بروبريتور Propraetor » ، وكانت بعض المدن فى هذه الأقاليم حرة ولا تدفع جزية ، وكانت معفاة من الخضوع لسلطة الحاكم . ولكن الجزء الأكبر من هــــذه الأقاليم كان يدفع الجزية فى شكل ضرائب مباشرة تدفع على العموم نقداً أو جزءاً من الحاصلات ، كما كان الحال فى جزيرتى صقلية وسردينيا وبعـد ذلك فى آسيا . وكان للحاكم فى هذه الولايات سلطة قضائية كاملة ، مدنية وجنائية ، وفى أشهر الشتاء كان يقوم برحلة يعقـد فى خلالها المحاكم فى المدن الرئيسية فى إقليمه ، وفى الأقاليم الحربية كان يقضى أشهر الصيف عادة فى المعسكر . ولم تكن هناك أية أنظمة لتقلل من سلطته العليا أو تعوق تنفيذها كما كان الحال فى روما ، (كرفض زميله لقراراته أو سلطة مجلس الشيوخ عليه أو تدخل الجمعيات العمومية فى شئونه) ، ومن هذا يسهل علينا أن نفهم مركز الحاكم فى تلك الأقاليم ، فقد كان مركزاً يكاد يكون ملكياً ، ونتصور الآثار السيئة التى تتركها تلك القوة المطلقة فى أخلاق معظم من كانوا يشغلون هذه المراكز .

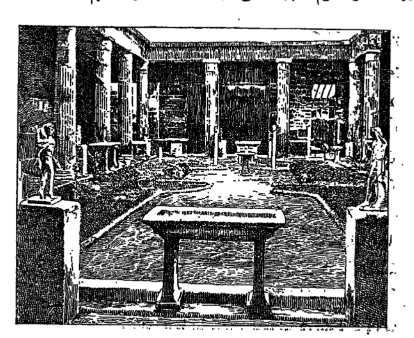
النزاع بين العامة ومجلس الشيوخ

أولا — القضاء على سلطة المجلس

أثر الفتوحات الشرقيـــة فى روما : كان لفتوحات الرومان فى الشرق أثر ضار فى أخلاقهم القومية ، فقد كانوا فى الأصل قوما مجدين مثابرين متمسكين بأهداب الدين ، وكانوا يمتازون باستقامتهم التـــامة وحبهم للنظام ، ويعيشون عيشة اقتصاد فى مزارعهم الصغيرة التى كانوا يعملون فيها بأيديهم ، غير أنه كان فى أخلاقهم شيء من الجفـاء وخشونة الطبع ، وكان اهتمامهم بالفنون والآداب قليلا أو منعدما ، وإن حصول قوم كهؤلاء على ثروة



منزل رومانى قديم — بسيط المبنى صغير الحجم



جزء من منزل أحد أثرياء ذلك العصر من الداخل — يدل على البذخ والثروة
(به بركة ماء وحديقة ومناضد من الرخام ونافورة وتماثيل ... الخ)

مفاجئة له أثره الطبيعي فيهم ، فأخـــذوا يمتعون أنفسهم بملذات الحياة ، وتربى في نفوس بعض الأشراف منهم حب الفنون والآداب الأغريقية ، ولكن جماهير الشعب أخذوا في تقليـــد مساوىء الأغريق ، وانتشر حب الترف والبذخ بالتدريج في جميع طبقات المجتمع .

وإن حب الشعب المتزايد لمشاهدة المصارعة لدليل على الناحية المظلمة من الخلق الروماني ،

أواني مطبخ روماني مصنوعة من البرنز

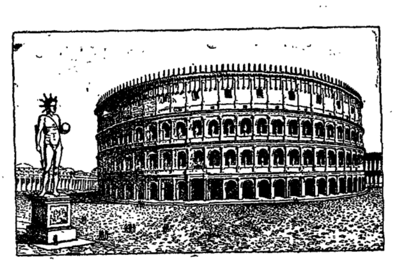
ويرجع أصل هـــذه الألعاب الوحشية إلى الأتروريين الذين كان من عادتهم قتـــل العبيد والأسرى في جنائز ذوي قرباهم ، وعرضت هذه لأول مرة في روما في بداية الحرب البونية الأولى عام ٢٦٤ ق. م ، وكانت في أول أمرها قاصرة على الجنائز ، ولكنها بعد ذلك أخذت



المصارعون

تعرض في حفلات الألعاب العامة ، بقصد تسلية الناس وإدخال السرور إلى نفوسهم ، وازداد شغف الناس برؤية هذه التسلية الوحشية زيادة عظيمة في أواخر عهـــد الجمهورية وفي أيام الامبراطورية ، وقد ساعدت الثروة الجديدة على التوسع في هذا الباب .

ظهور طبقة جديدة من الأشراف : ومن بين النتائج الهامة الكثيرة لهذه الحروب الخارجية ، ثنتان كان لهما أثرهما فى مستقبل الجمهورية ، وهما ظهور طبقة جديدة من الأشراف واختفاء طبقة الملاك من الفلاحين ، وكانت هذه الطبقة الجديدة قائمة فى الغالب على الثروة ، ومكونة من أسر من العامة ومن الأشراف على حد سواء ، وسرعان ما أصبحت وراثية ، وأصبحت الحكومة فى يدها ، فإن الثروة التى أحرزوها من الحروب والفتوحات مكنتهم من الانفاق عن سعة على احتفالات الألعاب العامة ، بقصد إدخال السرور على الناس بأمل الحصول على أصواتهم فى الانتخابات ، وكذلك استطاعوا صرف مبالغ طائلة من المال على شراء أصواتهم ، وصدر أول قانون ضد الرشوة عام ١٨١ ق.م وهذا دليل واضح على نمو هذه العادة.



الكلوسيوم بروما (كما كان)

زوال طبقة الملاك من الفلاحين : إن زوال طبقة الملاك من الفلاحين كان نتيجة حتمية لهذه الحروب الكثيرة الطويلة المدى ، ففى الأيام الأولى كان الجندى بعد أن يمضى قليلا من الأسابيع فى ميدان القتال يعود إلى موطنه ويستأنف العمل فى أرضه ، غير أن هذا أصبح مستحيلا عندما كانت الحروب خارج إيطاليا ، وعلاوة على ذلك كان الجندى يحصل بسهولة على كثير من الأسلاب والغنائم ، ولذلك كان يرى الحياة فى المعسكر أكثر لذة من زراعة الأرض ، فكان على استعداد لبيع أرضه بقدر ما كان الأشراف راغبين فى شرائها ، ولكن مالاً يأتى عن طريق النهب والسلب سرعان ما تبدده يد الإسراف ، فإذا ما عاد الجندى إلى روما زاد فى عدد الفقراء ، وهكذا كان الأغنياء يزيدون غنى والفقراء فقراً.

ونظراً لوجود طبقة من العبيد ، كانت هناك حاجة قليلة إلى الأيدى العاملة الحرة ، وقد لاتكون هناك حاجة ما اليها أحياناً ، إذ أنه لما كان أسرى الحرب يباعون كالعبيد كانت أسواقهم ملأى بهم على الدوام ، ولذلك كانت الجماعات الغفيرة من العبيـــد هى التى تقوم بزراعة ضياع الأغنياء وبعدة أعمال أخرى . وفضلا عن ذلك كان توريد الغلال الرخيصة الثمن من الأقاليم سبباً فى انصراف الناس عن زراعتها ، ولذلك يكاد يكون الفقراء فى روما قد تركوا دون أى مصدر رزق ، وكانت أصواتهم فى الجمعية العموميـــة هى الشىء الوحيد الذى يمكنهم الحصول منه على مال ، ولهـذا فليس بعجيب أنهم كانوا مستعدين لبيعها لمن يدفع أعلى ثمن لها .

الأثر السياسى للفتوحات : كانت روما مسئولة عن حكومة صقلية وسردينيا وكورسيكا وأسبانيا وأفريقية (وهو الأقليم المحيط بقرطاجنة) ومقدونيا وآسيا الصغرى ، فكانت تبعث بكبار موظفيها إلى هذه الجهات لإدارة حكوماتها ، فيشرفون عليها من الوجهة الحربية وجمع الضرائب ، وهم الرءوس العليا للادارة القضائية بها . وكانت أمامهم مغريات كثيرة نحو الثروة والسلطة ،فظهرت طبقة جديدة من الأشراف سبقت الاشارة اليها ، كما أن أولئك الذين تمتعوا بالسلطة المطلقة فى حكومتهم للأقاليم ، لم يكن من السهل عليهم بعد عودتهم إلى روما أن يعتادوا تحمل قيود الجمهورية .

وكذلك الجمعية المئينية التى كانت تمثل سكان روما ، أصبحت الآن تمثل المتعطلين من سكانها ، لأن أغلبية الرومانيين كانوا قد هاجروا إلى خارج المدينـة : إلى جميع أنحاء إيطاليا وإلى الأقاليم ، ولم تكن تستطيع هذه الجمعية أن تتكلم بحق عن جميع سكان الامبراطورية . وكان العبء على كبار الموظفين كبيراً . لأنه لم تكن هنـــاك فوارق واضحة بين واجبات الموظفين المدنيين والعسكريين ، ولذلك كانت حكومة المدينة تقاسى كثيراً من غياب موظفيها المتكرر الطويل فى ميادين القتال البعيدة ، ولذلك أصبح مجلس الشيوخ هو أنسب وأكفأ أداة فى حكومة روما الادارة شئونها ، غير أن هذا المجلس كان أكثر من أى جزء آخر من أجزاء الدولة تأثراً بالفساد الخلق الذى نجم عن تكوين الامبراطورية ، وأصبح عبارة عن حكومة « أوليجاركية » مكونة من ارستوقراط جشعين ، ومع ذلك فلم تكن هناك قوانين تستند عليها سلطة هذا المجلس المطلقة ،اللهم إلا الماضى العظيم الذى كان يتمتع به أعضاؤه ، وساعدهم نفوذهم المشترك ، كقادة وزعماء وكبار موظفين سابقين ، على بسط سلطانهم على الدولة . أما سلطة الدولة الرومانية فكانت من الوجهة القانونية فى يد الشعب الرومانى حينما يجتمع فى جمعياته ، ولم يحدث أن تنازل أحد عن هذه السلطة لمجلس الشيوخ بطريق التصويت أو القانون . .

ولا شك أن المجلس ساس أمور الدولة بنجاح ، حتى أحرز هذه الفتوحات العظيمة بعد انتصارات كثيرة ، غير أنه ناء بالحمل بعد ذلك وتسرب اليه الفساد ، فعجز عن الوصول إلى حل موفق للمشاكل التى نجمت عن هذه الفتوحات واتساع الامبراطورية . وأهم هذه المشاكل أربع ، اثنتان منها داخل إيطاليا واثنتان خارجها . أما فى داخلها فأهم المشاكل خطورة الحالة السيئة التى كان فيها من بقى من الفلاحين ، ثم الحاجة الملحة لزيادة عددهم ومزارعهم بأية طريقة ، وتنحصر المشكلة الأخرى فى استياء حلفاء روما الايطاليين من حرمانهم من التصويت ومن حق الوصول إلى مناصب الدولة . فى أما خارجها فكانت الحاجة ماسة إلى إصلاح شامل فى حكومة الأقاليم ، وإلى إعداد نظام إدارى ناجح نزيه للفتوحات الرومانية الواسعة ، وعلاوة على ذلك كانت هناك مسألة تسوية الحدود ، وصد هجات البرابرة المغيرين الذين كانوا يهددون بتدمير عالم البحـــر الأبيض المتوسط ومدنيته ، كما قضى الأغريق قبل التاريخ على الحضارة الأيجية .

بازاء ذلك ضجر الناس ، وأخذوا يشنون الغارة على المجلس لتحسين أحوالهم واستعادة سلطتهم ، وفى عام ١٣٣ ق . م . بدأت القلاقل الداخلية والثورات فى روما ، التى أودت فى النهاية بحياة الجمهورية ، وأسفرت عن تأسيس الامبراطورية ، واتخذت هذه القلاقل شكل محاولة من جانب العامة لاستعادة سلطتهم المغتصبة ، والتى أساء مجلس الشيوخ استعمالها فى نظرهم . وأول مسألة تحدوا فيها سلطته ، كانت بشأن اصلاح داخلى خاص بمسألة اختفاء طبقة الملاك من الفلاحين ، الذين كانوا العمود الفقرى للدولة .

وأشهر من تزعم العامة فى هذه الفترة ، وأخـــذ ينادى باصلاح الحالة هو « تيبيريوس جراكوس Tiberius Gracchus » ، غير أن الشيوخ تملكهم الغيظ من موقفه هذا وقتلوه ، فكانت هذه أول حادثة أريقت فيها دماء فى روما فى نزاع أهلى منذ طرد الملوك ، وكانت بداية الحروب الأهلية التى انتهت بالقضاء على الجمهورية .

ولم يلبث أن وجد العامة زعيما فى أخيه « كايوس جراكوس Caius Gracchus » ولكنه قتل كما قتل أخوه من قبل ، وهكذا أحرزت الرجعية انتصارا كاملا ، وتقدم المجلس ليحكم كما كان يحكم من قبل ، ولكن فاته أن الموقف تغير بعمل الأخوين « جراكوس » لأن فقراء روما قد وجدوا لهم زعماء وخطة للعمل واضحة ، وأخذوا يمجدون ذكرى الأبطال الذين ماتوا فى سبيل قضيتهم ، وتعلموا التطلع إلى زعيم يقودهم ، وعلاوة على ذلك قد فهموا جوهر قوتهم ، وسرعان ما جاءتهم الفرصة لينتهزوها مرة أخرى ، فوجهوا ضرباتهم نحو مركز سلطة

المجلس بتحدى سيطرته على الشئون الخارجية ، غير أن الظروف أفهمتهم أنه ليس من الضرورى أن يكون زعيمهم « تريبون » يعتمد فى سلطته على الأصوات المتقلبة ، بل يصح أن يكون قائدا حربيا على رأس جيش قوى ، وقد وجدوا هذا الزعيم الحربى فى القائد « ماريوس Marius » ، وذلك أن الجيوش الرومانية كانت تقاتل فى افريقية فأصابتها الهزائم ، واستمرت الحرب مدة طويلة ، فظهر « ماريوس » ورشح نفسه لوظيفة قنصل ثم لقيادة الجيش فى افريقية لانهاء الحرب ، ورحب العامة به وانتخبوه قنصلا وقائدا للجيش ،



ماريوس

بالرغم من غضب المجلس وسخطه الشديد ، وقد ساعده الحظ وأنهى الحرب بنجاح ، ومن سنة ١٠٤ ق . م . إلى سنة ١٠٠ أعيد انتخابه قنصلا ، وفى خلال ذلك انتصر انتصارا باهراً على البرابرة الذين كانوا يهددون الدولة وهزموا جيوشها ، وهكذا أصبحت السلطة العليا بيد زعيم العامة .

الأهمية السياسية والدستورية لهذه الحوادث : وقد كان لهذه الحوادث أهميتها السياسية والدستورية ، فإن سيطرة « ماريوس » المستمرة على شئون الدولة كانت مظهراً جديداً فى التاريخ الدستورى الرومانى ، فقد رأينا انه فى وجه هذا الخطر العظيم سيطر رجل واحد على العالم الرومانى لمدة خمس سنوات ، ولم يكن ارستوقراطيا ، وإنما كان رجلا من عامة الشعب ، ارتفع الى منصبه بارادة الشعب ، وضد معارضة مجلس السناتو ، ولذلك قد لا تكون هناك مبالغة كبيرة إذا قلنا إن الامبراطورية الرومانية تبدأ بظهور زعامة « ماريوس » ، وعلى أى حال فإنه منذ ذلك الوقت نرى السلطة العليا على الدوام فى يد قائد جيش عظيم ، ولا ينفذ الدستور بالطريقة القديمة إلا فى فترات لا تكون فيها الأمور بيد أحد من هؤلاء ، فإن « ماريوس » خلفه « سلا Sulla » وبعد هذا جاء « بمبى Pompey » فيوليوس قيصر « Julius Caesar » ، وعند موته نظمت الامبراطورية الرومانية أخيرا على يد « اكتافيوس » الذى سمى فيما بعد « أغسطوس Augustus » .

والواقع أن تاريخ حياة « ماريوس » الذى أشرنا اليه ، قد أحدث تغييرا عظيما دائم الأثر فى العالم السياسى الرومانى ، فقد أصبح سيف الجندى قوة فى السياسة الرومانية بطريقة لم يسبق لها نظير ، وقدر له أكثر من ذى قبل أن يهيمن على الحياة السياسية فى روما . ومما سهل ذلك كثيرا مسألة واحدة خاصة بتنظيم الجيش ، فقد جرت العادة قبلا بألا ينتظم فى

سلك الجيوش الرومانية أفراد من الطبقات الفقيرة ، وكان الالتحاق بالجيش شرفا كما كان فى نفس الوقت عبئا ، ولكن « ماريوس » لم يراع هذه القاعدة ، وكون جيوشه من كل من هب ودب ، فأدخل فى الجيوش الرومانية أفقر عناصر المجتمع الرومانى ، وبذلك تغيرت روح هذه الجيوش ، إذ أصبحت مرتبطة بالدولة ، لا بدوافع وطنية وإنمـا بالمرتبات التى كان يتقاضاها رجالها ، وأصبح اخلاصهم لقائدهم فى ميدان القتال لا إلى الحكومة فى روما . ومن السهل أن نرى كيف أن هذا التغيير ساعد على نمو الدكتاتورية الحربية ، وأدى فى النهاية إلى سقوط الجمهورية .

ثانيا — استعادة المجلس سلطته

القائد « سلا Sulla » : حدثت حرب أهلية داخل ايطاليا ، وفى أثنائها قامت فتن واضطرابات فى آسيا الصغرى ، فرشح مجلس السناتو القائد « سلا » لقيادة الجيش فى آسيا الصغرى ، ورشح العامة « ماريوس » للقيادة ، فحدث نزاع بين الطرفين ، استعملت فيه القسوة والوحشية من الجانبين ، وانتهى بانتصار « سلا » الذى عاد إلى روما عام ٨٣ ق . م بعد انتصاراته فى الشرق ، وأصبح سيد روما ، وعامل أعداءه بوحشية فائقة حتى أن ذكرى عهد الارهاب الذى فرضه على روما ، بقى نصف قرن كابوسا على الحياة السياسية فى إيطاليا .

إصلاحاته الدستورية : ومع أن « سلا » كان جندياً قاسياً ، فانه كان كذلك سياسياً له آراء سياسية محدودة ، فكان يرمى إلى استعادة سلطة مجلس السناتو ، ومنع اغتصـاب العامة لسلطته ، ويحول دون تعطيل دسـتور روما وقيام قوة عسكرية تناوئه ، كما فعل هو نفسه و « ماريوس » من قبله . وقد أحدث « سلا » التغييرات الدستورية التى اقترحها بقوانين ، وتتلخص اقتراحاته فى إعطاء مجلس الشيوخ سلطة على التشريع وإدارة القضاء ، وسيطرة تامة على سياسة الدولة العامة ، ولكى يحقق أغراضه عقد النية على هدم سلطة « التربيون » وقوته ، لأن العامة كانوا يجدون فيه آلة صالحة لتحقيق أطماعهم فى المـاضى ، فقرر أنه لا يجوز لأى شخص يشغل هـذه الوظيفـة أن يطمع فى الوصول إلى وظيفة سياسية أعلى منها ، وكل « تربيون » مسئول فى نهاية سنة حكمه عن الطريقة التى سلكها فى أداء مهمته ، فبعد أن كانت هذه الوظيفة هى الباب الطبيعى أمام كل رجل طموح للظهور والرقى ، أصبحت فى ظل القانون الجديد عقبة كأداء يتحاشاها من يروم لنفسه حياة سياسية ناجحة ، وبذا نزع سلاح من يد العامة .

كذلك أراد « سلا » أن يجعل طريق الجندى الطموح إلى المناصب العليا أكثر وعورة ، ووصوله إلى السلطة المطلقة مستحيلا ، فقرر أن كل من يرغب فى وظائف الدولة، يجب أن يبدأ بأصغرها ، ثم يتقدم إلى ما هو أعلى منها حسب نظام محدد ، ويجب أن يبقى الشخص مدة معينة فى كل وظيفة ، ولا يعاد انتخاب موظف ما إلى أى وظيفة شغلها، إلا بعد أن يمضى خارجها عشر سنين على الأقل . وهكذا ضعفت « الكوميتيا » بتقليل قيمة وظيفة « التربون » ، وبالعقبات التى وضعت فى سبيل كل طموح قدير .

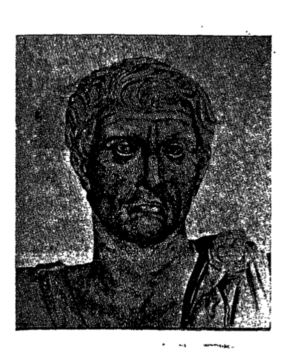
أما مجلس الشيوخ فإنه استعاد قوته الأولى ، وأصبح المسيطر على شئون الدولة مرة أخرى ، فقد قويت سيطرته على التشريع وعلى الشئون العامة، ووضعت فى يده مرة أخرى محاكم المحلفين .

بهذه الوسائل وغيرها كان يرجو « سلا » أن يوقف تقدم الديموقراطية ، ويعطى روما حكومة قوية ثابتة الدعائم . ولو كانت حكومة المجلس مهيأة للرجوع إلى سابق عهدها من السلطة ، لكان من المرجح أن تنجح تغييرات « سلا » فى تحقيق الغرض الذى عملت من أجله ، وقد وضعت بحكمة وإتقان ، ولكن فى الحقيقة كان « سلا » يحارب الأغراض فقط ، فى حين أن الأسباب الحقيقية التى قوضت سلطة المجلس كانت لا تزال باقية تعمل عملها ، فلم يكن من السهل أن يعيد الدكتاتور إلى المجلس نزاهته وهيبته القديمة بجرة قلم ، وكان من بين الأسباب الهامة التى أدت إلى سقوط المجلس، التدهور فى أخلاق أعضائه .

ولم يكن كذلك من السهل أن يسد الباب فى وجه « ماريوس » آخر أو « سلا » آخر ، بإحداث تغيير فى الادارة الحكومية ، فالقيادة الحربية العليا كانت ضرورة لازمة لمركز روما الامبراطورى ، وإذا ما ظهر جندى عظيم آخر، كان من السهل عليه أن يحطم مايشاء من مواد الدستور الرومانى الذى حاول « سلا » أن يبقى عليه بشكله القديم .

فشل دستور سلا : كان عمل « سلا » هذا غير طبيعى ، فلم يكن دستوره نتيجة للتطور الطبيعى فى الحياة الرومانية ، فبالسيف قام وبالسيف سيتهدم . ولم يكد الدكتاتور يوارى رمسه عام ٧٩ ق . م ، حتى أخذت أركان دستوره تتزعزع ، فقد كان العالم الرومانى فى اضطراب وقلاقل ، ففى أسبانيا قام أتباع « ماريوس » وأخذوا يناوئون سلطة المجلس ، وفى الشرق عاد العصيان من جديد ، وفى البحر انتشر القرصان بشكل مخيف ، وفى إيطاليا نفسها قامت ثورة العبيد .

أمام أخطار كهذه ، كان من المستحيل المحافظة على دستور « سلا » بما فيه من عراقيل ، وظهر فى هذا الظرف جندى شاب ، قدر له أن يلعب دوراً هاماً فى التاريخ الرومانى ، ذلك هو « بومبى Pompey » ، فأرسلوه ضد ثوار أسبانيا وعاد منها منتصراً عام ٧١ ق . م ، وفى خلال ذلك قضى « كراسوس Crassus » على ثورة العبيد ، وطلب كراسوس وبومبى أن يكرما باحتفال عام ، وأن يكونا قنصلين لعام ٧٠ ق . م . أما هذا الطلب فكان فى نفسه مخالفاً لدستور « سلا » ، لكن لم يكن من المستطاع رفضه ، وحالما وصل الاثنان إلى وظيفة القنصلية ، قضيا على ما بقى من دستور « سلا » ، وأعادا إلى وظيفة « التربيون » امتيازاتها القديمة ، وهكذا أصبح العامة قادرين مرة أخرى أن يسيطروا على التشريع إذا أرادوا ، وأن يمنعوا السناتو من السيطرة على إدارة شئون الدولة . وهكذا لم يستطع عمل « سلا » السياسى ، أن يوقف مجرى الثورة الديموقراطية إلا فى حالات قليلة .



بومبى

بوادر الملكية : ويلاحظ أن مجرى السياسة الرومانية أصبح متجهاً نحو تركيز السلطة فى يد رجل واحد ، وبمعنى آخر فى يد الملكية ، ويظهر أنه لم يكن هناك مخرج آخر مع الظروف السائدة ، فالنظام الديموقراطى كان مستحيلا فى امبراطورية عظيمة كالامبراطورية الرومانية ، حينما كان نظام التمثيل غير معروف . أما مجلس الشيوخ فأصبح يمثل طبقة خاصة ، وفقد ثقة الناس فيه ، وصار الناس يشعرون أنهم يمثلون أفضل تمثيل ، وأن مصالحهم ستكون مخدومة بأحسن الطرق وأكفأ الأساليب ، إذا ما مثلهم زعيم اختاروه ورفعوه إلى منصة السلطة .

يوليوس قيصر وأثره فى الدستور

الحكومة الثلاثية الأولى « The first triumvirate » : استطاع بومبى أن يقضى على سطوة القرصان فى البحر الأبيض المتوسط ، ثم قضى على الثورة والعصيان فى آسيا الصغرى ، وتمكن من ضم سوريا إلى أملاك روما ، ثم وضع قواعد لتنظيم جميع الأقاليم الشرقية .

وفى عام ٦٢ ق . م عاد إلى روما ، وطلب إلى السناتو الموافقة على الترتيبات التى عملها فى الشرق، ومكافأة جنوده بمنحهم أراضى يستغلونها ، غير أن المجلس خيب آماله برفض بعض طلباته وتأجيل النظر فى البعض الآخر ، فأثرت هذه المعاملة فيه ، وقد كان بالأمس القريب فى الشرق فى منصب أقوى من الملكية ، وعز عليه أن يرى نفسه شخصاً عادياً ، وحدثته نفسه باستعادة سلطته ، وأخذ يبحث عن حلفاء لمهاجمة مجلس الشيوخ .

وقد وفق سريعا فى الحصول على بغيته باتحاده مع « كراسوس Crassus » الثرى الكبير و« يوليوس قيصر Julius Caesar » محبوب الشعب ، وتألفت من الثلاثة سرا « الحكومة الثلاثية الأولى » وظهرت نتائجها بانتخاب قيصر قنصلا عام ٥٩ واجابة مطالب بومبى . وفى نهاية العام اتفق الثلاثة على اسناد القيادة إلى قيصر فى بلاد « الغال Gaul » لمدة خمس سنوات (مدت فيما بعد إلى عشر) ، وبقاء بومبى فى روما ليحافظ على سيطرتهم على السناتو ، ووعد كراسوس باسناد قيادة عسكرية اليه فى القريب ، يحصل منها على مال وفير .



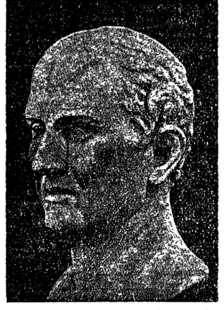
يوليوس قيصر

نجح قيصر فى بلاد الغال نجاحا مدهشا ، وأخذت شهرته الحربية فى الاتساع ، ومات « كراسوس » فى الشرق عام ٥٣ ق . م . ، ودب الحسد والحقد فى صدر « بومبى » وانحاز إلى جانب السناتو للقضاء على زميله ، إلا أن « قيصر » أسرع راجعا إلى ايطاليا ودخل روما بعد أن فر « بومبى » إلى الشرق ، فتعقبه وقضى على قوته فى موقعة « فرساليا Pharsalia » عام ٤٨ ق . م . ، وفر بومبى إلى مصر وفيها قتل ، وضم قيصر مصر إلى الدولة الرومانية ، ولكنها ضمت نهائيا عام ٣١ قبل الميلاد .

آراء قيصر السياسية : أصبح قيصر سيد العالم الرومانى ، فماذا هو فاعل به ؟ إن تاريخ حياته لا يبرر القول بأنه كان سياسياً عظيما ، كما كان جنديا ماهرا ، غير أن الوقت الذى بقى له من عمره وقتئذ كان قصيرا لدرجة لم تسمح له بتنظيم حكومة روما . وإذا تكلمنا الآن فلا نتكلم عن مشروع كامل ، وإنما عن اقتراحات وترتيبات أولية فقط ، غير أن ما فعله يبرر قولنا إن « يوليوس قيصر » هو المؤسس الحقيقى للامبراطورية الرومانيـــة . ولو أن النظام الذى اتبعه « أغسطوس » وخلفاؤه ، كان يختلف عن نظام قيصر من عدة وجوه ، إلا أنه هو

أول من ركز حكومة الأقاليم فى يد حاكم واحد ، وأن شهرته وذكرى أعماله العظيمة هما اللذان سهلا أمر استتباب النظام فى عهد خلفائه .

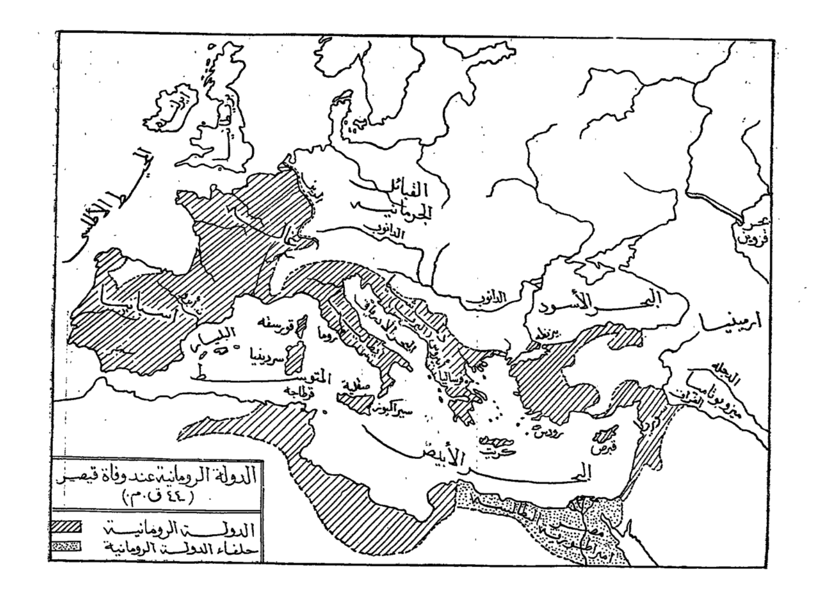
وتتلخص مبادىء النظام الذى كان يقترح قيصر تنفيذه فى وضع السلطة فى يد رجل واحد ، ولم يقرر حتى وفاته أيطلق على هذا الرجل لقب امبراطور أو دكتاتور أو ملك . كذلك يكون للسناتو مركز هام ممتاز فى الدولة ، ويزاد عدد أعضائه إلى تسعمائة وتملأ مقاعده بأشخاص بارزين من الأقاليم ، وبذلك لا يصبح هو الحكومة، وانما يكون المجلس الاستشارى العظيم للامبراطورية . ولو أن قيصر وصل إلى مركزه كزعيم للشعب، إلا أنه رأى من المستحيل زيادة سلطة « الكوميتيا » أو الابقاء على ما كان لها من سلطة ، فلم يكن من الحكمة ابقاء نظام يجعل سكان روما يحكمون العالم الرومانى بأجمعه ، فهو وإن كان قد قضى على سلطة العامة ، إلا أنه كان يريد تنفيذ مشروعات نافعة لهم ، كإنشاء مستعمرات زراعية لهم فيما وراء البحار ، وتخفيف غائلة الفقر وما شاكل ذلك ، وعلى هذه الأسس وأشباهها كان يريد قيصر بناء الملكية الجديدة .



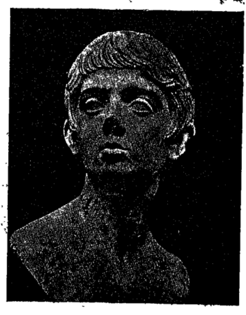
شيشرون

مقتل قيصر : وفى عام ٤٤ ق. م. تكونت مؤامرة لقتل قيصر، وقد اشتركت فيها عناصر مختلفة ، فالبعض أسفا على ماضى الجمهورية النبيل ، والبعض حسداً لمركزه الرفيع ، والبعض بسبب نزاع شخصى . ونجحت المؤامرة ، وقتل قيصر فى نفس العام ، وقتله طغى طوفان الثورة على العالم الرومانى ، الذى قدر عليه أن يقضى ثلاثة عشر سنة فى حروب أهلية ،قبل أن يستقر الأمر بظهور نظام حكومة قوية .

الحكومة الثلاثية الثانية : « مات الظالم ولكن الظلم لا يزال باقيا » ، هذه الكلمات قالها « شيشرون Cicero » أخطب خطباء الرومان ، بعد وفاة يوليوس قيصر بقليل ، فقد كان يرجو أن قتله يعيد الجمهورية فى شكلها القديم وبكفايتها القديمة ، ولكنه سرعان ما رأى أن أسس الجمهورية قد تقوضت ، وأن الأنظمة الموضوعة أصبحت لا تتناسب مع الحالة الجديدة ، وأن نوعا من الملكية كان لازماً إذا أريد للامبراطورية الرومانية البقاء .


الدولة الرومانية عند وفاة قيصر
(٤٤ ق.م)
الدولة الرومانية
حلفاء الدولة الرومانية
المحيط الأطلسي
القبائل الجرمانية
الدانوب
البحر الأسود
ارمينيا
بحر قزوين
الدجلة
ميزوبوتاميا
الفرات
سوريا
بيزنطة
قبرص
رودس
كريت
البحر الأبيض
المتوسط
البحر الادرياتي
ايطاليا
روما
قورسقة
سردينيا
البليار
اسبانيا
صقلية
سيراكيوز
قرطاجة
مصر

وقد سادت الفوضى دستور روما ، وكان « بروتس Brutus » و « كاسيوس — Cassius »



بروتس

وهما من قتلة قيصر ، يأملان فى الاستحواذ على السلطة ، ولكن السلطة الحقيقية وقعت فى يد « أنتونى Antony » وهو زميل قديم لقيصر ، وكان قنصلا سنة موته ، ولم يلبث أن ظهرت على مسرح السياسة شخصية أخرى قدر لها أن تلعب الدور الرئيسى فى النزاع القائم ، تلك شخصية « أكتافيوس » أحد أقرباء (يوليوس قيصر) وهو الذى سيطلق عليه فيما بعد لقب « أغسطوس Augustus » والذى جعله يوليوس وارثاً له فى الوصية التى تركها :

انضم إلى الاثنين ثالث هو « لبيدوس Lepidos » وتحالف الثلاثة وتكونت منهم « الحكومة الثلاثية الثانية » واتفقوا على الدفاع عن اسم يوليوس قيصر وسياسته ، وإزال العقاب بقتلته . وكانت النتيجة أن هزم بروتس وكاسيوس فى موقعة « فلبى Philippi » عام ٤٢ ، وقتل الاثنان ، وهكذا قضى على الأنظمة الجمهورية مرة أخرى بعد مضى عامين عليها ، وعادت الدولة الرومانية تحت سلطان الحكم المطلق ، ولو أنه فى تلك اللحظة كان فى يد ثلاثة رجال .



أنتونى

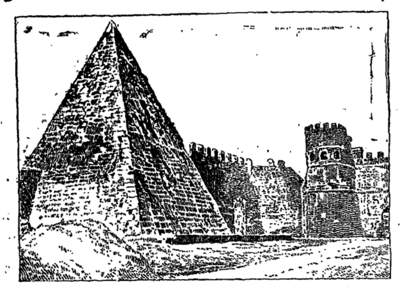
غير أنه لم يلبث أن تفكك الوفاق بين الثلاثة ، فأهمل شأن « لبيدوس » ، وقسمت الامبراطورية الرومانية بين الاثنين ، فأعطى « أنتونى » حكم نصف الامبراطورية الشرقى ، واختص أغسطوس بحكم روما والقسم الغربى ، ولكن سرعان ما دب بينهما الخلاف ، ودخلا فى حرب هزم فيها « انتونى » (موقعة

(أكتيوم Actium) عام ٣١ ق.م ، ومات بمصر بعد قليل ، وعادت الامبراطورية الرومانية تحت سيطرة حاكم فرد هو « أكتافيوس » .

عهـــد الامبراطورية

سياسة أكتافيوس : لما عاد أكتافيوس إلى إيطاليا قابله الشعب بأعظم مظاهر الحماسة ، وعم السرور جميع الطبقات بانتهاء عهد الثورة والحروب الأهلية وأعمال التخريب ، وشعرت الأغلبية العظمى من الرومان بحاجة العالم الروماني إلى حاكم فرد قوى يدير شئونه ، فمهدت الطريق أمام أكتافيوس ليتمتع بسلطة واسعة ، ويضع للامبراطورية نظاماً شاملا وحكومة حازمة . وكانت أشق مهمـــة فى نظره إدخال تغيير على شكل الحكومة القديمة يستطيع به أن يجعل سلطته ترتكز على أساس قانونى ، فقد كان أكتافيوس بخلاف قيصر يشعر باحترام أنظمة الجمهورية الرومانية ، ولم يرم إلى هدمها أو الحصول لنفسه على عرش ملك شرقى ، ولذلك فى أثناء نضاله

أغسطوس



مقبرة شريف رومانى على شكل هرم

للحصول على السيادة والسلطة حافظ على أنظمة الجمهورية، وكان ينتخب دائما للمنصب الذى يشغله .

وعلى ذلك لما عاد إلى روما لم يحاول أن يهدم قوة مجلس الشيوخ ، بل عمل على تقوية سلطته ، وجعله قاصراً على ذوى الثروة من الرومانيين مولداً ، وأنقص عدد أعضائه ووضع تحت سلطته إدارة نصف الأقاليم ، وبخاصة تلك التى لم تكن فى حاجة إلى قوات عسكرية لحمايتها ، ولم يلبث أن أصبح السناتو المحكمة العليا للعالم الرومانى ، وكان أكتافيوس يظهر له كل إجلال واحترام .

وقد تنازل فعلا عن سلطته للسناتو والشعب الرومانى بمحض رغبته فى يناير عام ٢٧ ق.م، ولكن السناتو – على ضوء الماضى – كان على يقين من أنه يعجز عن ادارة شئون العالم الرومانى ، ولذلك أسند إليه رسمياً قيادة الجيش وحكومة أهم الأقاليم الواقعة على الحدود . وعلاوة على هذه السلطة الواسعة كانت له حقوق التريبيون ، ومن هذه الوظيفة كان يستمد معظم الصبغة القانونية للسلطة العظيمة التى كان يتمتع بها فى الدولة ، وقد منحه المجلس لقب « أغسطوس » .

وكانت سياسته على العكس من ذلك تجاه الجمعيات الشعبية والأنظمة الديموقراطية بروما ، فقد عانت كثيراً فى حكم قيصر ، وتضعضعت سلطتها فى أيام أغسطوس ، فانحصرت مهمتها فى انتخاب موظفى الدولة ، ومع هذا فقد قلت أهمية « الكوميتيا » عما كانت عليه قبلا ، لأن الموظفين الذين كان يعينهم الامبراطور أصبحوا أقوى سلطة من القنصل والبريتور والتريبيون ، ولم يلبث هذا النظام الانتخابى فى اختيار الموظفين أن ألغى بعد موت أغسطوس .

الحكومة الجديدة : من هذا نرى أن الامبراطورية الرومانية فى ذلك الوقت ، كانت تحت حكومة ثنائية ، تتكون من السناتو وأغسطوس ، فقد حاول أكتافيوس أن يخفى حقيقة التغييرات التى تناولت الأنظمة من الوجهة العملية عن أعين أولئك الرومانيين ، الذى كانوا لا يزالون متمسكين بالجمهورية القديمة ، وبالفعل كان النظام الجديد من الوجهة الرسمية هو إعادة الجمهورية ، ولكن توازن القوى فى النظام الجديد لم يكن موجوداً ، فقد كان للامبراطور من السلطة الواسعة ما يجعل بقاءه فى منصبه موظفاً بالانتخاب سخرية ، كما أنه كان من المستحيل أن يحافظ السناتو على قوته القديمة على توالى الحكومات ، ولم يكن لديه جيش ، ولذلك كان أغسطوس هو الحاكم الفعلى للدولة لأن القوة الحربية كانت وراءه ، وكان مصير هذا النظام الذى أنشأه ، وأطلق عليه لفظ «جمهورى» أن أصبح ملكية حربية .

الجيش : وكانت الأمبراطورية الرومانية مترامية الأطراف تحدها جنوبا الصحارى وغربا المحيط الأطلسى وشرقا نهرالفرات وشمالا نهرا الدانوب والرين ، وكانت سياسة أكتافيوس ترمى إلى تنظيمها وتحسين شئونها مع بقاء حدودها كما وجدها .

وكان لا بد لحماية هذه الحدود الواسعة من جيش كبير قائم ، ومع ذلك فالجيش الذى أعاد تنظيمه أغسطوس بعناية ، لم يبلغ العدد الذى بلغته الجيوش التى كانت تقاتل فى أثناء الحروب الأهلية ، فقد أنقصه إلى ثمانى عشرة فرقة ، ثم رفع العدد إلى خمس وعشرين ، ومن المحتمل أنها كانت تشتمل على ٢٢٥٠٠٠ جندى . وكانوا يأتون بالجند فى الغالب من رجال الأقاليم ، وعندما يلتحق الجندى بالجيش كان يمنح حقوق الفرد المدنى نظير خدماته ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد الناس يرون فرق الجيش فى إيطاليا ، لأن مراكز إقامتهم أصبحت على الحدود ، بعيدة عن السكان الذين كانوا يحمونهم .

حكومة الأقاليم

حالة الأقاليم السيئة : عندما تولى أغسطوس شئون الامبراطورية الرومانية ، كانت حالتها سيئة ، وفى حاجة إلى الاصلاح وبخاصة حالة الأقاليم ، فتكاليف الحروب الأهلية وقعت على كاهل سكان الأقاليم ، وقد قاست الأقاليم الشرقية ، وبخاصة بلاد الاغريق ، كثيرا بسبب وقوع أهم حوادث الحروب فوق أرضها ، وفضلا عن ذلك كانت ترزح تحت أعباء الظلم لمدة قرن ونصف قبل حوادث الحرب الأهلية العظمى ، فالضرائب كانت تفوق حد التصور ، والبلاد فريسة للناهبين ، ولاغارة المتبربرين .

الاصلاح : لذلك كانت الحالة تدعو إلى اصلاح عاجل ، وكانت المهمة شاقة نظراً لاختلاف حالة كل إقليم عن الآخر ، ولكن أغسطوس قام بالمهمة خير قيام ، ففى زمن الجمهورية ، كان حكام الأقاليم يعينون فى مناصبهم لفترة قصيرة ، ويختارون ممن لم تكن لهم خبرة كافية ، وكان من الصعب على القناصل فى روما أن يشرفوا إشرافا فعليا على أعمال هؤلاء الحكام بسلطتهم غير المحدودة ، لأنهم كانوا يتغيرون كل عام . ولكن الحالة تبدلت فى عهد أغسطوس ، إذ أخذ حاكم الأقليم يشعر أنه مسئول أمام الامبراطور فى روما عن حسن إدارته ، كذلك كان يعلم أن نجاحه فى منصبه يكون مبررا لبقائه فيه عدة سنين أو لترقيته إلى منصب أعلى ، وهكذا نشأت فى عهد حكومة أغسطوس وخلفائه طائفة من حكام الأقاليم ذوى خبرة ودراية وكفاية .

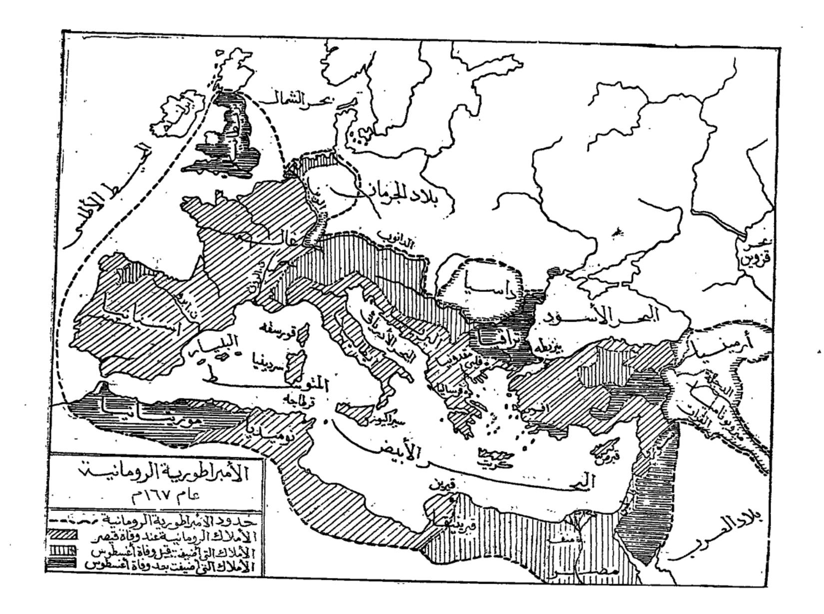
الادارة المـــالية

لم يحدث أن حاول أحد فى أيام الجمهورية تقدير الأموال الضرورية لإدارة شئون الحكومة ، ولامقدار المبالغ التى يجب على كل أقليم أداؤها فى شكل ضرائب ، فبدأ أغسطوس عهد إصلاحه بعمل إحصاء لجميع السكان ومقدار أملاك كل منهم وثروته ، وبعد أن أتم هذا العمل الجسيم ، استطاع أن يقدر ما يمكن فرضه على كل إقليم من ضرائب بدون إرهاق أهله ، فقرر أن يدفع سكان الأقاليم نوعين من الضرائب المباشرة ، إحداها على الارض والأخرى على الأملاك العينية ، علاوة على الضرائب الجمركية وضرائب الايراد المختلفة الداخلية ، وكان لأغسطوس السيطرة التامة على الأموال الهائلة التى تجمع ، يستعملها بحكمة وعدالة ، فلقد خصص الكثير منها لانفاقه على الأعمال العامة فى نفس الأقاليم ،كانشاء الطرق والجسور والمبانى العامة .

وكان لهذه السياسة الحكيمة أثر فى جميع النواحي وبخاصة فى الشئون المالية ، فلم يعد أصحاب رءوس الأموال يخفون أموالهم ، بل أقدموا على استغلالها فى مشروعات مختلفة ، فانخفضت الفائدة إلى ٤ فى المائة بعد أن كانت ١٢ فى المائة فى عهد الجمهورية ، وبدأ العالم الرومانى عصراً جديداً ساد فيه التقدم والأمن وزادت الثروة ، وبدأت عملية توحيد أجزاء الأمبراطورية، التى قدر لها أن تجعل من « عالم » البحر الأبيض « أمة » البحر الأبيض .

خلفاء أغسطوس (١٤م — ٦٨)

حكم أغسطوس أربعا وأربعين سنة ثم خلفه أربعة من أسرته ، ولكن حب الناس للامبراطورية سرعان ما تلاشى ، ويرجع ذلك إلى أن خلفاء أغسطوس لم يتصفوا بحكمته وحزمه ، ولم تكن لهم مهارته ، وفوق ذلك فان فترة حكم أغسطوس كانت كفيلة بأن تدفن ذكرى الماضى ، فكاد الناس ينسون فظائع عهد الحروب الأهلية واضطراباته ، وبدأوا يلمسون ، وبخاصة الأشراف منهم ، أنهم لم يعودوا سادة العالم وحكامه كما كانوا ، وظهرت آثار كل ذلك فى أدب ذلك العصر من نثر وشعر .


الأمبراطورية الرومانية
عام ١٦٧م
حدود الأمبراطورية الرومانية
الأملاك الرومانية عند وفاة قيصر
الأملاك التي أضيفت قبل وفاة أغسطوس
الأملاك التي أضيفت بعد وفاة أغسطوس
بحر الشمال
المحيط الأطلسي
بلاد الجرمان
الدانوب
داسيا
البحر الأسود
بحر قزوين
أرمينيا
بيزنطه
تراقيا
مقدونيا
فلبي
تساليا
أسبانيا
البليار
قورسقه
سردينيا
المتوسط
قرطاجه
سيراكيوز
موريتانيا
نوميديا
الأبيض
البحر
كريت
قبرص
قيرين
قيريناقا
مصر
بلاد العرب
الفرات
الدجلة

أهم مظاهر هذه الفترة (١٤ م — ٦٨)

١ — كان مركز الامبراطور فريداً فى بابه ، فالجمهورية لم تزل موجودة اسما ، واختصاص الامبراطور وسلطته لم تكن محدودة ، والعرف الجارى فى العالم الذى كانوا يعيشون فيه ، كان ضد السلطة المطلقة التى يتمتع بها الأباطرة ، ومع ذلك فكانت جميع أجزاء الامبراطورية خاضعة لأوامرهم .

٢ — لم يكن هناك قانون وراثة ، ولذلك اتسع المجال أمام المؤامرات وارتكاب الجرائم .

٣ — استعان الأباطرة فى إدارة شئون الامبراطورية بفريق من المعتوقين ، ولما كانوا فى الأصل من طبقة الأرقاء ، لم يكن لديهم وازع من الشرف أو الضمير فى أعمالهم ، وكانوا موضع كراهية الأشراف الرومانيين ، لما كان فى أيديهم من سلطة وما أحرزوه من مال .

٤ — أنشأ الأباطرة حرسا امبراطوريا جعلوا مقامه عند أبواب روما ، ولم يكن شىء من ذلك فى عهد الجمهورية ، وكانوا يأخذون رجال هذا الحرس من إيطاليا فقط ويمنحونهم مرتبات أعلى مما كانت لرجال الجيوش العادية فى الأقاليم ، فأثار ذلك الحقد فى نفوس كثير من الجند . وقد قام هذا الحرس الامبراطورى فى بداية الأمر بخدمة الامبراطور باخلاص ، غير أنه لم يلبث أن وقف على جوهر قوته ، فأصبح عنصراً خطراً على كيان الامبراطورية .

٥ — قضى على الانتخابات الشعبية فى عهد « تيبريوس Tiberius » خلف أغسطوس ، ويظهر أنها ذهبت إلى رمسها غير مأسوف عليها . وكان الأباطرة فى نزاع مستمر مع السناتو ، وعملوا على إضعاف سلطته .

الفترة ما بين ٩٦م و ١٨٠ م

تمتاز هذه الفترة فى تاريخ الرومان ، بأن الامبراطورية الرومانية تمتعت فيها بحكومة صالحة ثابتة ، وساد الأمن والطمأنينة والرخاء ، وزالت متاعب العهد الأول للامبراطورية ، ولم تكن هناك حروب داخلية ولا اغتيالات سياسية . وإليك أهم مظاهر هذه الفترة :

١ — حلت مسألة الوراثة فى هـــذه الفترة ، بأن يختار الامبراطور فى أثناء حكمه شخصاً بارزاً ويتبناه ، وإذا ارتاح إلى مسلكه أعلن اختياره خلفا له ، وبذلك كان الامبراطور

يشرف بنفسه على أعمال خلفه ، ويتحقق مما إذا كان اختياره سيصادف رضا العالم الرومانى ومناصرته . ومما يجدر ذكره أنه لم يصدر قانون باتباع هذه الطريقة ، وإنما جرى بها العرف ، وترك أمرها للأباطرة أنفسهم ، ومما يلفت النظر أنه لم يكن لأحد من هؤلاء الأباطرة الذين اتبعوا هذه الطريقة ابن يخلفه .

٢ — زال العداء الذى كان مستحكما بين الأباطرة والسناتو ، وتحسنت العلاقة بينهما ، وأصبح السناتو مناصرا مخلصا للنظام الامبراطورى ، وتجمعت السلطة كلها فى يد الامبراطور ، وصدرت فى هذه الفترة عدة قوانين ، ووضعت بعض الأنظمة لجعل سلطة الامبراطور شرعية .

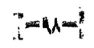
٣ — تحسنت حالة الأقاليم ، وصار سكانها لا يشعرون باحساس الخضوع لروما ، بل بدأوا يحسون بأنهم على قدم المساواة مع أهلها ، وقد ساعد على توليد هذا الشعور فى نفوسهم أن أباطرة هذه الفترة ما عدا أولهم جاءوا من الأقاليم ، ويلاحظ أنه من ذلك الوقت كان الأباطرة والحكام فى العالم الرومانى يأتون فى العادة من الأقاليم لا من العاصمة أو شبه جزيرة ايطاليا .

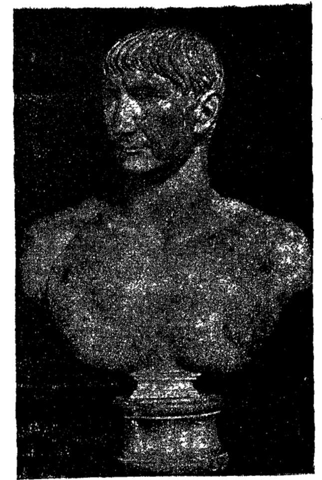
٤ — انتشرت فى هذه الفترة الحكومات الذاتية فى المدن ، وأخذت تحل محل الأنظمة الأولية المفككة ، فظهرت الامبراطورية الرومانية كمجموعة كبيرة من المجالس البلدية الحرة ، ترتبط بعضها ببعض الحكومة المركزية ، وتوجد بينها روح الاتفاق والانسجام .

٥ — ارتقت الآداب وتقدمت الفنون ، وظهرت حركة نشاط فكرى ، تناولت الدين والفلسفة والقانون ، وفى عهد « هادريان Hadrian » أحد أباطرة هذه الفترة بدأت الحركة العظيمة التى توجت أخيرا بظهور القانون الرومانى .

٦ — ساد السلام فى الامبراطورية بشكل أكثر منه فى أى فترة أخرى ، وقد حدثت فى هذه الفترة بعض الحروب ، ولكن تكاد تكون كلها خارج الحدود .

٧ — كان الجيش فى عهد « تراجان Trajan » و « هادريان » أحسن الجيوش التى شهدتها الدنيا القديمة نظاماً ومهارة وأكثرها عددا ، وكانت جنوده تجمع من كل أنحاء الامبراطورية على اختلاف جنسياتهم ، ففرقة أسبانية مثلا كانت تقيم على الحدود الشرقية عند نهر الفرات ، وفريق من شبان وادى النيل قد يكلفون حراسة الحدود الشمالية ضد المغيرين من البرابرة الألمان لعدة سنين ، وكان هناك نظام بريد حربى يعم جميع أجزاء الامبراطورية ، فكان من السهل على الجنود أن يتصلوا بأهلهم ، على ما بينهم من مسافات بعيدة .





تراجان



عامود تراجان



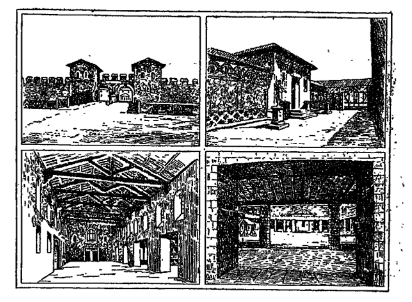
الامبراطور تراجان عند جسره الجديد على الدانوب



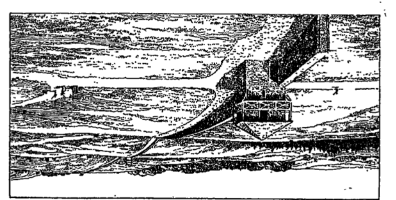
خطاب من ورق البردى معد للارسال



خطاب من جندى بالجيش الرومانى الى والده بمصر



حصن رومانى عند الحدود (وتبين الصور الأربع المدخل والثكنات)



حائط رومانى محصن على الحدود الجرمانية



جنديان رومانيان

وعند أهم المواقع على الحدود ، كانت توجد حصون كبيرة منظمة ، وبها ثكنات تحوى وسائل الراحة للضباط والجند على السواء ، لكى يقيموا فيها عندما تنتهى فترة حراستهم على الحدود ، وكانوا هناك دائمى العمل والنشاط ، وعلى استعداد دائم للظروف والمفاجآت ، فعلاوة على قيامهم بالتمرينات العسكرية ، كانوا يستخدمون فى عمل الطرق وبناء الجسور وأحواض الماء ، وتشييد المبانى العامة أو إصلاح حيطان الحدود .

٨ — الادارة الحكومية : وجه أباطرة هذه الفترة همتهم نحو إيجاد نظام حكومة قديرة ، وقد وفقوا فى ذلك إلى حد بعيد ، ونخص منهم بالذكر الامبراطور « هادريان » الذى أبطل طريقة إسناد الوظائف إلى المعتوقين ، وأوجد نظاما إداريا محكما حبب إلى الأحرار وأفراد الطبقات العليا أن ينخرطوا فى سلك الوظائف المدنية الحكومية ، واستطاع أن يوجد عدداً وفيراً من الحكام الصالحين الخبيرين ، لإدارة دفة الأمور فى المصالح المختلفة .



هادريان

وأعظم التغييرات شأنا إلغاء نظام الالتزام لكثرة مساوئه ، والاستعاضة عنه بنظام الجباة من موظفى الحكومة ، الذين أصبحوا يجمعون الضرائب من جميع أنحاء العالم الرومانى ، لتوريدها إلى خزينة واحدة ، هى خزينة الامبراطورية .

وفوق ذلك أصبح الناس فى جميع أجزاء الامبراطورية خاضعين لقوانين واحدة ، وذلك أن المحامين فى روما فى تلك الفترة كانوا ذوى عقول قانونية ناضجة ، فاستطاعوا أن يوسعوا فى قانون مدينة روما ، حتى جعلوه يناسب حالات العالم الرومانى بأجمعه ، وبذلك وضعوا الأسس لعمل مجموعة قوانين امبراطورية . وهى أعظم ثمرة أنجبتها العبقرية الرومانية ، وكانت هذه القوانين فى روحها عادلة ملائمة رحيمة ،

وكان لهذه القوانين أثر واضح فى توحيد سكان جميع أجزاء الامبراطورية ، وتكوين أمة واحدة منهم ، لأنهم لم يصبحوا حينئذ فى نظر القانون أمماً مختلفة ، وإنما رعايا دولة عظيمة واحدة ، يتمتعون جميعاً تحت رعايتها بالعدل والنظام والقانون ، وفى الوقت نفسه تركت للمدن القديمة قوانينها التى تمتعت بها زمناً طويلا ، مادامت لاتتعارض مع مصالح الامبراطورية .

عوامل ضعف الامبراطورية

فى نفس الفـــترة

لم يلبث أن انقضى عهد الرخاء والأمن الذى تصفحنا أهم مظاهره ، ودخلت الامبراطورية بعد ذلك فى عهد سادت فيه الاضطرابات والحروب الداخلية وهجمات البرابرة ، مما أفضى فى النهاية إلى سقوط الامبراطورية الرومانية ، وهو حادث لانستطيع أن ننسبه إلى كارثة فجائية ، إذ لاتقترن هذه الخاتمة بحادثة فردية أو ثورة دامية أو موقعة حربية ، ضعضعت من قوة الامبراطورية ، وإنما ترجع إلى عدة عوامل مختلفة ، ويمكن تتبع ظهورها وتطورها فى عصر الرخاء والطمأنينة ، فعلى الرغم من مظاهر العظمة والثراء والسكينة التى كانت تبدو فى هذا العصر ، ظهرت هناك عوامل كان لها أثرها الخطير فى ارتباك حالة الامبراطورية ثم سقوطها ، وإليك أهم هذه العوامل : —

١ — كانت الحكومة حسنة القصد فى أعمالها ، التى أتت بخير الثمرات للامبراطورية ، ولكنها مع ذلك كانت حكومة مطلقة ، فلم يكن لروما ذاتها شىء من الحرية فى شكل حكومة ذاتية . أما المدن الأخرى فى الامبراطورية فقد رأينا أنها منحت حريات واسعة بانشاء حكومات ذاتية فيها ، غير أن أباطرة هذه الفترة اعتدوا على هذه الحريات ، ولو أن ذلك حدث بقصد حسن ، فقد اتبعوا طريقة تعيين موظفين امبراطوريين ليشرفوا على إصلاح الارتباكات المالية فى المدن ، ويمثلوا سلطة الامبراطور فيها ، وكانت هذه الخطوة بداية لسلسلة من الخطوات تمت فى غضون قرن ونصف ، وقضت على حريات المدن .

وعلاوة على ذلك لم تكن حرية الكلام مباحة ، ولم يملك أحد حق عمل شىء فى الامبراطورية من تلقاء نفسه ، بل كل ما يعمل كان تنفيذاً لارادة الامبراطور من غير نظر إلى رغبات الشعب وحاجاته .

كذلك نرى أن نظرية القانون الرومانى فى شكلها الأخير ، ترمى إلى أن القانون هو عبارة عن تنفيذ إرادة الامبراطور ، وهكذا تكشف لنا الامبراطورية عن حكومة مطلقة كاملة ، ونرى فى التاريخ أن أمثال هذه الحكومات عرضة للسقوط الفجائى مهما كانت صالحة فى بعض العهود .

٢ — إن الطريقة الجديدة التى اتبعت فى تكوين الجيوش، جعلتها غير قاصرة على سكان روما وإيطاليا ، فأصبحت الأقاليم تغـذى الجيوش بالعدد الأكبر من الجنود ، الذين عهدت إليهم مهمة الدفاع عن الحدود كما رأينا ، وقد خدم هؤلاء الجند روما بولاء وإخلاص ، إلا أنهم لم ينسوا أنهم ليسوا إيطاليين .

٣ — لجأ الرومان إلى استخدام البرابرة فى جيوشهم ، فاذا ماعاد هؤلاء إلى أوطانهم بعد خدمة طويلة، علّموا مواطنيهم ماعرفوه من خطط الرومان الحربية، وما تعلموه من طرق قتالهم واستعمال أسلحتهم ، وكان هؤلاء البرابرة بعد ذلك عدواً خطراً على الرومان ، لأنهم قاتلوهم بأسلحتهم وطرقهم الحربية ، وفى النهاية قضوا على سلطتهم ، وهكذا علّم الرومان أعداءهم كيف يتغلبون عليهم ، وهى ظاهرة كثيراً ما نصادفها فى التاريخ .

٤ — كان عدد كبير من سكان الامبراطورية عبيـداً ، ولـكن مركزهم تحسن كثيراً فى هذا العهد ، بصدور بعض القوانين لهذا الغرض ، فأخذت طبيعة نظام الرق تتغير ، وأصبحت الدلائل تدل على أن مصيره الالغاء الـكامل ، غير أنه لا يفوتنا أن سكانا أصلهم من العبيد لا يهتمون كثيراً بالمحافظة على كيان الدولة ، وهو ماحدث فى الدولة الرومانية .

٥ — ظهرت فى هذه الفترة آراء فلسفية، كان لها أثرها فى تفكير الطبقات المتعلمة، كما ظهرت حركة دينية أدت إلى اختلاف الطوائف والتنازع فيما بينها ، وفوق ذلك كان هناك نزاع شديد بين الأباطرة ونظام الـكنيسة المسيحية .

حالة الامبراطورية فى القرن الثالث

ساءت حالة الامبراطورية كثيراً فى القرن الثالث ، وزادت فيها الفتن والاضطرابات ، وتزعزعت أركانها ، وإليك أهم المظاهر التى سادت هذا القرن :

١ — من أخطر مظاهر هذا العصر إقطاع الجند الأرض ، والسماح لهم بزراعتها والزواج والإقامة مع أسرهم خارج الثكنات ، إذ فقدوا بمضى الزمن روح النظام ، ووقفوا

على جوهر قوتهم وسطوتهم فى عهد اضمحلت فيه القوى ، وأصبح ارتباطهم بالجهة المقيمين فيها وثيقاً ، ولذلك كان من الصعب على الأباطرة الذين جاءوا بعد ذلك أن ينقلوهم من تلك الجهات إلى جهــات أخرى من الامبراطورية ، تكون فيها الحاجة ماسة لوجودهم ، ولذلك اضطروا إلى تكوين جيش قائم بايطاليا ، أخذ عدد البزابرة فيه فى الازدياد ، وأصبح من النادر وجود الرومانى المدنى « Citizen » فى الجيش ، واختفت الأنظمة الحربية الرومانية ، ووكل الدفاع عن الامبراطورية إلى هذه الجماعات ، التى كان اعتمادها على الشجاعة والوحشية لا على النظام ، فضاع بذلك تفوق روما الحربى.

ومما زاد الحالة سوءاً عدم وجود نظام ثابت للوراثة ، ينتقل به الحكم من امبراطور إلى آخر فى هدوء وولاء ، إذ بدأ الجند يتدخلون فى هذا الأمر الخطير ، ويعينون امبراطوراً جديداً كلما حانت لهم الفرصة بموت الامبراطور القديم ، وامبراطور هذا حاله لن يكون موضع احترامهم ، واذا ما حاول أن يخضعهم للقوانين وروح النظام عزلوه وولوا آخر مكانه ، وبذلك أصبحت السلطة العليا للدولة فى يد هؤلاء الجنود المرتزقة .

٢ — ضعفت الحكومة المركزية ضعفاً تاماً ، إذ أصبح أولو الأمر فى روما عاجزين عن التسيطر على الجيوش وحماية الحدود ، بل وعن القيام بأعمال الحكومة العادية ، ونتيجة ذلك أن استقلت أجزاء مختلفة من الامبراطورية بحكم نفسها ، والدليل على حدوث هذه الظاهرة أن البعض كانوا يطلقون أحياناً على هذا العصر أنه « عصر الثلاثين مغتصباً » ، والواقع أنه لم يكن هناك فى أى عصر من هذه العصور ثلاثون حكومة منفصلة ، وإنما أوردنا هذا التعبير للدلالة على انحلال الجمهورية وانقسامها إلى أجزاء كثيرة منفصلة .

٣ — تعددت غارات البرابرة على أملاك الامبراطورية وأخذوا ينهبون أقاليم كانت فى مأمن من أى عدو لمدة قرون .

٤ — أصبحت الحالة المالية سيئة للغاية ، إذ أصاب الخمول الحياة المالية والحركة الصناعية والتجارية فى المدن ، فسارت فى سبيل الاضمحلال ويرجع ذلك إلى أن قوة الشراء فى الأرياف ، ضعفت لقلة من كان لديهم الأموال من سكانها ، فتكدست البضائع فى المدن ، وأغلق الكثير من المصانع ، وأصبح عــدد كبير من طبقة الصناع بلا عمل ، فانضموا إلى صفوف الفقراء فى المدينة وزادوا فى عددهم .

ومن العوامل الهامة التى أثرت فى الحياة المالية أثراً سيئاً ، عدم وجود المعادن الثمينة لسك النقود ، وقد نضب معين كثير من مناجم الذهب والفضة القديمة ، التى كانت حول البحر الأبيض المتوسط ، وساعد على قلة كمية المعادن الثمينة قيمة ما كان يستهلك منها فى

الاستعمال ، وما يضيع فى البحار بسبب غرق السفن ، وما يخزنه الأفراد ، ثم المبالغ الطائلة التى كانت تدفع ثمنا لبضائع تشترى فى الهند والصين ، أو تعطى هدايا للبرابرة من الجرمان . وبإزاء ذلك اضطر الأباطرة لخلط النقود بمعادن رخيصة ، فانخفضت قيمة النقد ، وكان الأباطرة لا يجدون نقودا كافية لدفع مرتبات رجال الجيش ، فساعد ذلك على الإخلال بنظام الحكومة وإفساد روح الجيش . ولم يلبث أن أصبح من المتعذر جمع الضرائب نقدا ، فاضطرت الحكومة إلى تحصيل قيمتها من الحبوب والحاصلات الأخرى . ولكى يحصل الأباطرة على الأموال الكافية لسد نفقات الحكومة والجيش ، لجأوا إلى فرض ضرائب جديدة ، ووزعوها بطريقة لاتدل على الحكمة ، إذ كانت تهدد بإيقاف الحركة التجارية والقضاء على ثروة الامبراطورية ، فأخذت الحكومة تواجه الموقف بزيادة عدد الموظفين والجباة زيادة أضحت عبئاً ثقيلا على كاهل الرجل العادى ، وأفسدت النظام الادارى الذى وضعه « هادريان » .

٥ — وضعت بعض القيود على حريات المدن فى القرن الثانى كما رأينا ، غير أن القرن الثالث شاهد تطورا قضى على الأنظمة الحرة وحولها إلى آلات للحكم المطلق ، فنرى أن موظفى الامبراطور أخذوا يسيطرون على موظفى المدن المنتخبين ، ولم يلبث أن أصبح هؤلاء أداة للحكومة المركزية تقوم هى بتعيينهم بدلا من أن تسمح بانتخابهم ، وأصبح المجلس المحلى لايتكون من أعضاء قد انتخبهم أهل المدينة ، ولكن من كبار الملاك الذين يسكنون بجوار المدن .

غير أن أسوأ الخطط أثراً ، كانت تلك التى بمقتضاها جعلت الحكومة الموظفين وأعضاء المجالس المحلية بالمدن مسئولين أمامها شخصياً عن دفع الضرائب الامبراطورية ، إذ أضحت هذه المناصب خطراً يخشاه الناس ويتحاشونه ، بعد أن كان شرفاً عظيما أن ينال الشخص أحدها ، ولذلك أصبح الناس يساقون إلى تقلدها أو الجلوس فى المجالس المحلية بالمدن بأوامر امبراطورية وبتهديدهم بدفع غرامات ثقيلة .

والواقع أن القضاء على حريات المدن ، ونظم حكوماتها وتجارتها ، يعتبر من أشد الأسباب خطورة لانحطاط ثروة الامبراطورية ورخائها .

الامبراطورية فى عهد دقلديانوس

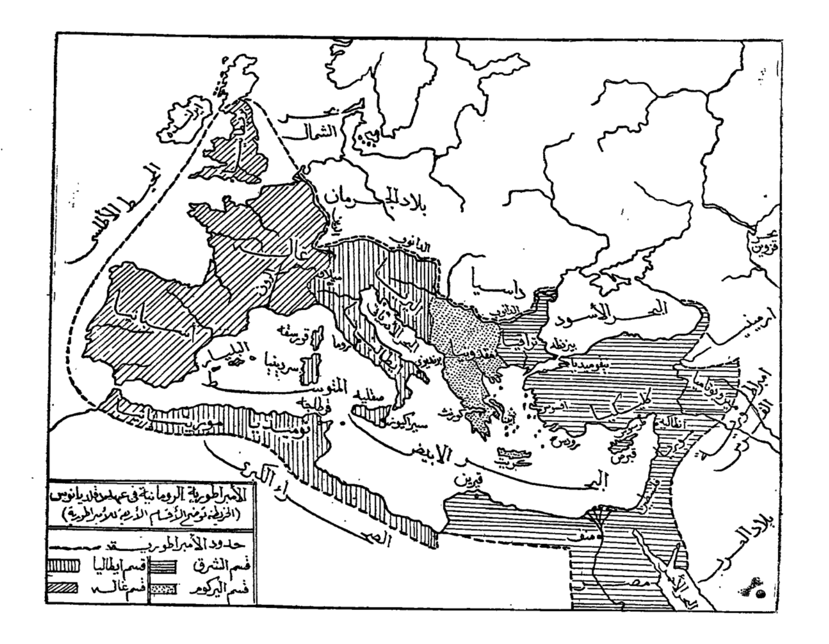
الحكم المطلق : فى عام ٢٨٤ نصب جند الدانوب قائدهم « دقلديانوس Diocletian » إمبراطوراً بطريقتهم المألوفة ، ولم تبد فى أول الأمر أهمية هذا العمل ، فربما كان الامبراطور

الجديد يمر أمامنا كما مر غيره فى خلال القرن الثالث، دون أن يترك أثرا هاما فى الدولة ، غير مواصلة القلاقل وعدم انقطاع سلسلة الاضطرابات فى أنحاء الامبراطورية ، ولكنه برهن على أنه يختلف عن أولئك ، وبذلك بدأ بتوليته عصر جديد فى حياة العالم الرومانى ، فقد كان جندياً قديراً ناجحاً استطاع أن يلم شعث الامبراطورية ويعيد لها وحدتها ، غير أن أهمية اسمه فى التاريخ لا ترجع إلى أعماله الحربية ، بقدر ما تنسب إلى تغييراته السياسية وسياسته الدينية ، فقد كشف لنا بأعماله عن دراية سياسية نادرة ، إذ أدخل على حكومة الامبراطورية تعديلات لا تقل فى خطورتها عن تلك التى أدخلها « أغسطوس » ولو أنها تختلف عنها فى جوهرها وأغراضها ، فقد كان الاتجاه فى الدولة الرومانية منذ أن حكمها « أغسطوس » يسير باستمرار نحو إلغاء مظاهر الجمهورية وتثبيت مبادىء الملكية والحكم المطلق ، وكان من نصيب « دقلديانوس » أن وصل بهذه الاتجاهات الى نهايتها ، وأصبحت الامبراطورية فى عهده تحت حكومة مطلقة ، فقد قضى على كل سلطة للسناتو وجعل منه « مجلساً بلدياً » لمدينة روما ، وعلى أثر هذا التغيير اختفى السناتو من مسرح التاريخ ، وأصبحت سلطة الامبراطور مطلقة لا حد لها .

وما أن أصبحت سلطة الامبراطور سلطة حاكم مطلق شرقى ، حتى اتخذ لنفسه المظاهر الخارجية التى تلائم هذا النوع من الحكم ، فلبس التاج وارتدى الملابس المزينة باللآلىء والأحجار الثمينة ، وجلس على العروش الفخمة ، وأحاط نفسه بطائفة من الخدم والحاشية ، وإذا ما مثل بين يديه أى شخص حتى من أكبر وزرائه خر ساجداً أمامه ، واتخذ لنفسه لقب اللورد والإله ، وكان سكان كل إقليم يحترمون آلهتهم الخاصة دون تدخل من الحكومة ، ولكن كان من الواجب عليهم أن يقدسوا رأس الدولة وهو الامبراطور كآله . ومن المحتمل أن الامبراطور لم يلجأ إلى هذه المظاهر والعظمة الإلهية وحواشيها بدافع الغرور ، وإنما بدافع سياسى ، هو أن يحيط العرش بقداسة ترفع الجالس عليه فى نظر الجند إلى مركز سام لايدركون كنهه ، وبذلك يقدمون له الخضوع التام عن طيب خاطر ، وقد بقيت هذه المظاهر الجديدة دون تغيير جوهرى فيها لمدة ألف سنة . ومهما كان الدافع لذلك ، فاننا نلاحظ أن النزاع الطويل الذى شهدناه لعدة قرون فى سبيل الديموقراطية انتهى بانتصار الحكم المطلق .

تنظيم الاداة الحكومية

التنظيم الادارى : أعلنت فارس العداء للامبراطورية ، فقاد دقلديانوس الجيوش ضدها ، اضطره ذلك الى الإقامة معظم وقته فى الشرق، فى مدينة « نيقوميديا » بآسيا الصغرى ،


الأمبراطورية الرومانية فى عهد قلديانوس
(الخريطة توضح الأقسام الأربعة للأمبراطورية)
حدود الأمبراطورية
قسم الشرق
قسم ايطاليا
قسم اليركوم
قسم غالة
المحيط الأطلسى
الشمال
بلاد الجرمان
الدانوب
داسيا
البحر الأسود
ارمينيا
قزوين
تراقيا
بيزنطه
نيقوميديا
مقدونيا
كورنث
رودس
قبرص
انطاكيه
البحر الأبيض
المتوسط
صقلية
سيراكيوز
قرطاجه
روما
كورسيكه
سردينيا
البليار
نوميديا
قورين
منف
مصر
بلاد العرب

فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أنه لم يستطع أن يهتم بشئون الغرب الاهتمام اللازم، فعين امبراطورا آخر ليشاركه فى الحكم ويهتم بشئون الغرب . ويكون مقره مدينة «ميلان» بايطاليا ، وأصبحت كل القرارات الحكومية فى الغرب أو الشرق تحمل إمضاء الامبراطورين . ومما هو جدير بالذكر أن دقلديانوس لم يكن يقصد بعمله هذا تقسيم الامبراطورية ، ولو أن منطق الحوادث أفضى فى النهاية إلى تقسيمها إلى امبراطوريتين ، شرقية وغربية .

ولكى يمنع وقوع حرب أهلية عند موت الامبراطور ، لجأ إلى وضع نظام يكفى فى نظره إلى نقل السلطة من الامبراطور إلى خلفه فى سلام ، فأطلق على نفسه وعلى زميله الامبراطور لقب «أغسطوس» ، وعين لكل امبراطور نائباً بلقب «قيصر» ، ووضع النظام على أنه عند موت أحد الامبراطورين أو استعفائه يحل محله أحد القيصرين ، وبهذه الطريقة أصبح العالم الرومانى فى الواقع تحت حكم أربعة أباطرة .

ولكى يكون الأشراف على شئون الامبراطورية دقيقاً ، قسمت أربعة أقسام كبرى ، يحكم كلا منها حاكم عظيم يسمى « Prefect » ، ثم قسمت هذه بدورها إلى أقسام أصغر منها يحكم كلا منها فى الغالب حاكم يسمى « Vicar » ، وبقى كل إقليم يديره حاكم « Governor » . وكان يشرف على شئون هذه الأقاليم عدد كبير جداً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ونوع أعمالهم ، مع الفصل بين السلطات المدنية والعسكرية .

النظام المالى : لاشك أن زيادة عدد الموظفين أدت إلى تحسين فى الإدارة ، ولكنها مع الأسف زادت العبء المالى الثقيل الذى كان على كاهل دافعى الضرائب . وبعد هذه الفترة بزمن قليل ، قيل فى شىء كثير من المبالغة ، إن عدد دافعى الضرائب كان أقل من عدد الذين يعيشون عليها . والواقع أن العبء المالى الذى نجم عن هذا التنظيم الواسع كان ثقيلا مرهقاً ، إذ كان من الضرورى دفع مرتبات هذا العدد الهائل من الموظفين ومن رجال الجيش ، وسد النفقات الكثيرة التى يتطلبها البلاط الامبراطورى ، الذى أصبح أربعة بعد أن كان واحداً ، وبذلك أصبحت الحالة المالية سيئة وزادت الضرائب قيمة ونوعا .

واضطرت الحكومة أمام ندرة النقود أن تقبل الحبوب وغلات الأرض من دافعى الضرائب ، وبذلك أصبحت الضرائب مجرد جزء من حاصلات الأراضى ، وهكذا لجأت الامبراطورية إلى اتباع نظام أولى كان متبعاً منذ آلاف من السنين فى الشرق . وفضلا على ذلك أصبحت العادة فى ذلك الوقت أن تضطر الحكومة جماعة من الأغنياء فى كل مدينة أن يصبحوا مسئولين أمامها عن دفع جميع الضرائب المطلوبة فى كل عام ، وإذا حدث أى عجز فى القيمة المقررة ، كان على هؤلاء الأغنياء أن يسدوا العجز من ثروتهم الخاصة ، وكان فى هذا

القضاء على ثروتهم ، ولذلك ضعف الدافع لأصحاب الأعمال على العمل والجد وإنماء الثروة .

وبإزاء هذه الخطة المالية السيئة ، أخذ كثير من أصحاب الأراضى يهجرون أرضهم سراً ، ويحترفون الشحاذة أو يعيشون عيشة اللصوصية والإجرام ، كما بدأ أصحاب الأعمال من الطبقة الوسطى يهجرون أعمالهم . ولكى يدرأ « دقلديانوس » عن الامبراطورية هذا الخطر حاول أن يلزم كل طبقة بالاستمرار فى عملها ، فأصدر القوانين لمنع أى رجل ترك أرضه أو عمله ، وكانت الحكومة فى بعض الأحوال تضطر الابن أن يحترف صناعة أبيه ، وحاولت أن تسيطر على كل كبيرة وصغيرة ، وبذلك قضت على الحرية ، وأصبحت إرادة الامبراطور هى القانون .

الجيش : أعيد تنظيم الجيش بعناية ، ومنذ ذلك الوقت قسم ثلاثة أقسام أساسية :

١ — القسم الأول ، وكان فى الأصل عبارة عن حرس السراى ، غير أنه أخذ يزداد فى الأهمية وينمو فى العدد ، حتى وصل إلى ثمانين ألف رجل ، وأصبحت مهمته حماية قلب الامبراطورية .

٢ — القسم الثانى ، وهو جزء من الجيش كانت مهمته الدفاع عن حدود الامبراطورية .

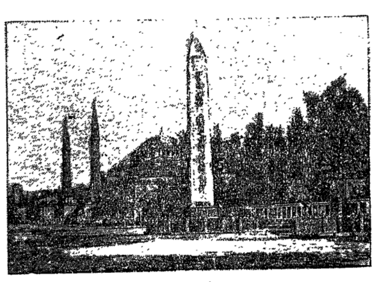
٣ — القسم الثالث ، وهو قوة من الجيش من نوع جديد ، وهى قوة متحركة ، مكانها بين مركزى إقامة القسمين السابقين ، ومهمتها الخاصة مقاتلة أعداء الامبراطورية من البرابرة الذين يستطيعون اختراق الحدود .

دقلديانوس والمسيحية : كان دقلديانوس وثنيـاً ، ومع ذلك لم يظهر عداء للدين الجديد فى أوائل حكمه ، ولكنه فى أواخره دخل فى نزاع شديد مع الكنيسة ، لتشتيت شملها والقضاء على هذه القوة الجديدة ، والواقع أن الدافع له على ذلك لم يكن كراهيته لمبادىء المسيحية ، وإنما شعوره بأن نظام الكنيسة سيصبح قوة تناهض الامبراطورية نفسها ، ومن الضرورى إخضاع هـذه القوة الجديدة ، ولكنه رغم مجهوداته الكبيرة فى هذا السبيل فشل فى غرضه .

خلفاء دقلديانوس وسقوط الامبراطورية : وفى عام ٣٠٥ تنازل دقلديانوس عن العرش ، وبقى فى عزلة من ٣٠٥ إلى ٣١٣ يقاوم كل محاولات ترمى إلى إرجاعه مرة أخرى إلى ميدان السياسة والحرب ، وشهد وهو فى عزلته انهيار المظاهر الخارجية لمشروعه الجديد ، فقد بقيت أنظمته الادارية صالحة لمدة قرون ، ولكن تقسيمه السلطة بين امبراطورين وقيصرين لم يكن نظاما عملياً ، ولذلك انهار سريعاً ، ولم يحل دون حدوث الفتن والاضطرابات والنزاع على السلطة ، واستمرت هذه الحالة المضطربة حتى استطاع « قسطنطين Constantine » أن ينصب نفسه فى عام ٣٢٤ امبراطوراً على امبراطورية متحدة ، وكان جنديا قديرا ، وإداريا حازما ، يشبه

أغسطوس من عدة وجوه ، ولو أن الظروف التى وجد فيها كانت أشد خطورة ، والمشا كل التى واجهها كانت أ كثر صعوبة ، من تلك التى واجهت أغسطوس فى عهده .

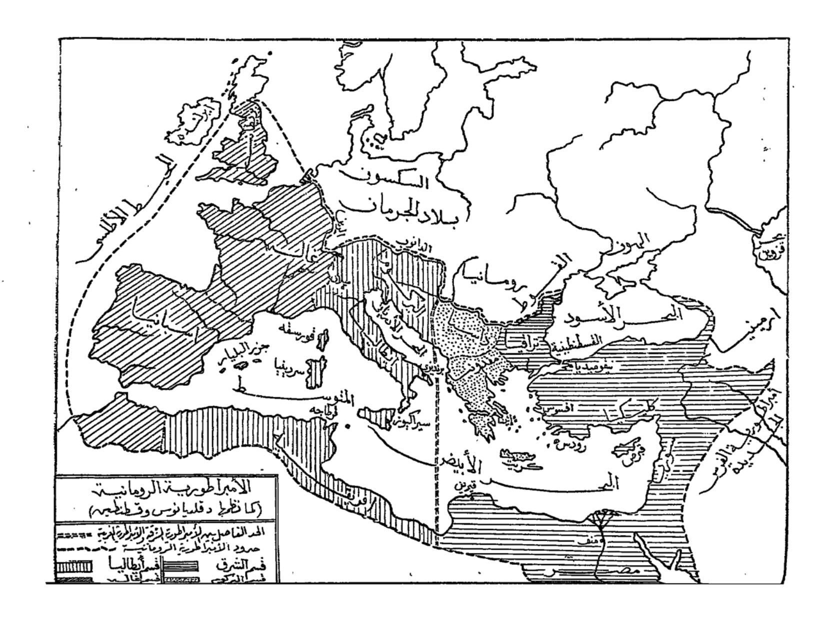
لم « قسطنطين» شمل الامبراطورية ، ومن أهم أعماله تأسيس مدينة « القسطنطينية » ، مكان مدينة « بيزنطه Byzantium » ونقل العاصمة من روما اليها ، وكان موفقا فى هذه الخطوة ، لأن العاصمة الجديدة كانت أنسب من القديمة من الوجهة الحربية والتجارية ، وقد



بعض الآثار القديمة بالقسطنطينية

أدت هذه الخطوة فى النهاية إلى تقسيم الامبراطورية إلى امبراطوريتين ، شرقية وعاصمتها القسطنطينية ، وغربية وعاصمتها « روما » ، ومما يذكر عن حكمه أنه كان عصر تسامح مع الديانة المسيحية التى اعترفت الامبراطورية بها من الوجهة القانونية عام ٣١١ .

وبعد عهده أخذت عوامل الضعف تتمكن من جسم الامبراطورية ، حتى سقطت الامبراطورية الرومانية الغربية عام ٤٧٦ على يد البرابرة من الجرمان ، وسقطت الشرقية عام ١٤٥٣ على يد الأتراك العثمانيين .


الأمبراطورية الرومانية
(كما نظمها دقلديانوس وقسطنطين)
الحد الفاصل بين الأمبراطورية الشرقية والأمبراطورية الغربية
حدود الأمبراطورية الرومانية
قسم أيطاليا
قسم الشرق
السكسون
بلاد الجرمان
الدانوب
رومانيا
القوط
الهون
البحر الأسود
أرمينيا
القسطنطينية
تراقيا
نقوميديا
أفسوس
رودس
قبرص
كريت
البحر الأبيض المتوسط
قرطاجه
سيراكوز
سردينيا
جزر البليار
أسبانيا
المحيط الأطلسي
أفريقيا
قيرين
منف
مصر
برنديزي
البحر الأدرياتي

القانون الرومانى

تمهيد : إن عصر «جستينيان Justinian» عصر حافل بجسام الحوادث فى الداخل والخارج ، وفى السلم والحرب على السواء ، ولكن العالم الحديث لا ينسى اسمه قط كمشرع ومنظم للقانون ، فقد وجد قانون الامبراطورية الرومانية فى حالة سيئة من الفوضى ، وكان يتكون من مجموعتين معروفتين فى العادة باسم القانون القديم والقانون الجديد ، فبادر باصلاح الحالة.

القانون القديم : وكان القانون القديم يتكون من (١) كل القوانين التى صدرت فى عهد الجمهورية وفى أوائل عهد الامبراطورية وكان معمولا بها حتى عصر جستينيان . (٢) قرارات السناتو الصادرة فى أواخر عهد الجمهورية وفى أثناء القرنين الأولين من الامبراطورية (٣) كتابات كبار رجال القانون فى أواخر عهد الجمهورية وعهـــد الامبراطورية ، وكانت هذه الكتابات كثيرة للغاية ، متعددة النواحى ، تتألف منها مجلدات ضخمة ، وكانت نفقات هذه المجموعات كبيرة لدرجة أن رجلا متوسط الحال لم يكن ليستطيع أن يشترى جزءا كبيرا منها ، بل إن المكتبات العامة نفسها لم تكن لديها مجموعات كاملة من هذه القوانين .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الكتابات صدرت عن مؤلفين مختلفين ومستقلين ، يعبرون عن آرائهم الخاصة ، لجاء بها كثير من المتناقضات ، وكان رجال القضاء يقاسون كثيرا من ضخامة هذه المجموعات القانونية ، ومن كثرة الآراء وتشعبها واختلافها على النقطة الواحدة .

القانون الجديد وتنقيحه : أما القانون الجـديد فكان عبارة عن قرارات الأباطرة التى صدرت فى أواسط عهد الامبراطورية وأواخره ، ولم تكن حالتها خيراً من حالة الأخرى ، بل كانت تشوبها المساوىء التى عـددناها ، وكانت بادية للعيان منـــذ زمن طويل ، وحدثت بعض محاولات لاصـــلاح الحال ، غير أنه لم يتم شىء جدى حتى زمن جستينيان ، فعلى أثر توليه العرش عام ٥٢٨ عين لجنة من عشرة من كبار رجال القانون للنظر فى القرارات الامبراطورية (أى القانون الجديد) ، لأنها كانت أسهل من الأخرى ، وبدأت اللجنة عملها بالفحص عن جميع هذه القرارات واختيار ما له قيمة عملية منها ، وحذف المواد غير الضرورية والمتناقضة ، وترتيب المواد الهامة حسب تواريخ صـــدورها ، ثم جمعها فى مجلد واحد . وانتهت اللجنة من عملها فى أربعة عشر شهرا ، وبهذا المجهود أنقصت المادة القانونية إلى حد محدود ، وزال عنها كثير من المتناقضات والتكرار ، وأصبحت ملائمة لمقتضيات عصر جستينيان ، وفى عام ٥٢٩ صدرت هذه المجموعة القانونية المسماة « Codex » رسميا ، وألغيت جميع القرارات الامبراطورية التى لم تدون فيها .

تنقيح القانون القديم : إن نجاح هذه التجربة شجع الامبراطور على أن يحاول تبسيط القانون القـــديم وتنظيمه ، وهو أكثر صعوبة من المشروع الأول ، وفى ديسمبر ٥٣٠ عين لجنة جديدة من ستة عشر محاميا من أشهر المحامين ، لاختيار أصلح المواد القانونية وأكثرها دواما وملاءمة لحالة الانسان ، على ألا يكون فيها تناقض أو إبهام ، أو تعارض مع مواد المجموعة المنقحة الأخرى «Codex» ، وقامت اللجنة بعملها خير قيام وبسرعة تدعو إلى الاعجاب ، إذ أتمت عملها وصدر به قرار امبراطورى فى ديسمبر ٥٣٣ ، وألغى جستينيان جميع القوانين التى لم ترد فيه وفى المجموعة الأخرى ، وقد أطلق على المجلد اللاتينى اسم «Digest» وهو خير كتاب قانون ظهر فى العالم ، سواء بالنظر إلى مادته أو إلى أثره العظيم فى العالم ، وإنه حقاً مجهود يدل على عبقرية الرومانيين القانونية ، وقد سمح الامبراطور بترجمته إلى الأغريقية على أن تكون الترجمة حرفية ، وأسوأ شىء فيه عدم ترتيبه ترتيباً علمياً .

كتاب ثالث: وبجانب هذين العملين العظيمين ، كانت الضرورة تحتم وجود كتاب ثالث ، يكون عبارة عن كتاب أولى للمبتدئين فى دراسة القانون ، ويشمل مبادىء القانون العامة بشكل بسيط مختصر ، وقد تم عمله وصدر كقانون له صبغته الشرعية الكاملة قبل إخراج المجلد اللاتينى « Digest » السابق الذكر .

مراجعة القانون الجديد : كذلك أمر الامبراطور بإعادة النظر فى القانون الجديد «Codex» ، الذى صدر فى عام ٥٢٩ على ضوء ما جد من قرارات وقوانين ومسائل هامة ، وألف لجنة لهذه الغاية انتهت من عملها فى أشهر قلائل ، وفى نوفمبر ٥٣٤ أعلنت المجموعة المراجعة وأعطيت قوة القانون ، وأصبحت هى المعتمدة وألغيت القديمة .

الباسيليكا : وبقيت مجموعة جستينيان القانونية ، مع إضافات قليلة من قرارات خلفائه من الأباطرة ، أهم كتاب للقانون فى العالم الرومانى حتى عهد الأسرة المقدونية ، عندما وضع نظام جديد اعتمده ملوك هذه الأسرة فى آخر القرن التاسع ، وهو معروف باسم « باسيليكا the Basilica » . والمجموعة الجديدة كتبت بطبيعة الحال باللغة الأغريقية ، وتحتوى على أجزاء من مادة الـ Codex و الـ Digest مندمجة بعضها فى بعض ، ومن قرارات أخرى صدرت أيام جستينيان أو بعد حكمه . أما فى الأقاليم الغربيـــة التى كانت قد انفصلت عن الامبراطورية انفصالا تاماً قبل نشر « الباسيليكا » ، فكان المعتمد هو القانون الذى تركه جستينيان ، غير أن نسخ هذا القانون كانت نادرة الوجود ، ولم تتجدد دراسته إلا منذ آخر القرن الحادى عشر .

أثره في التـــاريخ

القانون الروماني والنهضة : لما سقطت الامبراطورية الرومانية الشرقية فى أواسط القرن الخامس عشر، نجم عن سقوطها أن هاجر كثير من علمائها من القسطنطينية غرباً ، إلى إيطاليا وفرنسا ، وحملوا معهم ذلك التراث القديم من الآداب والفنون والقوانين البيزنطية ، وهى التى أدت فى النهاية إلى ذلك الانتعاش العام، والتطور والتقدم فى النشاط العلمى بأوربا ، المعروف باسم «النهضة الأوربية الحديثة «Renaissance» ، التى أثرت أثراً مادياً كبيراً فى التاريخ الحديث وجددت بجراه . وكان لدراسة القانون الرومانى ، والمجموعة الرومانية الأصلية ، نصيب فى العوامل التى أدت إلى تقدم العلوم بعد سقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية : ولكن مع ذلك لا ننسى أن دراسة قانون جستنيان، كانت قد استؤنفت فى إيطاليا قبل ذلك الوقت ، فني عام ١١٢٠ أنشئت مدرسة الحقوق الشهيرة فى « بولونا Bologna » وجذبت شهرتها عدداً كبيراً من الطلبة اليها من جميع أنحاء أوربا ، وساعدت على انتشار الرغبـــة بين النـاس فى دراسة القانون الرومانى الأصلى ، ووسعت معلوماتهم فى هذا السبيل . والواقع أن الفضل فى إحياء دراسة المجموعات القانونية الرومانية الأصلية يرجع إلى مدينة «بولونا» ، التى انتشرت منها هذه الدراسة والمعلومات القانونية إلى أوربا الحديثة .

وإن معرفة الناس للقانون الرومانى لم تمح كلية فى أى وقت من الأوقات فى إيطاليا، بالرغم من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد البرابرة ، فانها بقيت فى إيطاليا وفى بلاد غالة بتأثير سلطة الكنيسة وبالمزايا الحقيقية لنفس النظام ، بالرغم من وجود القانون الرومانى البربرى ، « Romano- Barbarian Law » ، وعندما تجددت دراسة القانون الرومانى فى إيطاليا فى القرن الثانى عشر ، وتأسست مدرسة الحقوق فى « بولونا » اتخذ قانون جستنيان، لا القانون الغوطى «Gothic Code» ، أساسا لدراسة القانون الرومانى ، وعلى هذا الأساس بنيت دراسته العلمية الحديثة .

ومن القرن الثانى عشر إلى آخر القرن الخامس عشر ، كانت دراســـة القانون العلمية محصورة غالبا فى مدارس إيطاليا ، ولكنها بعد ذلك تعدت مدارس إيطاليا إلى مدارس فرنسا والأراضى المنخفضة وأسبانيا وألمانيا .

القانون الرومانى والعصر الحديث : إن أهمية القانون الرومانى كموضوع للدراسة والتربية القانونية ، تنحصر قبل كل شيء فى أنه أساس الأنظمة القانونية فى معظم ممالك أوربا الحديثة ،

وفى أنحاء أخرى من العالم ، يبعد بعضها عن بعض بعداً شاسعا ، كما هو الحال مثلا فى كندا وسيلان وجنوب أفريقية .

والقانون الرومانى الحديث ، وهو عبارة عن تطبيق مبادىء « الديجست Digest » على ظروف العصر الحديث ومقتضياته ، يطابق القوانين الفرنسية التى أثرت فى تطور القانون الرومانى ، لافى أوربا فقط ، بل فيها ، وفى أجزاء أخرى من العالم كمصر واليابان .

وإن إمكان تطبيق مبادىء القانون الرومانى فى أحوال مختلفة وظروف وعصور متباينة ، هو الذى جعله مقبولا فى أنحاء أوربا فى العصور الوسطى ، وهو الذى يشرح السبب فى أن أوربا فى الوقت الحاضر لاتزال خاضعة فى أغلب الأحوال لقواعده ومبادئه .

وقد وصف « سير هنرى مين Sir Henry Maine » قانون نابليون بأنه عبارة عن مختصر مواد القانون الرومانى ، التى كان معمولا بها فى فرنسا فى زمنه ، بعد أن تخلصت مما كان مختلطا بها من نظم الأقطاع ، ومع ذلك فكانت هذه المواد تؤخذ ومعها إضافات وتفسيرات بقلم بعض فطاحل رجال القانون الفرنسيين .

ولو أن الامبراطورية الرومانية انتهى عهدها منذ قرون طويلة ، وأصبحت فى عداد امبراطوريات الماضى الميتة ، إلا أن روما القديمة ، وروما الامبراطورية ، لا تزال تتحدث إلى العالم الحديث بقانونها وأنظمتها القانونية ، وتؤثر فى أحواله ومصيره من هذه الناحية أثراً حقيقياً ، ولو أنه غير مباشر .



النظـــم الاســـلامية

الخـــلافة

تمهيد : فى شبه جزيرة العرب ، فى القرن السابع للميلاد ظهر الدين الاسلامى الحنيف على يد سيد المرسلين سيدنا محمد ﷺ ، وقام النبى بالدعوة إلى الدين الجديد وتثبيت دعائمه ، ونزل القرآن الكريم ، وفيه الشرائع والمبادىء التى فرضت على المسلمين ، فكانت مهمة النبى من هذه الناحية مهمة القائم بالتشريع ، يفهم الناس معنى القرآن ، ويشرح لهم ما غمض عليهم منه بأحاديثه النبوية ، وبذلك أصبح القرآن والأحاديث دستور الأمة العربية من ذلك الحين ، وكانا كذلك بالنسبة للأمم التى أخضعها العرب لسلطانهم .

أما النتيجة الأخرى لظهور سيدنا محمد ، فهى النتيجة السياسية ، وهى تكوين أمة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وقام النبى بالاشراف على الأمة الناشئة من هذه الوجهة خير قيام ، ووضع أسس المبادىء العامة لسياسة الدولة ، فمن المعلوم أن العرب لم يكونوا أمة واحدة من قبل ، ولذلك لم يكن لهم نظام موضوع ، حتى يصبح من الممكن تحويره وادخال تحسينات عليـــه تجعله ملائماً للحالة الجديدة ، وكان على مؤسس الدولة أن يوضح الأسس الضرورية ، فيضع القواعد ويسن القوانين ، ويوضح النظم الادارية ، ويوجه السياسة العامة ، كلما جد جديد . واقضى الأمر مواجهته بتصرف حميد .

مات النبى والكل واجمون ، فقد جاء موته صدمة عنيفة غير منتظرة ، وكان لذلك أثر فى حال المسلمين عظيم ، إذ ارتد عن الاسلام الكثيرون لأنهم كانوا حديثى عهد به ، ولم يكن قد تمكن من قلوبهم ، وقام آخرون يتدبرون الأمر ليواجهوا الموقف الجديد . نظر هؤلاء فى الموقف ودرسوه ، ورأوا أن لابد للأمة من حاكم أعلى يسوسها ويتولى شئونها ويتدبر أمورها ، فيخلف الرسول فى هذه الناحية من مهمته ، لأن مهمته الأولى وهى التشريع الدينى قد انتهت بموته ، ولم يكن على الخلفاء من بعده إلا أن يسيروا على هدى القرآن وسنة النبى ، وهكذا نشأ مركز جديد ، ونظام من نظم الحكم ، اقتضته طبيعة الظروف ، ذلك هو ما يطلق عليه اسم « الخلافة » .

انتخاب الخليفة : استقر الرأى على انتخاب شخص يخلف رسول الله فى حكم الدولة ، ولكن من الذى يخلفه ، وما الشروط التى يجب توافرها فيه ، وما طريقة اختياره وانتخابه ، هذه مسائل بدت أمامهم جلاء عندما أقدموا على انتخاب الخليفة الأول ، وحاولوا حلها ، وكان الفريقان المتنازعان أول الأمر المهاجرون والأنصار ، يبغى الخلافة كل فريق لأحد

رجاله ، وقاموا يعززون آراءهم ويدلون بحججهم ، وحاول كل أن يستند إلى القرآن والسنة فى نضاله . والواقع أن كل فريق كان يتلمس الألفاظ أو العبارات تلمساً ليقوى بها حجته ، إذ الحقيقة الثابتة أنه لم يجىء فى القرآن قانون أو قواعد لاتباعها فى هذا الصدد ، كذلك لم يتعرض النبي للموضوع بوضع قواعد تتبع فى نظام الحكم ، وبجانب ذلك لم تكن هناك سوابق من هذا النوع فى تاريخ العرب حتى يمكن الرجوع اليها ، وهكذا تركت المسألة فى يد العرب ، ليحلوها بأنفسهم مجارين ظروف الأحوال ، وهكذا ترك النبى الأمر شورى بينهم ، لعلمه بطبيعة العرب وما قد يحدثه تنفيذ نظام موضوع من نزاع إذا لم يلائم رغباتهم وظروفهم ، وقد تتبدل الرغبات وتختلف الظروف .

لم يكن أمام العرب من سوابق مشابهة لهذا الموقف ، إلا انتخاب شيخ القبيلة ، وإن ما اتبع من طريقة فى انتخاب الخليفة الأول ، فيه شبه بما كان يتبع فى القبيلة عند انتخاب شيخها .

شروط الخلافة : أما الشروط التى يجب توافرها فى الخليفة فهى أربعة : العلم والعـدل والكفاية وسلامة الحواس ، وهى شروط أجمع الكل على قبولها مبدأ سليما ، ولكن زاد عليها بعضهم شرطاً خامساً ، وهو وجوب أن يكون الخليفة من قريش ، وكان هذا الشرط مثار نزاع بين الأنصار والمهاجرين ، فالأنصار لا يرون تخصيص بيت دون الآخر لانتخاب الخليفة منه ، ويستندون فى ذلك إلى قول رسول الله « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبـد حبشى كأن رأسه زبيبة » ، وكانوا يعتقدون أنهم أحق بالخلافة من المهاجرين ، لأنهم هم الذين نصروا النبى وأصحابه فى وقت الشدة وآووهم فى المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائهم من المشركين . وقد جاراهم فى هذا الرأى بعد ذلك الخوارج ، الذين يرون عدم حصر الخلافة فى أى بيت ، بل كانوا يرمون إلى نشر الفكرة القائلة بانتخاب الأصلح ، معززين رأيهم بوجود فكرة الاخاء والمساواة فى الإسلام ، وبقوله تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »

أما المهاجرون فيرون وجوب انتخاب الخليفة من قريش لأنها قبيلة النبى ، ولأنها أفضل القبائل دون منازع وأعظمها سطوة ، ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لقامت القبائل ينافس بعضها البعض ، ولاضطربت الدولة بالفتن الداخلية ، ويتضح ذلك جلياً من قول أبى بكر يوم السقيفة « إن هذا الأمر إن تولته الأوس نفسته عليهم الخزرج ، وإن تولته الخزرج نفسته عليهم الأوس ، ولا تدين العرب لغير هذا الحى من قريش » ، وفوق ذلك فهم يستندون إلى حديث شريف يقولون بصحته ، وهو « الأئمة من قريش » ، ويدافعون عن فكرتهم بأنهم أسبق العرب الاسلام ، وأنهم هاجروا مع النبى ، ثم دافعوا عنه واشتركوا فى قتال المشركين . ويتفق رأى العلامة ابن خلدون مع

الرأى الأخير، لأنه يرى أن للعصبية اهمية عظمى وأثراً كبيراً فى شخصية الخليفة، وفى حسن سير أمور الدولة ، وهو يقول «إذا كان المسلمون قد خصوا قريشاً بالخلافة ، فما ذلك إلا لأنها هى التى تستطيع سوق الناس بعصا الغلب ، ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا ، تعترف لهم العرب بالتقدم ولا ينكرون عليهم الرياسة فيهم » ، غير أن ابن خلدون ساير المنطق فى إبداء رأيه ، فكان يرى أنه إذا ماعجزت قريش عن القيام بالمهمة الموكولة اليها خير قيام ، وهى مهمة الدفاع عن الدين ونشره وحسن تسيير أمور المسلمين ، جاز للمسلمين أن ينتخبوا الخليفة من أصحاب العصبية بغض النظر عن جنسيتهم .

بيت الخلافة : انتهى النزاع والنقاش بين المهـــاجرين والأنصار بتغلب رأى الأولين ، وتخصيص قريش بالخلافة ، وانتخاب أبى بكر الصديق خليفة لرسول الله ، إلا أنه لم يكد يتم الأمر لقريش حتى ظهر بين العرب خلاف خطير فى الرأى ، فقال بعضهم بوجوب حصر الخلافة فى آل بيت النبى ، وقال الآخرون وهم الأغلبية بالانتخاب من قريش على الاطلاق ، وكان الفريق الأول يرشح ابن عم النبى « على بن أبى طالب » للخلافة دون غيره من أقرباء الرسول المقربين ، وذلك لأسبقيته فى الاسلام ومناصرته للدين ولزواجه من فاطمة بنت النبى ، أما العباس فهو حقاً عم النبى وهو العاصب الوحيـــد له إلا أنه دخل الاسلام متأخراً وحارب المسلمين فى غزوة بدر الكبرى .

أخذ كل فريق يناصر فكرته ، ولكن انتخاب أبى بكر ثم عمر بن الخطاب فعثمان بن عفان ، كان فيه نصر لفكرة الأغلبية ، فسكت أنصار على وبخاصة لما رأوا من عدل أبى بكر وعمر ، وانتصار العرب وامتداد الدولة وانتشار الاسلام فى عهديهما ، ولكنهم بدأوا يرفعون رءوسهم مرة أخرى أيام عثمان ، عندما بدأ تذمر الناس من إيثاره ذوى قرباه ، وأخذت فكرتهم تقوى وتنتشر ، وكانت عبارتهم المأثورة قولهم « كيف يحرم خلافة الرسول قرابته » ، وكان بالطبع فرحهم عظيما عندما انتخب على بالفعل خليفة للمسلمين ، وهو رابع الخلفاء الراشدين .

لم يطل السرور بأنصار فكرة آل بيت النبى ، لأنهم فوجئوا بمعارضة قوية لانتخاب على ، هبت من الشام بزعامة معاوية بن أبى سفيان ، وكان ما كان من أمر النزاع والقتال والتحكيم بينهما ، ثم ظهور طائفة الخوارج ومقتل على وانتهاء عهد الخلفاء الراشدين ، وظهور الدولة الأموية بالشام وجعل مقرها دمشق ، وإسناد الخلافة إلى معاوية ، ثم أخـــذ الخلفاء يتعاقبون من بنى أمية ، الواحد بعد الآخر حتى دالت دولتهم .

أما أتباع على وأنصار فكرة آل بيت رسول الله ، فلم يكفوا عن التمسك بمبدئهم ، وأصبحت عقيدتهم أن « الحسن » هو الخليفة بعد أبيه ، وأن الخلافة إرث فى بيت على ، وبذلك أخذوا

يناوئون دولة بنى أمية من وقت إلى آخر ، ويدبرون المؤامرات ضدها ، ويثورون فى وجهها ، ولم يكن من رجال الدولة إلا مقابلتهم بأقسى أنواع العنف ، وأفظع أصناف القسوة والشدة ، حتى ضعف شأنهم وقل خطرهم ، ولكن ما كادت حالة العلويين تصل إلى هذه الدرجة من الضعف والمسكنة ، حتى نشأت حركة قوية منظمة تدعو للعباسيين من نسل العباس عم النبى الذى سبقت الاشارة إليه ، فقد رأينا كيف وقع اختيار شيعة آل البيت على سيدنا على دون العباس ، وبقى الشيعة على رأى واحد ، يدعون إلى آل على حتى أدركهم الوهن كما رأينا ، فظهر دعاة أقوياء نظموا الحركة لصالح العباسيين ، قائلين إن أبا هاشم بن محمد بن على قبلة أنظار العلويين توفى بلا عقب ، وقد أوصى بحقه فى الخلافة إلى محمد بن على بن عبدالله بن عباس . قاموا بدعوتهم بهمة ونشاط ، ولكنهم أخفوا غرضهم الحقيقى فى بداية الأمر ، خوفاً من عواقب الانقسام والتشاحن ، ولذلك كانت دعوتهم ترمى إلى مبايعة الرضا من آل بيت النبى ، مبررين عدم ذكر الاسم خوفاً على حياة الشخص من بنى أمية . وصادفت هذه الحركة الهاشمية أيام ضعف الدولة الأموية ، وانغماس رجالها فى الترف والملذات وانصرافهم عن أمور الدولة وبخاصة أطرافها . وقد أحكم زعماء الحركة ودعاتها الخطة ، فنجحت وكان على رأسها أبو مسلم الخراسانى ، وإذ ذاك قام أبو مسلم وأماط اللثام عن اسم عبدالله السفاح بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس ، وأعلنه خليفة للمسلمين .

وهكذا بدأت حياة دولة جديدة فى تاريخ الإسلام ، هى الدولة العباسية ، وهكذا عادت الخلافة للمرة الثانيـــة إلى آل بيت الرسول ، غير أن ذلك لم يرق فى أعين العلويين ، فأقاموا حربا عواناً على الدولة الجديدة ، ولكنهم كانوا أضعف من أن يتغلبوا عليها ، وأصبحوا موضع سخط بنى العباس ونقمتهم ، فأنزلوا بهم أشد العقاب وأذاقوهم أصناف العذاب ، وبخاصة فى أيام المنصور والرشيد والمتوكل . ولما أيقنوا أنه لن يطيب لهم عيش ولن يتحقق لهم مأرب ، ماداموا قريبين من مركز الدولة ، فر بعضهم أمام هذا الاضطهاد القاسى إلى أفريقية حيث أسسوا الدولة الفاطمية ، وأسس فريق آخر كان قد سبقهم فى الفرار إلى المغرب الأقصى الدولة الإدريسية ، كما كان لهم شأن فى الأندلس .

وقد عظم شأن العلويين باتساع رقعة الدولة الفاطمية بعد استيلائها على مصر والشام ، فى الوقت الذى أخذت فيه الدولة العباسية فى الضعف والانقسام ، على أيدى الترك والديلم والعناصر الأجنبية الأخرى . أما الدولة الفاطمية فقد انتهى بها الأمر إلى الخضوع لصلاح الدين الأيوبى عام ٥٥٦ . وأما الدولة العباسية فقد قضى عليها « هولاكو » خان فعلا باستيلائه على بغداد عام ٦٥٤ فى أيام الخليفة المستعصم ، وفر أحد العباسيين إلى مصر عام ٦٥٩ ، وكانت تابعة للدولة العباسية ، ولما أثبت نسبه بايعه سلطان مصر وقضاتها وقادة الرأى فيها ، فأصبحت القاهرة

مقر الخلافة منذ ذلك الحين حتى عام ١٥١٧ ، حينما استولى على مصر سليم الفاتح سلطان الأتراك العثمانيين ، فعند عودته إلى الآستانة استصحب معه الخليفة العباسى الذى تنازل له عن الخلافة ، فأصبح سليم أول خليفة للمسلمين من آل عثمان ، وهكذا انتهى عهد الخلافة العباسية بمصر ، وبدأ عهد الخلافة العثمانية ، وهنا نلاحظ أن الخلافة تخرج الآن لأول مرة من قريش ، ولا نرى غضاضة فى ذلك ، إذ تقضى الضرورة بإسناد أمر الدولة إلى من يستطيع أن يذود عن حماها ، ويحافظ على الدين وينشره ، ويحسن سياسة شئون الرعية .

وبقيت الخلافة فى هذا البيت حتى ألغى مصطفى أتاتورك الخلافة فى مارس سنة ١٩٢٤ ، ومنذ ذلك الحين لم يصبح لها وجود ، ولم يستقر رأى المسلمين بعد على حل للموضوع .

الانتخابات للخلافة

الخليفة الأول : لما مات النبى ﷺ ، ولم يكن هناك نظام موضوع للحكم ، اجتمع الأنصار بسقيفة بنى ساعدة ، ليتشاوروا فى الأمر ويختاروا من بينهم خليفة للرسول ، فقام فيهم أحدهم خطيباً قائلا « يامعشر الأنصار لكم سابقة فى الدين وفضيلة فى الاسلام ليست لقبيلة من العرب . . . . أثخن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودانت بأسيافكم له العرب وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قرير العين ، استبدوا بهذا الأمر دون سائر الناس فانه لكم دون الناس » . ولما اتصل خبر هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة حيث قام أبو بكر فى الجمع خطيبا ، وأخذ يبرر موقف المهاجرين ، وأحقيتهم بالخلافة ، مع ذكر فضل الأنصار ومركزهم فى الاسلام . فقال « . . . خص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم ، وكل الناس لهم مخالف زارعليهم ، فلم يستوحشوا لقلة عددهم ، وشنف الناس لهم وإجماع قومهم عليهم ، فهم أول من عبدالله فى الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينازعهم ذلك إلا ظالم ، وأنتم يامعشر الأنصار ، من لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الاسلام ، رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله ، وجعل إليكم هجرته وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم ، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء لا تفتاتون بمشورة ولا تقضى دونكم الأمور » .

وقام بعد ذلك نقاش بين الفريقين انتهى بمبايعة أبى بكر الصديق ، وهذه تسمى « البيعة الخاصة » ، وأما « البيعة العامة » فكانت بالمسجد فى اليوم التالى ، وتخلف عن بيعته على بن أبى طالب

ومن معه من بنى هاشم ، لاعتقاده بأنه أحق من غيره بالخلافة ، ولكنه لم يلبث أن بايعه بعد بضعة أيام على قول البعض وبعد ستة أشهر على قول آخرين، وهو الأرجح . وقد وقع اختيار الجميع على أبى بكر نظراً لسبقه فى الإسلام ، ولأنه صديق رسول الله ، ورفيقه فى الغار ، وهو الذى أنابه النبى عنه فى إمامة المسلمين فى الصلاة وقت مرضه ، وفوق ذلك فقد كان أبو بكر شيخاً محترماً عرف بفضله وعلمه وذكائه وإخلاصه .

وبعد أن تمت البيعة لأبى بكر، قام فى الناس خطيباً ،يشرح لهم سياسته ويوضح لهم خطته، فقال « أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن صدفت فقومونى . الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ له حقه ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله . لايدع أحدمنكم الجهاد، فإنه لايدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فاذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله » .

الخليفة الثانى : ترك يوم السقيفة أثراً واضحاً فى ذهن أبى بكر ، فلما اشتد عليه المرض، خاف إن هو ترك أمر الخلافة كما تركه رسول الله انقسم المسلمون بعضهم على بعض واقتتلوا ، وأصبحوا أشد خطراً على أنفسهم من أهل الردة ، ولذلك استقر رأيه على أن يعهد بالخلافة من بعده إلى من يعتقد فيه الكفاية وحسن السياسة ، ووقع اختياره فى النهاية على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك فلم يشأ أن ينفرد بالرأى ، ويفرض إرادته دون مشورة أحد من أصحاب الرأى فى الأمة ، فاستدعى اليه بعض ذوى الرأى الراجح وسألهم رأيهم فى عمر ، فأثنوا عليه ووافقوا على حسن اختياره ، فكتب كتاب عهده لعمر ، وهو « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ماعهد به أبو بكر خليفة محمد رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، فى الحال التى يؤمن فيها الكافر ويتقى الفاجر . إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فان بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالغيب ، والخير أردت ، ولكل أمرىء ما اكتسب ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » . وأشرف أبو بكر على الناس وهو فى شدة مرضه وقال لهم « أترضون بمن استخلف عليكم ؟ فانى والله ما ألوت من جهد الرأى، ولا وليت ذا قرابة . وانى قد وليت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » فقالوا : « سمعنا وأطعنا » .

ودعا أبو بكر عمر وأخذ يزوده بنصائحه ، ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إنى لم أرد بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة، فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأياً ، فوليت عليهم خيرهم، وأقواهم عليهم، وأحرصهم على ماأرشدهم، وقد حضرنى من أمرك

ماحضر، فاخلفني فيهم، فهم عبادك ونواصيهم بيدك، أصلح اللهم لهم ولاتهم، واجعله من خلفائك الراشدين، وأصلح له رعيته». وبدأت خلافة عمر فى ٢٣ أغسطس سنة ٦٣٤، وعندما تمت بيعته صعد المنبر، وبعد حمد الله والثناء عليه قال «إنما مثل العرب كمثل جمل آنف، أتبع قائده، فلينظر قائده أين يقوده. أما أنا فورب الكعبة لأحملنكم على الطريق»، وقال آخرون إن أول خطبة له كانت قوله «اللهم إنى شديد فليني، وإنى ضعيف فقونى، وإنى بخيل فسخنى».

الخليفة الثالث: طعن أبو لؤلؤة سيدنا عمر طعنات قاتلة بخنجر مسموم، فأصبحت حياته فى خطر محقق، وبدأ الناس يتكلمون فى أمر الخلافة، فطلبوا إليه أن يعهد، فتردد فى الأمر، ويظهر أنه لم يكن يفكر فى أمر من يخلفه، ولم يأخذ له عدته فجاءته مفاجأة، ولذلك طلب مهلة يفكر فيها، وعرض عليه بعضهم أن يعهد بالخلافة إلى ابنه عبد الله، فرفض وأظهر أنه لم يكترث بالأمر كثيراً، ويستدل على ذلك من قوله: «.... وانظر فإن أستخلف، فقد استخلف من هو خير منى، وإن أترك فقد ترك من هو خير منى، ولن يضيع الله دينه».

وخشى المسلمون مغبة الأمر إن فارق عمر الحياة دون أن يعهد، فجاءوا مرة أخرى مكررين الرجاء، فاختار عمر ستة من أصحاب رسول الله، ممن قال عنهم النبى إنهم من أهل الجنة، وهم: على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن وسعد خالا رسول الله والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله، ودعاهم اليه إلا طلحة فقد كان غائبا، ثم خاطبهم قائلا: «إنى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم، وقد قبض رسول الله وهو عنكم راض. إنى لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم، ولكنى أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس، فانهضوا إلى حجرة عائشة، فتشاوروا واختاروا رجلا منكم» فاجتمعوا قريبا منه، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم، فقال لهم: «ألا أعرضوا عن هذا أجمعون، فاذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام، وليصل بالناس صهيب، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم، ويحضر عبد الله بن عمر مشيراً ولا شىء له من الأمر، وطلحة شريككم فى الأمر، فان قدم فى الأيام الثلاثة فاحضروه أمركم....» وقال للمقداد بن الأسود: «إذا وضعتمونى فى حفرتى، فاجمع هؤلاء الرهط فى بيت حتى يختاروا رجلا منهم، وأدخل عليا وعثمان والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم، وأحضر عبد الله بن عمر ولا شىء له من الأمر، وقم على رءوسهم فان اجتمع خمسة ورضوا رجلا وأبى واحد فاشدخ رأسه بالسيف، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبى اثنان فاضرب رأسهما، فان رضى ثلاثة رجلا منهم وثلاثة رجلا منهم، فحكموا عبد الله بن عمر، فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم، فان لم يرضوا بحكم

عبد الله بن عمر ، فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف ، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس » .

وبعد أن دفن عمر اجتمعوا تنفيذاً لوصيته وكان طلحة غائبا، ولكن طال بهم النقاش والجدل، واشتد التنافس حتى أصبح يخشى أن تمضى الأيام الثلاثة دون أن ينتخب الخليفة ، فقال عبد الرحمن : « أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم ؟ » فلم يتلق جوابا ، فقال : « أنا أنخلع منها » ، فقال عثمان « أنا أول من رضى » فقال الآخرون « رضينا » ، وعلى ساكت ، فقال « ماتقول ياأبا الحسن ؟ » قال « أعطنى موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ولا تخص ذا رحم ولا تألو الأمة » ، فقال : « أعطونى مواثيقكم على أن تكونوا معى على من بدل وغير وأن ترضوا من اخترت، ولكم على ميثاق الله ألا أخص ذا رحم لرحمه ، ولا آلو المسلمين » فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله . وما أن تم ذلك حتى بدأ عبد الرحمن محادثاته مع كل منهم على انفراد ليستطلع آراءهم ويقف على حقيقة ما بضمائرهم، ويمهد السبيل للاختيار النهائى ، وفوق ذلك فقد مضى عبدالرحمن كل وقته مستطلعاً آراء المسلمين من الصحابة وأمراء الأجناد وأشراف الناس ومفكريهم ، ولما انتهى من طوافه ومحادثاته، اقتنع بأن الأغلبية العظمى تريد عثمان، وأن الشعور العام يؤيده ، فدعا الكثير من أهل الفضل ومن أمراء الأجناد وغيرهم الى المسجد حتى ازدحم بهم ، وبعد أن صلوا الصبح ، بدأ الجدل والكلام بين أنصار كل فريق ، وانتهى الأمر بأن قام عبد الرحمن وأعلن مبايعته لعثمان ، فأقبل عليه الناس جميعاً يبايعونه ، وكان من ضمنهم على ولو أنه بايعه بعد تذمر شديد . وتولى عثمان الخلافة فى ٧ نوفمبر سنة ٦٤٤ ، وقام فى الناس خطيباً ، فحمد الله وأثنى عليه وقال : « إنكم فى دار قلعة ، وفى بقية أعمار، فبادروا آجالكم بخير ماتقدرون عليه ، فلقد أتيتم ، صبحتم أو مسيتم ، ألا وإن الدنيا طويت على الغرور، فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جدوا ولا تغفلوا فانه لايغفل عنكم . أين أبناء الدنيا واخوانها الذين أثاروها وعمروها ومتعوا بها طويلا ؟ ألم تلفظهم ؟ أرموا بالدنيا حيث رمى الله بها ، واطلبوا الآخرة فان الله قد ضرب لها مثلا فقال عز وجل « واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء، فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيما تذروه الرياح ، وكان الله على كل شىء مقتدرا . المال والبنون زينة الحياة الدنيا، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملا » .

الخليفة الرابع : لم يكن سيدنا عثمان موفقاً فى حكمه، فقد تذمر منه رجال الأقاليم، ولاسيما رجال مصر، كما غضب عليه الكثير من المهاجرين والأنصار، لاهماله شأنهم بعدم إشراكهم فى الشورى وإسناد الوظائف إلى من هم دونهم سناً وكفاية ومقاما ، وشفيعهم الوحيد أنهم من ذوى قرباه ،

وكانت النتيجة أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر ، وساروا إلى المدينة حيث طالبوا عثمان بالتخلى عن الخلافة ، ولكنه أصر على البقاء قائلا : «ولست خالعاً قميصاً كسانيه الله تعالى» ، فحاصروه فى منزله ثم قتلوه . وكان ذلك فى ٢٠ مايو سنة ٦٥٦ .

هكذا انتهت خلافة عثمان ، وكان لا بد للمسلمين من انتخاب من يخلفه ، فاجتمعوا فى المسجد لينتخبوا خليفة للمسلمين ، وكان المرشحون الظاهرون ثلاثة : على وطلحة والزبير ، إلا أن شيعة على كانوا أكثر من أتباع الآخرين ، فانتهى الأمر بمبايعة على بن أبى طالب ، وبايعه طلحة والزبير على مضض شديد ، وتخلف عن بيعته كثير من الأنصار والمهاجرين وأصحاب الرأى .

وخطب على فى الناس فقال « إن الله عز وجل أنزل كتاباً هادياً بين فيه الخير والشر ، فخذوا بالخير ودعوا الشر . الفرائض أدوها إلى الله سبحانه وتعالى يؤدكم إلى الجنة . إن الله حرم حرماً غير مجهولة ، وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها ، وشد بالإخلاص والتوحيد المسلمين . والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق . ولا يحل أذى المسلم إلا بما يجب . بادروا أمر العامة ، وخاصة أحدكم الموت ، فإن الناس أمامكم وإنما من خلفكم الساعة تحدوكم ، تخففوا تلحقوا ، فإنما ينتظر الناس أخراهم . اتقوا الله عباد الله فى عباده وبلاده ، إنكم مسئولون حتى عن البقاع والبهائم ، وأطيعوا الله عز وجل ولا تعصوه ، وإذا رأيتم الخير فخذوا به ، وإذا رأيتم الشر فدعوه ، واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون فى الأرض » .

نقـــد وتحليل

بهذه الطرق المختلفة تم انتخاب الخلفاء الراشدين الأربع ، وإنما أوردناها بشىء من التفصيل ، لكى يرى القارىء صورة حقيقية للوقائع ، ويصور لنفسه الحالة العامة فى ذلك العهد من تلك الوجهة ، ويتفهم تفهما صحيحاً مختلف الآراء التى تقال فى الموضوع ، ويكون فكرة قد تساعده على التعليق على الحالة بنفسه . وإليك بعض التعليقات والملاحظات على طرق انتخاب الخليفة فى ذلك العهد :

(١) لم ينص القرآن ولا السنة على نظام خاص من نظام الحكم ، وعلى ذلك لم يضع كل منهما قاعدة ولم يسن قانوناً للسير عليه فى انتخاب خليفة المسلمين ، وقد يكون ذلك لترك الحرية للعرب يقررون مصيرهم بأنفسهم ويتبعون النظام الذى يرونه كفيلا بسعادتهم وعظمتهم ، وفوق ذلك فقد يكون نظام ما مناسبا فى وقت وغير

مناسب فى وقت آخر ، وقد جرت العادة فى مثل هذه الظروف أن يرجع الناس إلى سابقة مماثلة ، فيسيرون فى حل المسألة الحاضرة على ضوء المسألة الماضية ، كما يحدث ذلك كثيرا فى انجلترا . ولكن فى الحالة التى أمامنا كانت السوابق فى هذا الموضوع منعدمة ، لأنه لم يسبق للعرب أن كانوا أمة واحدة قبل ظهور الاسلام . وهكذا ترك أمر الخليفة والخلافة للظروف ، يسايرها العرب بحكمتهم وبعد نظرهم ، وقد كان ذلك ، وتمشى العرب مع الظروف ، فكشفوا لنا عن آراء سديدة واجهوا بها الموقف ، كلما ظهر لهم بشكل جديد ، وهذا ما حدث فى نواحى الموقف الأربع :

أولا : — يلاحظ فى انتخاب أبى بكر أنهم سايروا الظروف وتمشوا مع الحوادث . مات النبى واجتمع الأنصار لانتخاب خليفة منهم ، فأسرع ثلاثة من كبار المهاجرين وحاجوهم ، وانتهى الأمر بانتخاب الخليفة الأول ، ولم يكتفوا بهذه البيعة الخاصة ، بل اجتمع الناس بالمسجد بعد ذلك ، وبايعوه وهذه هى البيعة العامة . وهذا فى الواقع كان خير ما يمكن عمله فى مثل هذا الظرف ، وحالة العرب كما وصفناو كما هو معروف .

تشاور القوم فى الأمر مليآ ، وانتهى بهم النقاش والتفكير إلى ما عرفنا ، ولم يكن من الصواب فى شىء ترك الأمر إلى ما بعد ذلك الاجتماع ، إذ ربما نتج عن ذلك استمرار الانصار فى عزمهم وانتخاب خليفة منهم ، فى حين كان ينتخب المهاجرون آخر منهم ، وهكذا كان ينقسم أهل المدينة على أنفسهم ، ويحكمون السيف فى الأمر ، فى الوقت الذى قام فيه أهل الردة يكافحون الإسلام ويقاتلون المسلمين ، فلا موضع إذآ لانتقاد بعض المؤرخين لما تم ، معتقدين ضرورة دعوة جميع المسلمين للاشتراك فى الانتخاب ، فقد كان هذا عسيرا بلا شك ، ويكفى أنهم لم يقتصروا على بيعة السقيفة ، وإنما عرضوا الأمر على الناس فوافقوا على ما تم .

ثانيا : — عهد أبو بكر لعمر تحاشيا للانقسام وتفاديآ للفتنة ، وقد كان يوم السقيفة لا يزال عالقآ بذكراه ، وخطورته ماثلة أمام عينيه ، فلم يكن من المستحسن طرح المسألة على بساط البحث والتنافس من جديد ، ولم يكن قد مضى وقت طويل على القضاء على أهل الردة ، وإرجاع عهد الاتحاد والوحدة إلى ما كان ، وكانت جيوش المسلمين تحارب الفرس والروم . ومما هو جدير بالذكر أن أبا بكر لم ينفرد بالأمر وحده ، بل علاوة على اقتناعه الشخصى بكفاية عمر واعتقاده أنه أنسب رجل للخلافة بعده ، استشار فيه كبار الصحابة فوافقوا عليه .

ولم يكن فى هذه الطريقة خطأ أو خطر ، إذا نظرنا للأمور بمنظار القرن الثامن

لا العشرين ، وإذا ذكرنا أنه كان من المسلم به إذ ذاك أن الخلافة انحصرت فى المهاجرين ، بعد اجتماع السقيفة وكبار المهاجرين كانوا يقيمون بالمدينـة ، ويعرف بعضهم بعضاً معرفة جيدة ، وفوق ذلك فقد كان البارزون منهم والشخصيات الكبيرة فيهم محدودى العدد ، وصغر هذه الدائرة جعل كلا منهم معروفاً للخاص والعام ، وكان من السهل على الناس وبخاصة زعماءهم ، حسن اختيار الشخص الذى يليق لهذا المنصب الخطير فى ذلك الظرف الدقيق ، وحينئذ قل أن يخطىء الاختيار فى مثل هذه الأحوال ، وإذاً لا استبداد فى طريقة العهد ولا خطأ محتملا فى الاختيار .

ثالثا : — يظهر أن عمر كان يريد أن يترك الأمر من بعده شورى للمسلمين كما تركه رسول الله ، إذ لما فوجىء الناس بخبر اغتياله ، ذهبوا إليه وطلبوا إليه أن يعهد ، ولما لم يكن قد عقد النية على شىء من ذلك ، استمهلهم حتى يفكر فى الأمر ، ثم جاء اختياره للستة ليختاروا واحداً من بينهم دليلا على ما نقول ، إذ لما وجد فى الناس رغبة وإلحاحاً فى أن يعهد ، وارتياحا منهم لهذه الطريقة ، لم يشأ أن يخيب رجاءهم ، ولكن الوقت والظروف لم تكن لتسمح له بالتفكير الدقيق واستشارة الصحابة والمفكرين من المسلمين ، فخشى ألا يحسن الاختيار ، ويمهد له وهو فى سبيله إلى الآخرة فتسوء العاقبة ، ويكون عليه الوزر ، لذلك حصر الاختيار فى الستة الذين كان يعتقد أن الخلافة لن تخرج من دائرتهم .

وكم كان عمر حكيما فى احتياطاته ، فقد أمر ألا يتعدى الاختيار ثلاثة أيام ، حتى لا يطول النزاع ، ويضجر المسلمون ويتفرقوا شيعا ، كما أمر بقتل من يخالف الأغلبية ، حتى لا يسببوا فى الدولة فتنة ، وكان عبد الرحمن بن عوف حكيما فى الاتصال بأفاضل الناس وذوى النفوذ ، والوقوف على رأيهم فيمن يصلح للخلافة بعد عمر .

رابعاً : — جاء انتخاب على فى ظروف تختلف عن الظروف الثلاثة السابقة ، فقـــد كان على أثر خلاف وانقسام بين المسلمين ، وثورة من أهل الأمصار ، وتذمر من الصحابة والمهاجرين ، مما أدى إلى اضطراب الحالة ، وعدم سير الأمور سيرها الطبيعى ، فتخلف كثيرون عن بيعة على ، بل نقم عليه البعض لاتهامه بالاشتراك فى قتل عثمان ، أو على الأقل بعدم الدفاع عنه ، ثم عدم مقاضاة من قتلوه ، وظهر صدى هذا الانقسام فى خلافة على ، وكان هذا أخشى ما يخشاه أبو بكر وعمر .

(٢) كان للبيئة أثر ظاهر فى طرق انتخاب الخليفة ، فالواقع أنه يوجد شـــبه عظيم بين طريقة انتخاب أبى بكر وعلى وطريقة انتخـاب شيخ القبيلة ، وهى الطرق التى ألفوها فى حياتهم قبل الاسلام .

٣) لم يحاول الناس أو أحد الخلفاء الراشدين جعل الخلافة وراثية : فأجمع الناس كلمتهم على انتخاب أبي بكر بعد وفاة النبي، ولم يقبلوا على انتخاب «على» أو «العباس» عم النبي ،وكذلك عهد أبو بكر إلى عمر، ولم يعهد إلى ابنه محمد، وقد أوضحنا ما كان من أمر عمر بن الخطاب ورفضه أن تسند الخلافة إلى ابنه عبد الله من بعده ، ويلاحظ أنه جعل له رأياً فى حالة حدوث أزمة بين الستة المختارين : ولكنه نهى صراحة عن انتخابه . وأراد شيعة على أن يحصروا الخلافة فى نسله ، فسألوه وهو على فراش الموت «أنبايع الحسن؟» فقال « لا آمركم ولا أنهاكم أنتم أبصر » .

٤) يلاحظ أن كل خليفة منهم كان يقوم فى الناس خطيباً بعد بيعته ، فيوضح لهم الخطة التى سينتهجها، والسياسة التى سيتبعها فى إدارة شئون الدولة والرعية ، فكانت بمثابة خطبة العرش فى الوقت الحاضر، وهى طريقة دستورية حسنة .

٥) يظهر أن العرب ارتاحوا لفكرة أبى بكر، فى أنه ولى أحدهم العهد، وكفاهم مؤونة التنافس والتنابذ ، ويستدل على ذلك من ذهابهم إلى عمر ومطالبته أن يعهد ،كما فعل أبو بكر من قبل ، أما هو فكان بين أمرين ، إما العودة بالأمة إلى الطريقة العربية البحتة ، طريقة النبى ، وإما اتباع السنة التى اتبعها أبو بكر ، وأثر اختلاط العرب بالروم والفرس ظاهر فيها . ويظهر أنه كان يميل للأولى بدليل أنه لم يستعد لاتباع الثانية ولم يمهد لها ، ولكنه إزاء إصرار العرب عليها، عهد بطريقته الخاصة كما تقدم . ومن الراجح أنه لو لم يقتل عثمان لاتبع هذه الطريقة بأى شكل من الأشكال ، ولكن قتله دون أن يعهد عاد بالعرب إلى الطريقة الأولى ، ذات الشبه بانتخاب شيخ القبيلة العربية ، وهكذا لم يتفق العرب على طريقة ثابتة لانتخاب الخليفة فى ذلك العهد .

فى عهـــد الدولة الأموية

تخلف بعض الصحابة عن بيعة على كما رأينا ، وأصبحوا يعتقدون أنهم فى حل من عدم إطاعته والرضوخ لأوامره ، وكان معاوية بن أبى سفيان والياً على الشام فى أيام عثمان ، ونقم «على» على سلوكه تجاه عثمان والثوار من الأمصار ، فامتنع عن بيعته وكان يطمع فى الخلافة لنفسه ، وجهز الجيوش لمقاتلة على وأتباعه ، وأخذ يستفز شعور المسلمين ويثيره ضد على ، وهكذا قامت الفتنة والشحناء بين المسلمين وأدت بهم إلى موقعـــة «صفين» فالتحكيم ، فدهاء عمرو بن العاص فى مسألة التحكيم فى صالح معاوية ، ولم يقبل على وأتباعه نتيجة

التحكيم بطبيعة الحال واستؤنف النزاع . وكان قبول على للتحكيم سبباً فى خروج طائفة من أتباعه عليه، وهم المعروفون بالخوارج، الذين اتهموا كلا من على ومعاوية بالمروق من الدين ، وطلعوا بمبدأ يقول بعدم ضرورة حصر الخلافة فى قريش ، وصحة انتخاب الخليفة من أى طبقة من طبقات الناس مؤيدين نظريتهم بقوله تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ، غير أنه لم يكن لهم غرض واضح يرمون إلى تحقيقه ، ولا برنامج محدود يسيرون عليه ، ولذلك انقسموا على أنفسهم طوائف وكانوا موضع اضطهاد الخلفاء والولاة كلما بدت منهم ظاهرة تمرد أو عصيان، والواقع أنهم لم يفيدوا أنفسهم ولا الاسلام بشيء من نظرياتهم ومجهوداتهم .

واجتمع رأيهم على أثر مخالفة «على» لهم فى الرأى، وظهور نتيجة التحكيم، على قتل على ومعاوية وعمرو بن العاص فى وقت واحد ، ونجح قاتل على وفشل الآخران ، وهكذا انتهت خلافة على بقتله ، وآلت الخلافة من بعده إلى معاوية بن أبى سفيان، الذى أسس الدولة الأموية، ونقل مركز الخلافة إلى دمشق بالشام ، حيث أنصاره وأتباعه . أما شيعة على فاستشاروه وهو على فراش الموت فى أمر انتخاب ابنه الحسن خليفة من بعده ، فكان رأيه أنه لا يأمرهم ولا ينهاهم فهم أبصر ، ولكنهم بايعوا الحسن ، غير أنه تنازل عنها لمعاوية .

أما معاوية أول خلفاء بنى أمية ، فإنه سن سنة جديدة باتباع نظام الوراثة ، ويلاحظ فى ذلك أثر البيئة فى نظام الحكم، فإن العرب فى الشام كانوا أكثر اتصالا بآراء الروم ونظمهم، فأخذوا عنهم فكرة التوريث ولم يكن من عاداتهم ، وذلك أن معاوية جمع ولاة الأمصار ليستشيرهم فى أمر من يخلفه ، خوفاً من حدوث الفتن ووقوع الاضطرابات وتشتت كلمة المسلمين ، وكان بعضهم واقفاً على غرضه ، فاقترحوا أن يعهد بالأمر إلى ابنه « يزيد » ووافق الآخرون وتمت البيعة ليزيد .

ويبرر معاوية خطته بأنه إنما فعل مافعله أبو بكر من قبل، حينما عهد بالخلافة إلى عمر، ولكن هذه مغالطة واضحة، إذ أن أبابكر لم ينظر فى عمله لمصلحة خاصة، وإنما راعى المصلحة العامة، فلم ينتخب ابنه أو أحد أقاربه الأقربين ، ولكن معاوية قضى على حق الشورى وآثر ابنه ومصلحته الخاصة متخطياً كبار الصحابة وأجلاء العرب ، وقد كان لهذا أثره الواضح فى قيام الفتن والثورات فى عهد «يزيد» وظهور منافسين له فى الخلافة، وقد عهد هو بالخلافة إلى ابنه معاوية الثانى ، غير أن هذا كان رجلا ضعيفا ، وكان منصرفا بكلياته إلى العبادة فتخلى عنها تاركا الأمر للمسلمين يختارون من شاءوا ، حتى استقرت فى «مروان» وبنيه، وجرى هؤلاء على خطة معاوية ، بل تخطوا ذلك إلى اختيار اثنين، وأحيانا ثلاثة من بنيهم أو إخوتهم أو بنى عمومتهم، ليخلفوهم

على العرش حسب ترتيب يضعونه . وكان لهذه الطريقة نتائج سيئة ، لأن الخليفة كثيراً ما كان يؤثر ابنه على أخيه مثلا ، فيحاول التخلص من أخيه بشتى الوسائل أو يسعى جهده لتغيير نظام الوراثة فى صالح من يريد ، ولا يخفى ما يحدثه ذلك من فتن واضطراب وإراقة دماء .

فى عهـــد الدولة العباسية

انتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين ، وانتقل مركزها من دمشق إلى بغداد ، ولكن هذا لم يحدث تغييراً فى نظام التوريث ، الذى سار عليه الخلفاء من بنى أمية ، غير أن أثر البيئة الجديدة فى نظام الحكم ظهر من ناحية أخرى ، فقد كان الفرس يقدسون الملوك من آل ساسان ، ويعتقدون أنهم مستمدون سلطتهم من الله ، ولما كانت الدولة العباسية قد قامت على أكتاف الفرس ، أخذت الأنظمة صبغة جديدة متأثرة بالآراء والبيئة الجديدة ، وأصبح الجميع ينظرون إلى الخليفـــة نظرة الفرس إلى ملوكهم ، وساد الاعتقـــاد بنظرية الحق الالهى للملوك « The Divine Right of Kings » ، وأصبح الخليفة فى نظر الرعية هو ظل الله فى أرضه ، كما ظهرت على الخلافة مسحة من التقديس ، وأصبح شخص الخليفة مقدساً ، وظهرت ثم فشت عادة تقبيل الأرض بين يديه .

ولما ضعفت الدولة العباسية ، واستبد الوزراء والحكام والولاة وأمراء الجند وغيرهم بالأمر دون الخليفة ، وأصبحت سلطته اسمية محضة ، كان الاعتقاد لا يزال سائداً بأن الحاكم لا يصطبغ عمله بالصبغة الشرعية إلا بعهد من الخليفة ، وهذا الاعتقاد وحده هو الذى أبقى على الخلافة كنظام من أنظمة الحكم ، كما أن ارتياح الحكام إلى استطاعتهم وجود خلفاء من هذا الطراز فى البيت العباسى ، ساعد على استمرار الخلافة فى هذا البيت زمناً طويلا .

فى عهـــد الدولة العثمانية

قضى هولاكو على الخلافة العباسية فى بغداد كما عرفنا ، فانتقل مركز الخلافة إلى مصر ، وأصبحت القاهرة مقر الخلفاء العباسيين ، واستمرت كذلك حتى تمكن الأتراك العثمانيون من فتح مصر عام ١٥١٧ ، وحينذاك استصحب السلطان سليم الخليفة العباسى إلى الآستانة ، وهناك تمت البيعة بالخلافة لسلطان آل عثمان ، وهكذا انتقلت الخلافة من قريش إلى العثمانيين . ويعتقد العلامة ابن خلدون أن لا ضير فى ذلك مطلقاً ، إذ أن المقصود بحصر الخلافة فى قريش فى

بداية الأمر إنما هو المصلحة العامة ، وذلك لعظم شأن قبيلة قريش بين العرب ، وتقدمها سائر القبائل وقوة عصبيتها ، وعلى ذلك جاز نقل الخلافة إلى أهل العصبية من أى جنس آخر ، إذا ضعف شأن قريش والعرب ، وهكذا دواليك . وفى ذلك يقول : « . . . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه . . . . لم نجدها إلا اعتبار العصبية التى تكون بها الحماية والمطالبة ... وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم ... فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لغلبهم ، فلو جعل الأمر فى سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادها ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكره ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة ، والشارع محذر من ذلك » .

وقد سار البيت العثمانى على نظام التوريث فى الخلافة ، فكان من المقرر أن يرث الخليفة أكبر أفراد أسرة آل عثمان سناً ، وكان لهذه الطريقة معايبها ، فكثيراً ما كان ولى العهد يتعجل موت الخليفة فيرتكب جرماً بقتله ، وكثيراً ما كان الخلفاء منهم يتخلصون من إخوتهم وذوى قرباهم الأقربين ، إما خوفا منهم ، وإما لفتح طريق العرش أمام أبنائهم ، فكان ذلك سبباً فى ارتكاب الجرائم وإراقة الدماء ومخالفة الشريعة ، ومع هذا فقد بقيت الخلافة فى هذا البيت لعدة أسباب ، مدة أربعة قرون من الزمان . وفى مارس ١٩٢٤ ألغاها «مصطفى أتاتورك» رئيس الجمهورية التركية الآن ، ومنذ ذلك الحين لم يجمع المسلمون أمرهم على شىء بهذا الخصوص وأصبح المسلمون اليوم بلا خليفة أو خلافة .

ماهية الخلافة : هى نظام من أنظمة الحكم خاص بالاسلام وهو نظام خلقته الضرورة وأوجده منطق الحوادث ، وتطور بتأثير البيئة والظروف ، فلم يكن وليد نظام سياسى سابق عند العرب ، بل كان الأول من نوعه عندهم ، فهو نظام قوامه الدين.

وكان للخلافة ناحيتان ، ناحيتها الدينية وناحيتها السياسية ، فالخليفة كان نائبا عن الرسول فى تنفيذ الشرائع ، والسير بمقتضى أصول الدين والمحافظة على الديانة الاسلامية ، والعمل على نشرها ، وهذه هى مهمة الخليفة الدينية ، وفوق ذلك فقد كان الرئيس الأعلى للدولة ، وحاكم الرعية المطاع ، وهو المنوط به الاشراف على شئون الدولة وإدارة دفة سياستها ، فكان حاكما دينياً وسياسياً . جاء فى مقدمة ابن خلدون ما يأتى : « والخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

ولكي ندرس تفاصيل هذا النظام ونقف على جوهره ، يحسن بنا أن نقارن بينه وبين الأنظمة السياسية المألوفة لنا فى هذا العصر ، فى حين أنه من العبث أن نحاول إثبات أنه كهذا النظام أو ذاك ، لأنه فى الواقع نظام قائم بنفسه ، وله شخصيته واستقلاله ، وسنرى كيف أنه خليط غريب من هذه الأنظمة ، ومن الصعب أن نشابه بين عناصره وعناصر هذه الأنظمة.

وإذا بدأنا بدراسة هذا النظام فى عهد الخلفاء الراشدين ، لاحظنا أن أمر انتخاب الخليفة كان شورى بين العرب فى الغالب ، فكانوا ينتخبون من يرغبون ، ومن هذه الناحية شبه بعضهم الخلافة بالجمهورية ، ولكن هل الشبه كامل ؟ لم يكن الشبه تاماً . حقيقة إن مبدأ انتخاب الحاكم موجود ، ولكن هل كان لجميع العرب حق انتخاب الخليفة ؟ لم يكن هذا الحق للجميع ، بل كان محصورا فى طبقة خاصة ، ويلاحظ كذلك أن الدائرة التى يصح انتخاب الخليفة من بين أفرادها كانت محدودة ، ولو أنها متسعة ، فقد خص البيت القرشى بهذا الفضل ، وفوق ذلك لم يكن بقاء الخليفة فى منصبه مقيدا بزمن كما هو الحال فى رئيس الجمهورية. ويشبهها البعض الآخر بالملكية المطلقة ، باعتبار أن الخليفة متى تم انتخابه اصبح صاحب الأمر والنهى فى الدولة . حقيقة كان الخليفة يستشير الصحابة وذوى الرأى ، ولكنه لم يكن ملزما بذلك ، فكان يفعل هذا بمحض إرادته ، وبجانب ذلك لم يكن مقيداً بآراء من يستشيرهم ، فقد كانت له الحرية المطلقة فى أن ينفذ رأيه ، وإن خالف رأى من استشارهم ، وهكذا كانت إرادته فوق كل إرادة ، غير أنه لا يفوتنا أن سلطته الدينية كانت مقيدة بما جاء فى القرآن والسنة ، وكان عليه أن يسير حسب هذه المبادىء والقواعد الموضوعة ، ولاننسى كذلك أن كثيرا من الأمور الدنيوية والسياسية إذ ذاك ، كان له ارتباط بالأحكام الدينية ، ولهذا السبب يقول البعض إن بها شبها بالملكية المقيدة .

ويصف البعض الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين ، بأنها كانت حكومة ديموقراطية ، فقد كان الخليفة ينظر إلى نفسه كأنه واحد من رعيته ، وهم ينظرون إليه كواحد منهم ، ميزه الله عنهم بعض الشىء . انظر إلى قول أبى بكر: «قد وليت عليكم ولست بخيركم » وتمعن فى قوله الديموقراطى : « فإن أحسنت فأعينونى ، وإن صدفت فقومونى » وهكذا كانت حياة الخلفاء الراشدين حياة ديموقراطية ، يختلطون بأفراد الشعب ويستشيرون خاصته دون أن يكون بينهم وبين الناس حجاب ، ويذهب بعضهم إلى أنها كانت حكومة الأقلية « Oligarchy » ، لأن حق انتخاب الخليفة كان محصورا فى فئة خاصة ، والخليفة إذا ماتولى الأمر كان يستشير كبار الصحابة والتابعين دون غيرهم من طوائف الشعب ، وهو رأى لا يخلو من وجاهة .

وقد حدث انقلاب خطير فى نظام الحكم بانتقال الخلافة إلى بنى أمية ، وانتقال مركزها إلى

دمشق ؛ إذ أصبح للبيئة أثر كبير فى آراء الناس ونظرياتهم ، وكان لاختلاط العرب بالروم أثره الظاهر فى حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية ، ويهمنا هنا أن نلاحظ ذلك الأثر فى النظام السياسى ، فقد أصبحت الخلافة بالتوريث ، وبذلك قضى على مبدأ الشورى ، وزادت الصفة الدنيوية فى الخلافة ، وانقطع الخلفاء عن إمامة الناس فى الصلاة ، ووضع حجاب بينهم وبين الرعية ، وأهملوا سنة الخلفاء الراشدين فى استشارة الصحابة وذوى الرأى والمقام ، وبذلك انتفت عنهم صفة الديموقراطية — انظر إلى عبد الملك بن مروان مثلا وهو يقول : « ما أعلم مكان أحد أقوى على هذا الأمر منى » وقوله مرة وهو على المنبر : « من قال لى بعد مقامى هذا اتق الله ضربت عنقه » وكذلك كانت حال الخلفاء العباسيين والعثمانيين ، وهكذا تطور نظام الخلافة ، حتى أصبح فى تلك العهود هو بعينه نظام الملكية المطلقة بمحاسنها ومساوئها ، فإذا جاء حاكم قوى مصلح رفع شأن الدولة ، وإذا ماتولاها ضعيف انحط مركزها ، وسرى فيها الفساد وكثرت الفتن .

الوزارة

يقول ابن خلدون عن الوزارة « وهى أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية ، لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة ، فإن الوزارة مأخوذة إما من الموازرة وهى المعاونة أو من الوزر وهو الثقل ، كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأثقاله وهو راجع إلى المعاونة المطلقة » . والواقع أن الخليفة كان فى أشد الحاجة إلى أعوان يساعدونه فى أعماله الكثيرة المتشعبة ، إذ يصعب عليه بلا شك أن يقوم بالعبء وحده ، ولذلك كان النبى ﷺ يستشير أصحابه وأعوانه فى مختلف الأمور ، ويستنير بآرائهم ، وكان أكثرهم تقربا إليه ومصادقة له أبو بكر الصديق ، فكان كثيراً ما يستشيره فى خصوصياته ، كذلك كان حال عمر مع أبى بكر ، فقد كان نعم العون له فى شئون الدولة ، وكذلك كان شأن عثمان وعلى مع عمر ، فإنه كان كثيرا ما يستعين بهما ويكلفهما الكثير من شئون الدولة وأعمال الرعية .

هؤلاء الأعوان المقربون كانوا فى الواقع يعملون عمل الوزير ، ولكنهم لم يسموا كذلك فى صدر الإسلام ، ولم يكن هناك منصب يسمى منصب الوزارة ، فهى فى الواقع فارسية الأصل وليست من مستحدثات الاسلام ، ومع ذلك فقد كان العرب الذين خالطوا الروم والفرس قبل الاسلام ، وعرفوا شيئا من أنظمتهم يطلقون على أبى بكر لقب الوزير فى أيام النبى ، وذلك لما رأوه من مركزه فى الاسلام وصلته بالنبى ، ولم يكن من المنتظر أن تظهر مثل هذه المناصب فى ذلك العهد والاسلام لم يزل على بساطته .

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية، وأصبحت ملكا متوارثا، يقوم على السياسة والدهاء، احتاج الخلفاء إلى من يستشيرونه ويستعينون به « في أمور القبائل والعصائب واستئلافهم واصطناع الأحزاب منهم » فاختاروا بعض ذوي الرأي لهذه الغاية، وقربوهم منهم وأحسنوا إليهم وسمحوا لهم بحضور مجالسهم ، فكان هؤلاء في الواقع يقومون بعمل الوزراء ، وإن لم يطلق عليهم هذا اللقب أيام الدولة الأموية .

ولما جاءت الدولة العباسية، ظهرت هذه الرتبة رسميا، وأطلق على من يتولاها لقب وزير، ولا حاجة بنا إلى القول إنه كلما ارتقت الدولة وعظم شأنها، زاد تبعا لذلك نفوذ الوزير وعلا قدره وسمت منزلته ، والخلفاء العباسيون كانوا أول من اعتمد اعتمادا كليا على الوزراء، فتركوا لهم أمور الدولة ، وكثيراً ما كان الوزراء يحفظون خاتم الخلافة معهم ، ويمهرون به الكتب من تلقاء أنفسهم ، فكان لهم الحل والعقد في شئون الدولة، وهي التي كانت في يد الخلفاء أنفسهم في العهدين السابقين ، وكان هذا من ضمن أسباب سقوط الدولة العباسية ، لأن اعتماد الخلفاء في جميع أمورهم اعتمادا مطلقا على الوزراء ، جعلهم بمضي الزمن غير قادرين على تولي زمام الأمور بأنفسهم ، حتى أصبحت سلطتهم اسمية ، ومركزهم يكاد يكون مركزاً دينياً فقط .

وأول من سمي وزيراً في الاسلام، هو «أبو سلمة حفص بن سليمان الهمداني» وزير أبي العباس السفاح ، وقال عن ذلك ابن خلكان « ولم يكن قبله من يعرف بهذا النعت لا في دولة بني أمية ولا في غيرها » وفي زمن العباسيين كذلك أضيف إلى الوزير الاشراف على ديوان الحساب ثم النظر في المكاتبات . جاء في مقدمة ابن خلدون « . . . فكان النظر للوزير (في الدولة الأموية) عاماً في أحوال التدبير والمفاوضات وسائر أمور الحمايات والمطالبات وما يتبعها من النظر في ديوان الجند وفرض العطاء بالأهلة وغير ذلك . فلما جاءت دولة بني العباس واستفحل الملك وعظمت مراتبه وارتفعت ، عظم شأن الوزير وصارت اليه النيابة في إنفاذ الحل والعقد وتعينت مرتبته في الدولة وعنت لها الوجوه وخضعت لها الرقاب وجعل لها النظر في ديوان الحسبان لما تحتاج إليه خطته من قسم الأعطيات في الجند، فاحتاج إلى النظر في جمعه وتفريقه ، وأضيف اليه النظر فيه ، ثم جعل له النظر في القلم والترسيل ، لصون أسرار السلطان ولحفظ البلاغة لما كان اللسان قد فسد عند الجمهور، وجعل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الذياع والشياع ، ودفع إليه فصار اسم الوزير جامعا لخطتي السيف والقلم وسائر معاني الوزارة والمعاونة حتى لقد دعي «جعفر بن يحيى» بالسلطان أيام الرشيد إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة» .

أمير الأمراء : ولما ضعف شأن الخلفاء العباسيين ، صغر تبعاً لذلك نفوذ الوزارة ، وأخذت سلطتها تتقلص حتى أصبح لقب الوزير مبتذلا ، ولما ظهرت بعض الدول الاسلامية الصغرى ، وأخذ أمراؤها يستبدون بأمر الدولة حتى أصبحت سلطة الخليفة اسمية بجانب سلطتهم

لم يرضوا لأنفسهم بلقب الوزارة استكباراً منهم ، ولما لم يروا سبيلا إلى لقب الخلافة ، اتخذوا لقباً جديداً هو لقب «أمير الأمراء» واستأثروا بالسلطة ، وكان «ابن رائق» من بنى حمدان أول من لقب بهذا اللقب ، وذلك سنة ٣٢٤ هجرية ، واستمر هذا اللقب فى «بنى بويه» حتى عام ٤٤٩ ﻫ ، ثم انتقل إلى السلاجقة الأتراك ، ويظهر أن هذا اللقب بدوره اعتراه الابتذال ، فحل محله لقب سلطان . يقول ابن خلدون : « . . . . ثم استمر الاستبداد وصار الأمر للملوك العجم ، وتعطل رسم الخلافة ، ولم يكن لأولئك المتغلبين أن ينتحلوا ألقاب الخلافة ، واستنكفوا من مشاركة الوزراء فى اللقب ، لأنهم خول لهم ، فتسموا بالأمارة والسلطان ، وكان المستبد على الدولة يسمى أمير الأمراء أو بالسلطان ، إلى ما يحليه به الخليفة من ألقابه كما تراه فى ألقابهم ، وتركوا اسم الوزارة إلى من يتولاها للخليفة فى خاصته ، ولم يزل هذا الشأن عندهم إلى آخر دولتهم » .

وكان الخلفاء هم الذين يعينون لهذا المنصب رغم ضعفهم وقوة المنتخبين له ، ولم يكن ذلك إلا لاعتقاد الأمراء والسلاطين ، أن هذا التعيين من جانب الخليفة ، يكسب أحكامهم وأعمالهم الصفة الشرعية ، ومع ذلك فقد حدث عندما استفحل أمر « بنى بويه » أنهم أهملوا هذه القاعدة ، وأخذوا يولون أمير الأمراء من عند أنفسهم تاركين للخليفة نائباً يدعى «رئيس الرؤساء» ، غير أن السلاجقة من بعدهم عادوا إلى الطريقة الأولى . ويلاحظ أن مبدأ التوريث لم يكن شرطاً من شروط الوزارة ، ولو أنها كانت كثيراً ما تنحصر فى بعض البيوت ، كما كان الحال مع البرامكة ، ولكن هذا المبدأ أصبح شرطاً فيها عندما أصبحت سلطنة ، وكان السلطان قبل موته يعهد إلى ولى عهده .

أما فى مصر فيقول ابن خلدون « ... ثم جاءت دولة الترك آخرا بمصر ، فرأوا أن الوزارة قد ابتذلت بترفع أولئك عنها ، ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور ، ونظره مع ذلك متعقب بنظر الأمير ، فصارت مرءوسة ناقصة ، فأستنكف أهل هذه الرتبة العالية فى الدولة عن اسم الوزارة ، وصار صاحب الأحكام والنظر فى الجند ، يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد ، وبقى اسم الحاجب فى مدلوله ، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر فى الجباية » .

وأما الدولة الأموية بالأندلس ، فقد سارت فى هذا الشأن على طريقة الدولة الأموية بالشام ، إذ كانوا يختارون أشخاصاً يخصونهم بالاستشارة والمعاونة ، ويعهدون إلى كل منهم عملا هاما ، وكان أحدهم هو الصلة بينهم وبين الخليفة ، ولذلك ارتفع مركزه عن مركزهم ، وأطلق عليه اسم « الحاجب » ، ثم سمى فيما بعد الوزير ، وكادت هذه الرتبة عندهم تكون بالتوارث بانحصارها فى بيوت خاصة .

نوعا الوزارة : يقول ابن خلدون « . . . ثم جاء فى الدولة العباســية شأن الاستبداد على السلطان وتعاور فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى، وصار الوزير إذا استبد محتاجاً إلى استنابة الخليفة إياه لذلك، لتصح الأحكام الشرعية وتجيء على حالها كما تقدم ، فانقسمت الوزارة حينئذ إلى « وزارة تنفيذ » وهى حال ما يكون السلطان قائماً على نفسه، وإلى « وزارة تفويض » وهى حال ما يكون الوزير مستبدا عليه، فوزارة التنفيذ هى التى تكون مهمة الوزير فيها تنفيذ أوامر الخليفة ، وإمضاء الكتب بأمره ، فلا يتصرف فى شئون الدولة من تلقاء نفسه، وهو بهذه الصفة الواسطة بين الخليفة ورعيته ، وكما ينفذ إرادته كذلك يعرض عليه ما يجد من حوادث ، وينقل إليه ما يتصل به من جلائل الشئون ، وما دامت هذه مهمته فقد كان للخليفة أن يعين وزيرى تنفيذ يختص كل منهما بناحية من شئون الدولة .

أما وزارة التفويض فهى أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل ويمنحه سلطة واسعة ، بأن يفوض إليه النظر فى أمور الدولة والتصرف فى شئونها دون الرجوع إليه ، ولم يبق للخليفة دون الوزير إلا ثلاثة أمور : أولها ولاية العهد فقد كان للخليفة وحده أن يعهد إلى من يشاء ، وثانيها سلطة العزل ، فقد كان للخليفة أن يعزل من يوليهم الوزير وليس العكس ، وثالثها حق الخليفة فى أن يستعفى الأمة من الإمامة ، ولم يكن هذا من حق الوزير . ومن أشهر وزراء التفويض « آل برمك » فى الدولة العباسية وأمير الجيوش فى الدولة الفاطمية .

وإليك مثلا يصور لك حقيقة الأمر ، ويبين لك مدى ماوصلت إليه سلطة وزير التفويض فى ذلك الحين ، وهو يتعلق بجعفر بن يحيى البرمكى : كان جعفر يوما فى مجلس من أصدقائه ، فدخل عليه عبد الملك بن صالح ابن عم الرشيد ، فقال له جعفر « هل من حاجة تبلغها مقدرتى وتحيط بها نعمتى فأقضيها لك مكافأة على ما صنعت » قال « بلى إن فى قلب أمير المؤمنين تغيرا على فتسأله الرضا عنى » فقال جعفر « قد رضى عنك أمير المؤمنين » قال « وعلى عشرة آلاف دينار » فقال جعفر « هى حاضرة لك من مالى ، ولك من مال أمير المؤمنين مثلها » قال « وأريد أن أشــد ظهر ابنى إبراهيم بمصاهرة أمير المؤمنين » قال « قد زوجه أمير المؤمنين بابنته الغالية » قال « وأحب أن تخفق الألوية على رأسه » قال « قد ولاه أمير المؤمنين مصر » ثم انصرف عبد الملك . وقد أقدم جعفر على كل ذلك من غير أن يستأذن مولاه

ودخل جعفر فى الغد على الرشيد، فقال له الرشيد « كيف كان يومك ياجعفر بالأمس ؟ » قال جعفر فقصصت عليه القصة، حتى بلغت إلى دخول عبد الملك بن صالح، وكان الرشيد متكئاً فاستوى جالساً وقال « لله أبوك ما سألك » قلت « سألنى رضاك عنه يا أمير المؤمنين » ، قال « بما أجبته » « قلت قد رضى عنك أمير المؤمنين » قــال « قد رضيت عنه ، ثم ماذا »

قلت « وذكر أن عليه عشرة آلاف دينار فأجبته قد قضاها عنك أمير المؤمنين » قال « قد قضيتها عنه ، ثم ماذا ؟ »قلت« ورغب أن يشد أمير المؤمنين ظهر ولده إبراهيم بمصاهرة منه، فقلت له قد زوجه أمير المؤمنين ابنته الغالية » قال «قد أجبته إلى ذلك، ثم ماذا ؟» قلت «قال وأحب أن تخفق الألوية على رأسه » فقلت « قد ولاه أمير المؤمنين مصر » قال « قد وليته إياها » ثم أنجز له جميع ذلك فى ساعته .

راتب الوزير : لم يكن راتب الوزير محدوداً ، بل كان يختلف باختلاف الأشخاص والعصور والجهات ، كما أنه لم يكن مقصوراً على الوزير نفسه كما هو الحال الآن، بل كانت تعطى أولاده واخوته وأهله الرواتب كذلك ، هـــذا إلى الاقطاعات التى كان يمنحها وكذلك الهدايا والخلع فى المواسم والأعياد والمناسبات ، وقد قدر بعضهم ما كان ينال الوزير وأقاربه من كل ذلك بمائة ألف دينار فى العام . وكان راتب الوزير فى الدولة الفاطمية ٥٠٠٠ دينار فى الشهر ، ولكل من أولاده وإخوته من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دينار فى الشهر، ومن ٣٠٠ إلى ٥٠٠ دينار فى الشهر لكل من أهله وأتباعه ،هذا عدا المخصصات الأخرى التى ذكرناها .

القضـــــاء

القضاء قبل الاسلام : قامت المنازعات والمشاحنات بين بنى الانسان منذ القدم، إذ اشتبكت المصالح وتضاربت الأغراض وتباينت النزعات ، ومنعاً لإراقة الدماء واغتيال القوى لحقوق الضعيف ، ظهر مبدأ سام جديد هو مبدأ التحكيم ، فكان المتخاصمون يلجئون إلى عقلائهم وحكمائهم وأمرائهم وأصحـــاب الرأى فيهم ، فيطرحون موضوع النزاع أمامهم ، وهم يحكمون فيه ، ويقولون كلمة الفصل ، فتفض المشكلات ويقضى على الخصومة . ذلك ما كان يفعله الإنسان فى كل زمان وفى كل مكان ، وهكذا كان العرب يفعلون فى جاهليتهم ، حتى أصبحت هناك مجموعة سوابق ونظم على الفطرة تهديهم فى سيرهم فى هذا السبيل ، وقد اشتهر بين العرب فى الجاهلية عدد كبير كانوا يقومون بهذه المهمة ، مهمة القضاء ويحكمون كل فى قبيلته ، وأشهر هؤلاء حاجب بن زرارة، وهاشم بن عبد مناف، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبى .

القضاء فى الاسلام : وبينما هم على هذه الحال ، إذ ظهر فيهم دين جديد على يد نبى كريم ، فقضى على الانقسام بين القبائل ، وكون من العرب أمة واحدة تخضع للشرائع التى أتى بها الدين الحنيف ، وولت الوجوه شطر النبى عليه السلام صاحب الشريعة الاسلامية ، ليفض

المنازعات ، ويفصل بين الناس فى الخصومات ، فكان يقضى فيهم تبعاً لتعاليم القرآن الكريم ، وهكذا كان النبى أول قاض فى الاسلام .

ولما جاء أبو بكر سار سيرة النبى واهتدى بهديه وترسم خطواته وفعاله . أخرج البغوى عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به ، وإن لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أتانى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه النفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء ، فيقول أبو بكر الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ عن نبينا ، فإن أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رءوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به . وكان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك فان أعياه أن يجد فى القرآن والسنة ، نظر هل كان فيه لأبى بكر قضاء ؟ فان وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به وإلا دعا رءوس المسلمين وقضى بما أجمعوا عليه » .

وهكذا استطاع النبى وأبو بكر أن يقوما بهذه المهمة فيقضيان بين الناس فى الخصومات ، إذ كانت هذه فى الواقع من مهمة الرسول وخلفائه ، قال تعالى « فاحكم بينهم بما أنزل الله » وقال فى موضع آخر « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » ولم يكن هناك قاض سواهما فى عهديهما . والواقع أنهما لم يكونا فى حاجة ماسة لذلك ، إذ كانت الأمة لا تزال على بساطتها وعزلتها وعدم وفرة سكانها ، فى حين كان الوازع الدينى لا يزال قوياً رادعا ، فلم تكن الخصومات شديدة ولا متعددة . وإليك مثلا يوضح أثر الدين فى نفوس المسلمين إذ ذاك ، وكيفية قضاء الرسول بينهم : «جاء رجلان يختصمان فى مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنكم تختصمون إلى رسول الله ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار يأتى بها إصطاماً فى عنقه يوم القيامة ، فبكى الرجلان ، وقال كل منهما حقى لأخى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما إذاً فقوما فاذهبا فلتقتسما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه» .

ولما كانت أحكام القرآن الكريم التى نزلت بصدد بعض الحوادث وأقوال النبى وتعليماته وإرشاداته إنما تتناول عموميات الأمور لا جزئياتها مما هو كثير الحدوث فى كل زمان ومكان ، سمح النبى للولاة الذين أرسلهم إلى الأمصار بالقياس والاجتهاد ، فلما أرسل رسول الله معاذ

ابن جبل إلى اليمن قال له « بماذا تحكم ؟ » قال « بكتاب الله » قال « فإن لم تجد ؟ » قال « بسنة رسول الله» قال «فإن لم تجد ؟ » قال « أجتهـــد برأيي » فقال عليه الصلاة والسلام « الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضى به رسوله » .

ولما ولي الخلافة عمر بن الخطاب ، واتسع نطاق الدولة وترامت أطرافها ، وتنوعت أعمالها وتشعبت نواحي السياسة فيها ، واختلط العرب بغيرهم ، أصبح غير ميسور للخليفة أن يقوم بأعمال القضاء بين الناس ، ورأى عمر أنه لا يستطيع التفرغ للفصل بين الناس في الخصومات فوكل هذه المهمة إلى أشخاص يتفرغون لها ، وسموا قضاة أول مرة في الاسلام . قال ابن خلدون « . . . أول من دفعه إلى غيره وفوض به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فولى أبا الدرداء معه بالمدينة وولى شريحاً بالبصرة وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة » وهكذا فصل القضاء من الولاية ، وكتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري في القضاء على إيجازه هو قاعدة الفقه الاسلامي ، وهو الذي تدور عليه أحكام القضاء . وهذا نصه : « أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له . آس بين الناس في مجلسك ووجهك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك . البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراما . ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك ، أن ترجع عنه ، فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل . الفهم الفهم عندما يتلجلج في صدرك مما لم يبلغك في كتاب الله ولا سنة النبي ﷺ . اعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك ، ثم اعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى ، واجعل للمدعي حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهي إليه ، فان أحضر بينته أخذت له بحقه ، وإلا وجهت عليه القضاء فان ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى وأبلغ في العـذر ، المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنيناً في ولاء أو قرابة : فان الله قد تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالشبهات . ثم إياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر ، فانه من يخلص بها نيته فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى ولو على نفسه يكفه الله مابينه وبين الناس . ومن تزين للناس بما يعلم الله خلافه منه هتك الله ستره وأبدى فعله والسلام » (من البيان والتبيين) .

تعيين القضاة : فصل عمر القضاء من الولاية كما قدمنا ، ونظرا لأهمية هذا المركز وخطورته ، كان يتحرى العـدالة في انتخاب القضاة ، ولا يضع نصب عينيه إلا المصلحة العامة ، وحاول الخلفاء من بعده أن يسيروا سيرته ، فكان أساس انتخابهم الأهلية والاستعـــداد والورع

والعدل والعلم والمعرفة والذكاء . قال عمر بن عبد العزيز « إذا كان فى القاضى خمس خصال فقد كمل ، علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم على الخصم ، واقتداء بالأئمة ، ومشاركة أهل العلم والرأى »

وكان تعيين القضاة فى يد الخليفة ، غير أنه كان أحيانا يفوض إلى ولاة الأمصار اختيار القضاة لولايتهم ، بعد أن يزودهم بالنصائح ويرشدهم إلى الصفات التى يجب توافرها فيهم ، ومن هذا القبيل كتاب على بن أبى طالب إلى عامله فى مصر « . . . . . ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك فى نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يحصر من الفىء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه ، وأوقفهم فى الشبهات وآخذهم بالحجج، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء وأولئك قليل . ثم أكثر تعاهد قضائه وافسح له فى البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس ، وأعطه من المنزلة لديك مالا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك ».

وكثيراً ما كان بعض العلماء ينصرفون عن وظيفة القضاء، ويرفضون توليها خشية من الله . كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص بمصر، أن يولى كعب بن ضنة القضاء وكان حكما فى الجاهلية، فأبى كعب قبول ماعرض عليه وقال « قضيت فى الجاهلية ولا أعود اليه فى الاسلام »، وأراد أبو جعفر المنصور أن يولى الامام أبا حنيفة النعمان القضاء ، فرفض وقال له « اتق الله ولا ترع فى أمانتك إلا من يخاف الله . والله ما أنا مأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب ولو اتجه الحكم عليك ثم هددتنى أن تغرقنى فى الفرات أو ألغى الحكم لاخترت أن أغرق ، ولك حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم لك ولا أصلح لذلك » .

وكان القضاة على العموم من خيرة الناس شريفى النفوس موفورى الكرامة يخشون الله ويحكمون بين الناس بالعدل، وكانوا مستقلين فى أحكامهم ، ولم يكن للولاة سلطان عليهم فى قضائهم ومع ذلك فإن شذ أحدهم عن الطريق السوى كان الخليفة له بالمرصاد . حكى لنا الكندى أن هشام بن عبد الملك الأموى بلغه أن يحى بن ميمون الحضرمى لم ينصف يتيما احتكم عليه بعد بلوغه ، فلما علم الخليفة بهذا عظم ذلك عليه ، وكتب إلى عامله على مصر يقول « اصرف يحى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحورا وتخير لقضاء جندك رجلا عفيفاً ورعاً تقياً سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم » .

وكان النظام المتبع فى بداية الأمر هو تولية قاض واحد لكل أقليم ، غير أنه لما ازداد العمران ، وكثر السكان ، زاد تبعاً لذلك عدد القضاة فى كل إقليم ، حتى أصبح فى

المدينة الكبيرة الواحدة عدة قضاة، وقاضى حاضرة الخلافة لم تكن له أية ميزة على سائر القضاة، فى زمن الخلفاء الراشدين ودولة بنى أمية ، كما لم يكن له حق التدخل فى اختيارهم ، غير أنه فى أيام الدولة العباسية ظهر نظام جديد مأخوذ عن الفرس فى زمن هرون الرشيد ، وذلك بأن أطلق على قاضى بغداد « قاضى القضاة »

وأول من لقب بهذا اللقب القاضى أبو يوسف ، وكان رجلا جليل القـــدر ، ذا منزلة رفيعة عند الرشيد ، وقد خدم القضاء خدمات جليلة ، وكان يطوف على القضاة ويتفقد أحوالهم وسيرهم ، وهو أول من بدل لباس العلماء وميزهم بلباس مخصوص بهم، بعد أن كانوا يلبسون كسائر الناس .

قال المقريزى « فلما قام هرون الرشـــيد بالخلافة، ولي القضاء أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم أحد أصحاب أبى حنيفة بعد سنة سبعين، ومائة فلم يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر ، إلا من أشار به القاضى أبو يوسف واعتنى به » وأصبح لقاضى القضاة من بعده الحق فى تعيين قضـاة بغداد ، ثم امتد ذلك إلى تعيين قضاة الأقاليم . أما فى مصر والأندلس فقـد اقتدوا بالعباسيين ، وأصبح هناك قاضى قضاة يولى القضاة .

اختصاص القاضى : كان اختصاص القاضى فى بداية الأمر مقصوراً على الفصل بين الناس فى الخصومات كما رأينـا ، غير أن دائرة اختصاصـه أخذت فى الاتساع ، حتى أصبح له حق النظر فى عدة أمور ، جعلت سلطته كبيرة إلى حد عظيم . وفى ذلك يقول ابن خلدون « استقر منصب القضاء آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين ، بالنظر فى أحوال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه ، وفى وصايا المسلمين وأوقافهم ، وتزويج الأيامى عند فقد أوليائهن على رأى من يراه ، والنظر فى مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم . وصارت هذه كلها من متعلقات وظيفته وتوابع ولايته » ومن هذا نرى كيف أن أعمال القاضى كانت متعددة متشعبة ، وسلطته واسعة ، وقد ذهب بعض الخلفاء إلى توسيع سلطتهم أكثر من ذلك ، فولوا بعضهم قيادة الجنـد ، وولى العزيز بالله الفاطمى أحدهم القضاء بمصر، وأضاف إليه قضاء الشام والحرمين والمغرب وجميع مملكة العزيز والخطابة والإمامة والعيار فى الذهب والفضة والموازين والمكاييل وجمع بعض القضاة بين منصب القضاء والوزارة .

غير أنه لا يفوتنا أن نذكر أن هذا الاختصاص كان يختلف باختلاف الدول والعصور ،

ولما ضعفت الخلافة وأصبح الأمر بين الأعاجم ، قلت سلطة القاضى ، وضاقت دائرة نفوذه بالتدريج حتى أصبح عمله مقصوراً على الفصل فى الخصومات ، والنظر فى الأحوال الشخصية، وتختص المحاكم الشرعية اليوم بالنظر فى الأحوال الشخصية فقط . كذلك إذا كان القاضى ذا ولاية خاصة بزمان أو مكان أو حادثة ، فسلطته تكون ضيقة مقيدة لا تشمل إلا ما خصص له .

وكان القضاة يتخذون المساجد أماكن لقضائهم بين الناس ، ثم اختلف الفقهاء فى جواز ذلك ، وقد أجازوا للقاضى استعمال داره مكانا للقضاء بشرط أن يسمح للناس بالدخول فيها، وقد كانت هذه الطريقة متبعة بمصر إلى عهد قريب ، حتى أعدت الحكومة للمحاكم مبانى خاصة بها .

وبجانب وظيفة القضاء كانت توجد مهنة « العدول » ، وتنحصر مهمة هؤلاء فى أمرين ، كتابة العقود بين الناس فى معاملاتهم حسب الشروط الشرعية ، وتزكية الشهود الذين يؤدون شهاداتهم أمام القاضى .

قال ابن خلدون « العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عند الاشهاد وأداء عند التنازع وكتبا فى السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم . وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية، والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام اصولها ، ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها » .

ولا دليل على أنه كانت فى عهد الخلفاء الراشدين سجلات تدون فيها الأحكام التى يصدرها القضاة ، ولكن تناكر الخصوم أدى إلى التفكير فى هذا الموضوع ، ووجدت هذه السجلات فى عهد الدولة الأموية . قال محمد بن يوسف الكندى ، كان سليم بن عتر قاضى مصر من قبل معاوية بن أبى سفيان فاختصم إليه فى ميراث، فقضى بين الورثة، ولكنهم تناكروا ورجعوا اليه ، فقضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه ، وأشهد فيه شيوخ الجند ، فكان بذلك أول قاض بمصر سجل أحكامه .

<u>راتب القاضى</u> : أول من خصص راتباً للقاضى عمر بن الخطاب ، ففرض للقاضى سلمان بن ربيعة خمسمائة درهم فى كل شهر ، وجعل لشريح قاضى البصرة مائة درهم فى كل شهر كذلك ومئونته من الحنطة ، واستمرت الرواتب على هذا النحو زمن الخلفاء الراشدين ، ثم ارتفعت فى عهد الأمويين كغيرها من رواتب الجند والعمال ، وكان مرتب القاضى يضخم

أحيانا عندما تسند إليه أعمال أخرى ، فكان عبد الرحمن بن حجيرة قاضى مصر فى ولاية عبد العزيز بن مروان يتقاضى مائتى دينار على القضاء ، ومائتى دينار على القصص، ومثلها على بيت المال ، وكان عطاؤه مائتى دينار وجائزته كذلك ، فكان يأخذ ألف دينار فى السنة . وجاء فى تاريخ الكندى « وفيما وجدت فى ديوان بنى أمية براءة زمن مروان بن محمد فيها بسم الله الرحمن الرحيم من عيسى بن أبى عطاء إلى خزان بيت المال فأعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضى رزقه لشهر ربيع الأول وربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين ومائة عشرين دينارا واكتبوا بذلك البراءة . وكتب يوم الأربعاء لليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين ومائة » . ويستخلص من هذا كذلك أن المرتبات كانت تصرف مقدما .

وتصاعدت المرتبات تصاعدا كبيرا زمن العباسيين ، غير أنها كانت تختلف باختلاف الأمصار والعصور ، فكان راتب القاضى فى الدولة الفاطمية ١٢٠٠ دينار فى السنة ، ما عدا المئونة والهدايا ، وبلغ راتب القاضى فى بغداد زمن المعتضد، خمسمائة دينار فى الشهر ، يدخل فى ذلك أجور عشرة من الفقهاء وخليفة القاضى . ومن الظواهر الغريبة أنه فى زمن ضعف الدولة دخل القضاء فى الالتزام ، فكان القضاة يدفعون مبلغاً معيناً من المال ، ثم يتولون هم جمع دخل القضاء لأنفسهم ، وهى طريقة عقيمة تدل على مقدار اضطراب أمور الدولة واختلال شئونها .

ديوان المظالم : هو هيئة قضائية عالية تشبه محكمة الاستئناف، ولذلك كانت سلطة والى المظالم أعلى بكثير من سلطة القاضى ، قال ابن خلدون عن ولاية المظالم « ... وهى ولاية ممتزجة من سطوة السلطة ونصفة القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدى ، ولواليها النظر فى البينات والتقرير واعتماد الامارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصم على الصلح واستحلاف الشهود . وذلك أوسع من نظر القاضى » .

والواقع أن الضرورة تحتم وجود مثل هذه الهيئة إنصافا للمظلومين وإغاثة للمستضعفين، فقد كان من اختصاص هذه الهيئة أن تنظر فى ظلامات الشعب ، وقد تكون هذه شكوى من قضاة لم ينصفوا المتقاضين ، أو من ولاة استبدوا بالأمر ، وظلموا رعاياهم ، أو من جباة أموال حادوا عن الطريق المستقيم ، أو من أبناء الخلفاء أو أهل الجاه وأصحاب النفوذ ، ممن اغتالوا أموال الناس وأمتعتهم ظلما وعدوانا ، أو ماشابه ذلك من الشكاوى التى ربما لا يستطيع القضاة تنفيذ أحكامهم فيها .

ولم يعرف عن الخلفاء الراشدين أنهم جلسوا لسماع المظالم ، وذلك لأن الوازع الدينى فى عهدهم كان له سلطان على نفوس المسلمين ، فكانوا يجدون زاجرا من أنفسهم يمنعهم عن الظلم والاستهتار بحقوق الغير ، غير أن عليا اضطر إلى النظر فى المظالم فى عهد خلافته، ولو أنه لم يعين

لذلك يوماً مخصوصاً، ولا زمناً محدوداً بل كان ينصف كل من جاءه شاكياً بحق . ولكن تطور الأحوال، وتغير طباع الناس، واتساع الملك فى أيام بنى أمية، دفع بعض خلفائها إلى تخصيص يوم



مجلس القضاة فى غرناطة

النظر فى مظالم رعاياهم، وأول من فعل ذلك عبدالملك بن مروان،وكان يستعين بقاضيه ابن إدريس الأزدى فيما أشكل عليه ، وتبعه فى ذلك بعض الخلفاء من بنى أمية، ولكن بعضهم أهمل هذه القاعدة ، إلى أن جاءت الدولة العباسية، فعاد الخلفاء إلى اتباعها ، وأول من جلس منهم للمظالم المهدى ثم تبعه آخرون ، وكانوا كثيرا ما يسندون هذا المنصب إلى أحد وزرائهم ، أو قضاتهم كما فعل المأمون لقاضيه يحيى بن أكثم ، والمعتصم لقاضيه أحمد بن أبى دؤاد ، وكانت الحالة فى الدولتين الطولونية والفاطمية بمصر، كما كانت فى الدولة العباسية ببغداد ، وقد بنى سلاطين الدولة الأيوبية بمصر داراً لهذا الغرض أطلقوا عليها « دار العدل » وأظهروا هم وخلفاؤهم من المماليك عناية كبيرة فى نظرهم مظالم الناس وإنصافهم .

الشرطة : أدخل عمر بن الخطاب نظام العسس فى الليل ، ولما جاء على بن أبى طالب نظم الشرطة ، وأسندها إلى رئيس سماه « صاحب الشرطة » ، ولما كان هذا المنصب رفيعاً ، كانوا يسندونه دائماً إلى رجال من صفوة الناس . وكانت الشرطة فى الأصل تابعة للقضاء ، لأنها كانت تساعد على تنفيذ أحكامه ، وتمهد الطريق لإقامة الأدلة على المتهم لإثبات الجريمة ، ولكنها بتطور الحوادث والأحوال انفصلت عنه فى أيام الدولة العباسية ، وأصبح لصاحب الشرطة النظر فى الجرائم وإقامة الحدود ، وأصبح اختصاصه مستقلا عن اختصاص القاضى . وقد ذكر القرافى فروقاً عشرة بين القاضى ووالى المظالم، وفروقا تسعة بين القاضى ووالى الشرطة، وكان بعض القضاة يجمع بين ولايتى القضاء والشرطة أو المظالم .

الحسبة

قال ابن القيم فى كتاب الطرق الحكمية « وأما الحكم بين الناس فيما لايتوقف على الدعوى فهو المسمى بالحسبة والمتولى له « والى الحسبة » وقد جرت العادة بإفراد هذا النوع بولاية خاصة، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة والمتولى لها يسمى والى المظالم . . . » والحسبة منصب دينى من قبيل القضاء ، وأول من وضعها عمر بن الخطاب عندما استعمل عبد الله ابن عتبة على السوق ، فقد قال العلماء هذا أصل ولاية الحسبة ، وكانت مهمة والى الحسبة أو كما يسميه المتأخرون المحتسب ، الإشراف على السوق لمنع مايحدث من غش وتلاعب فى كل ما يباع ويشرى ، من جهة وزنه أو كيله أو نوعه أو ثمنه أو نظافته أو ماشا كل ذلك ، وكان له أن ينظر فى كل ما يضر السابلة فيعمل على إزالة أى عقبة فى سبيلهم ، كما كان له أن يمنع الناس من حمل مازاد على طاقتهم ، أو تحميل الحيوانات أوالسفن أكثر مما ينبغى، وكان له أن يشرف على نظافة الشوارع والأزقة ، ويحكم بهدم المبانى المتداعية للسقوط وإزالة أنقاضها، ومنع المعلمين فى المكاتب من ضرب تلاميذهم ضرباً مبرحاً .

وقد ارتقى نظام الحسبة فى الإسلام لدرجة كبيرة ، وكان ينال قسطاً وافراً من عناية الخلفاء والفقهاء ، وعملوا على توسيع دائرة نفوذ المحتسب، حتى جعلوها تشمل كل أمر بمعروف ونهى عن منكر ، وأجاز بعضهم إعطاء المحتسب حق الإشراف على المساجد، ليروا أن الصلوات تقام فى مواعيدها، وأن الأئمة والمؤذنين يؤدون أعمالهم حسب الأوامر الشرعية .

وكانت هذه الأعمال كلها فى بداية الأمر من الواجبات على القاضى ، ولكنهم بعد قليل أفردوا لها ولاية خاصة ، لكى يتفرغ صاحبها لهذا العمل المتشعب الكثير ، ومع ذلك كان كثيرا ما يحدث أن تضاف ولاية الحسبة إلى القضاة زمن الفاطميين بمصر والأمويين فى الأندلس .

ومما يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يقوم بعمل المحتسب بنفسه ، وعلى الرغم من أنه كان قد استعمل عبد الله بن عتبة على الأسواق ، فقد رآه بعضهم يضرب جمالا ويقول « حملت جملك مالا يطيق » . ودخل مرة السوق وهو راكب فرأى دكانا قد أحدث فى السوق فكسره ، ورآه بعضهم يضرب التجار بدرة إذا اجتمعوا على الطعام بالسوق حتى يبعدهم عن طرق المارة ، ويقول « لاتقطعوا علينا سابلتنا » .

ولما ترقت الحسبة واتسع نظامها ، أصبح للمحتسب نواب يطوفون فى الشوارع والأسواق للإشراف عليها كما قدمنا ، وللمحافظة على الآداب العامة ، فى حين كان المحتسب يجلس فى المساجد ويشرف على أعمال نوابه . أما فى الأندلس فكان والى الحسبة يسير بنفسه فى الأسواق

راكباً ، يصحبه أعوانه حاملين الميزان الذى يستعمله ليتحقق من عدم الغش والتدليس . وكان يشرف كذلك على أسعار الحاجات ويمنع التلاعب بها ، ولم يكن يتولى هذا المنصب إلا رجل نزيه عاقل من وجهاء المسلمين .

الحرب وإمرة الجيش

القتال: أذن الله للمؤمنين فى القتال وخوض غمار الحرب، صيانة للنفس، ودفاعا عن المستضعفين، وتأمينا للدعوة، ودفاعا عن مبادىء الإسلام . قال تعالى « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز . الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور » وقال فى سورة البقرة « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ، إن الله لايحب المعتدين. واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ، والفتنة أشد من القتل . ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ، فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم . وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين . الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » .

ومع هذا أبان الله للمؤمنين ضرورة عدم المقاتلة إذا لم يكن هناك داع لها — قال تعالى « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا » . وقال فى سورة الأنفال « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم » .

الجند : لم يكن للعرب فى الجاهلية نظام مخصوص بالجند إذا استثنينا القليل من الدول العربية ، وذلك لأنهم كانوا على بداوتهم ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال مشاة وفرسانا إذا مادعا داع ، حاملين أسلحتهم المعروفة فى ذلك الوقت وهى السيف والرمح والقوس ، وإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم وأحوال معيشتهم ، فلما جاء الاسلام انضوى القليل فى بداية الأمر تحت لوائه ، ثم أخذ العدد فى التزايد ، وألف الدين الجديد بين قلوبهم وجعلهم يداً واحدة ، وأصبحوا يدافعون عنه بالنفس والنفيس ، وصاروا كلهم جند الاسلام كبارا وصغارا ، يلبون دعوة النبي أو الخليفة ، ويقاتلون بنفوس مرتاحة فى سبيل الله .

وأخذ عدد المسلمين يتكاثر بالغزو والفتوح ، واستطاعت جيوش الاسلام أن تفتح الشام والعراق ومصر ، ثم بدءوا يقيمون فى هذه الأمصار فى خارج المدن العظمى وفى معسكرات لهم ، فقد فقه عمر بن الخطاب إلى خطر استيطانهم لمكان خاص ، وانصرافهم إلى الزراعة وتكوين الثروة وامتلاك العقارات الثابتة ، ومن ثم انصرفوا عن الجندية ، والدولة لم تزل فى طور تكوينها ، فأمرهم أن ينصرفوا انصرافا تاما إلى الأعمال العسكرية ، وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق عيالهم .



جند بأعلامهم وأبواقهم فى القرن الثامن للهجرة

والواقع أن عمر بن الخطاب هو أول من جعل الجند فئة مخصوصة ، وأنشأ ديوان الجند للإشراف عليهم بتقييد أسمائهم وأوصافهم وترتيب أرزاقهم وإحصاء أعمالهم . ويظهر أن ذلك النظام الذى بدأ فى أيام عمر تم واكتمل فى أيام بنى أمية . والمسلمون حتى أيام عمر كانوا مدفوعين إلى القتال بعاطفة دينية قوية ، فلما حدثت الفتنة فى خلافة عثمان ، وانقسم المسلمون على أنفسهم ، وأخذوا يقتتلون كانوا مدفوعين إلى ذلك بعاطفة الدفاع عن الرأى ، ولما بدأت الأمور تستقر لبنى أمية ، بدأ المسلمون يتقاعدون عن الحرب ، ورغبوا عن القتال ، فلم يكن هنالك بد من إرغامهم على العدول عن هذه الخطة ، فأدخل مبدأ التجنيد الإلزامى فى عهد عبد الملك بن مروان .



درع أبى عبد الله آخر ملوك الأندلس

وكان الجند حتى آخر الدولة الأموية من العرب ، غير أنه لما جاءت الدولة العباسية وكانت قد قامت على أكتاف الأعاجم ، أدخلوا هذا العنصر الجديد

فى الجيش ، وكان فى بداية الأمر من آل خراسان الذين نصروا دعوة العباسيين ، ثم أخذت العناصر الأجنبية من الأتراك تتكاثر حتى تمكنت من الدولة ، وسيطر هؤلاء الأجانب على الخلفاء ، وقل شأن العرب فى الجيش ، وأخذ الأعاجم ينظرون إليهم نظرة احتقار ، ولم يلبث أن صار الأمر للأتراك ، وسقطت الدولة العباسية ، وكان جند المماليك بمصر يتكون من الأتراك والجركس والروم والأكراد ، فكانوا يبتاعون المماليك ، ثم يدربونهم بطرق خاصة فيعلمونهم الكتابة والقرآن والعلوم الشرعية وفنون الحرب . واستقلوا بمصر حتى استولى عليها السلطان سليم الفاتح عام ١٥١٧ ، فضعف شأنهم ، ولكنهم حافظوا على صبغتهم الحربية حتى قضى عليهم محمد على فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ ، أما الدولة العثمانية فكان عندها جيوش من الإنكشارية ، وهؤلاء كانوا عضداً قويا للدولة مدة من الزمن ، ولكنهم صاروا وبالا عليها بعد ذلك ، وتدخلوا فى شئونها تدخلا معيباً أدى إلى اضطراب أحوالها ،



بعض جنود الإنكشارية فى الدولة العثمانية

وكان من بين عوامل ضعفها ، وتمكن السلطان محمود الثانى من إبادتهم عام ١٨٢٦ ، وأخذت الدولة فى تكوين جيوش نظامية تسير حسب الأنظمة الحديثة.

قيادة الجيوش : كان النبى قائد جيوش المسلمين ، ولما جاء الخلفاء من بعده أصبحت القيادة لهم . غير أنه بتطور الأحوال وتعدد الجيوش المقاتلة فى البلدان المختلفة بعد وفاة النبى ، أصبح من العسير على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، فأخذ يختار أصلح الناس لولايتها ، ممن عرفت عنهم الشجاعة والنجدة والاقدام ، واشتهروا بالذكاء وحسن التدبير ، وكانت طاعتهم واجبة ، كطاعة الخليفة نفسه لأن كلا منهم نائبه. وكان ينوب عنه فى إقامة الصلاة ، وإذا ما تعدد القواد فى مكان واحد ، أسند الخليفة إلى أحدهم هذا الواجب الدينى ، فيصبح هذا القائد المقدم على الجميع فى الشئون الأخرى كذلك . ومتى انتهى الفتح ووقف القتال ، أصبحت مهمة هؤلاء القواد مقصورة على النظر فى أمر الجند وتدريبهم و تحسين معداتهم وأسلحتهم ، وجاء ديوان الجند الذى أسسه عمر بن الخطاب أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه فى الإسلام

وكان العرب فى الجاهلية يتبعون طريقة الكر والفر فى القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آنسوا فى أنفسهم ضعفاً فروا ، ثم عادوا فكروا ، وهكذا كانوا يسيرون على غير ضابط أو نظام ، غير أن قواد جنود المسلمين لم يرتاحوا لهذه الطريقة ، ووجدوا أنها لا تكفل النجاح ، ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة . ونزلت الآية الكريمة « إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص » ، وأخذ المسلمون أيام النبى يقفون للقتال صفوفا كما يفعلون فى الصلاة ، ثم يسيرون لملاقاة العدو متضامنين ، ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه . وهكذا باغتوا البدو بنظام يجهلونه، فكانت الغلبة لهم ، وبهذا النظام كذلك لاقوا أعداءهم من الفرس والروم ، فكانوا الفائزين .

وخير مايشرح لنا طريقتهم فى تسيير الجنود ، كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبى وقاص حيث يقول «وترفق بالمسلمين فى سيرهم ، ولا تجشمهم مسيرا يتعبهم ، ولا تقصر بهم عن منزل يرفق بهم حتى يبلغوا عدوهم . السفر لم ينتقص من قوتهم ، فإنهم سائرون إلى عدو مقيم حامى الأنفس والكراع ، وأقم بمن معك فى كل جمعة يوماً وليلة حتى تكون لهم راحة يحيون بها أنفسهم ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم ، ونح منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق به ، ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئا فإن لهم حرمة وذمة ابتليتم بالوفاء بها كما ابتلوا بالصبر عليها فما صبروا لكم فتولوهم خيرا ، ولا تنتصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح ، وإذا وطئت أرض عدوك فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخف عليك من أمرهم شيء ، وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ، فإن الكذوب لا ينفعك خبره ، وإن صدقك فى بعضه ، والغاش عين عليك وليس عينا لك ، وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم ، واختر للطلائع أهل البأس والرأى من أصحابك ، وتخير لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدوا كان أول ما تلقاهم القوة ، واجعل أهل السرايا من أهل الجهاد والصبر على الجلاد ، ولا تخص أحدا بهوى فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حابيت به أهل خاصتك . ولا تبعث طليعة ولا سرية فى وجه تتخوف فيه غلبة أو ضيعة ونكاية ، فإذا عاينت العدو ، فاضمم إليك أقاصيك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لاتعاجلهم بالمناجزة ، ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كمعرفة أهلها بها ، فتصنع بعدوك كصنعه بك ، ثم أذك حراسك على عسكرك وتيقظ من البيات جهدك .... »

وفى وصية على بن أبى طالب لجنده يوم « صفين » ، نرى خلاصة واضحة لنظام الجيوش

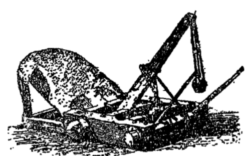
فى الحرب أيام الخلفاء الراشدين ، وإليك الوصية « فسووا صفوفكم كالبنيان المرصوص ، وقدموا الدارع وأخروا الحاسر ، وعضوا على الأضراس ، فانه أنبى للسيوف عن الهام ، والتووا على أطراف الرماح فانه أصون للأسنة ، وغضوا الأبصار فانه أربط للجأش وأسكن للقلوب . واخفتوا الأصوات فانه أطرد للفشل وأولى بالوقار ، وأقيموا راياتكم فلا تميلوها ولا تجعلوها إلا بأيدى شجعانكم ، واستعينوا بالصدق والصبر فانه بقدر الصبر ينزل النصر » .

وفى أيام الدولة الأموية ، اختلط العرب كثيرا بالعجم ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أى تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها فى الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى قلب الجيش ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى الميمنة ، وأخرى إلى يسارها وتسمى الميسرة ، ثم تكون أمامها كتيبة ، وهى من الفرسان فى الغالب ، وتسمى المقدمة ، وكتيبة خلفها ، وتسمى ساقة الجيش ، وبذلك تركوا نظام الصفوف ، ولم يعودوا يصحبون معهم نساءهم وأولادهم إلى ميدان القتال ، كما كانوا يفعلون من قبل . وبعد تقدمهم فى المدنية تفننوا فى طرق تعبئة الجيوش ، وكانوا دائما شديدى الحرص على المحافظة على خطوط رجعتهم .

<u>أسلحة الجيش</u> : تنحصر أسلحة الجيش أيام الاسلام الأولى ، فى السيف والقوس والرمح والترس والدرع ، وهى التى كان يستعملها العرب فى جاهليتهم . وكانت لهم مهارة عظيمة فى استعمالها ، لأنهم كانوا يستعملونها فى الدفاع عن العرض والذود عن الحمى ، وفى الصيد ، ونخص منها بالذكر القوس ، فقد برعوا فى استعماله إلى حد يدعو إلى العجب . ولأهمية هذا النوع من السلاح ، كان قواد المسلمين يحضون رجالهم دواما على إتقان الرمى بالنبل ، وكان رسول الله يقول « اركبوا وارموا ، وإن ترموا أحب إلى من أن تركبوا » ويقول كذلك « أعدوا ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمى . ألا إن القوة الرمى . ألا إن القوة الرمى » .

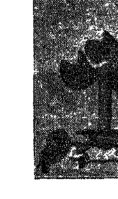


منجنيق لرم السهام

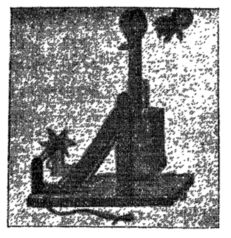


منجنيق لرمى الحجارة

وكان لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر فى تحسين نوع أسلحتهم ، فيلاحظ أنهم عملوا من الأقواس آلات مركبة لقذف السهم قذفاً شديداً ، وبعضها لقذف عدة سهام دفعة واحدة ، كما يلاحظ ذلك التحسين فى السيف والترس وغيرهما . كذلك كان هذا الأثر واضحاً فى اقتباس العرب لآلات الحصار ، وأهمها المنجنيق والدبابة والكبش والنار اليونانية ، وكانوا يجهلونها تمام الجهل .



منجنيق آخر لرمى الحجارة



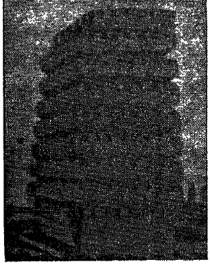
منجنيق لرمى النفط

ولا ننسى مع ذلك أن الذى ساعد العرب على الفتح والنصر فى صدر الإسلام عوامل متعددة ، أهمها نشاطهم ، وسرعة حركتهم ، وخفة أحمالهم ، واستهتارهم بالموت ، واعتقادهم بالقضاء والقدر ، وثبات عزيمتهم وصبرهم على المكاره ، وظهور قواد مهرة ، وما اشتهروا به من مهارة فى ركوب الخيل ، واستعمال القوس .

الأسطول : كان العرب قبل الإسلام يخشون ركوب البحر ، فلم يقدموا على ذلك ، حتى جاء الاسلام ، واتسعت رقعة الدولة حتى شملت الشام ومصر ، وهناك على شواطئهما شاهد



الكبش (وهو دبابة لها رأس كالكبش)



دبابة لنقب الأسوار فوقها برج

العرب سفن الروم ، فتطلعت نفوسهم إلى مجاراة أعدائهم ، وركوب البحر مثلهم ، ولكن عمر كان لهم بالمرصاد ، فمنعهم منعاً باتاً من الاقدام على ذلك ، غير أن معاوية وهو فى الشام ألح عليه فى ذلك ، وحبب إليه الغزو بالبحر ، فكتب عمر إلى عمرو بن العاص والى مصر يسأله أن يصف البحر ، فكتب ابن العاص يقول: «ياأمير المؤمنين إنى رأيت البحر خلقا كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركد أحزن القلوب ، وإن ثار أزاغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلة ، والشك كثرة ، هم فيه دود على عود ، إن مال غرق ، وإن نجا برق» فلما جاءه الكتاب كتب إلى معاوية يقول «والذى بعث محمدا بالحق لا أحمل فيه مسلما أبدا» .



سفينة عربية

ولما جاء عثمان أعاد معاوية الكرة عليه طالبا أن يسمح له بغزو الروم بحرا ، فأجابه إلى طلبه ، على ألا يحمل أحداً على ركوب البحر كرها بل يجعل الأمر اختياريا ، ونجح معاوية فى غرضه فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وأخذوا يتفوقون على الروم وغيرهم ، ثم أخذت دور الصناعة تنتشر فى كل مكان ، فى الشام ومصر وشمال إفريقية والأندلس ، وكثر عدد سفن المسلمين وأتقن تسليحها ، وكان لهذه البحرية القوية أكبر الأثر فى اتساع الدولة الاسلامية ، باستيلائها على كثير من الجزر الكبرى فى البحر الأبيض المتوسط وجزء من شواطئه ، ولكن هذه القوة البحرية أخذت فى الضعف بانحطاط الدول الاسلامية فى الشرق والغرب ، غير أن الأسطول الاسلامى استعاد كثيرا من قوته أيام الدولة العثمانية ، ولكنه عاد فانحط على أثر ضعفها .

الخراج والزكاة

بيت المال : بيت المال عند العرب بعد الاسلام هو بمثابة وزارة المالية فى وقتنا هذا ، ففيه بيان شامل بمصادر الايرادات المختلفة ، ثم بيان آخر بمصروفات الدولة بجميع أنواعها، ولم تكن الايرادات كلها نقداً بل كان بعضها بالنوع (أى من أنواع المحصولات) ، كالأسلحة والأقمشة والغلال ، فقد كان لبيت المال نصيب فى الغنيمة والفىء ، وترد إليه ضريبة الخراج والجزية والعشور وما شاكل ذلك . وكان بيت المال يسمى الديوان السامى ، لأنه أصل الدواوين ومرجعها ، وكان عبارة عن عدة بيوت تحفظ أنواع الايرادات فيها ، كل فى بيت ، فكان هناك ديوان الخزانة للقماش والأموال ، وديوان الاهراء للغلال ، وديوان خزائن السلاح للأسلحة والذخائر . ومن إيرادات بيت المال كانت تصرف أرزاق الجند والقضاة والولاة ، وبها تشترى الأسلحة والذخائر ، وتنفذ المشروعات العامة المفيدة ، ككرى الأنهار وإصلاح مجاريها وحفر الترع .

وأهم موارد بيت المال ثلاثة ، خمس الغنائم ، والخراج ، والصدقات . أما الغنيمة فهى كل مايناله المسلمون من المشركين بالقتال ، وهو عبارة عن الأسرى والسبى والأموال والأراضى . أما الأسرى فهم المقاتلون الذين يقعون فى الأسر ، والسبى هم النساء والأطفال الذين يقعون فى أيدى المسلمين ، وتقبل الفدية عنهم جميعاً . وأما الأموال فيقصد بها ما يمكن نقله من مال أو ماشية يغنمها المسلمون فى قتالهم . وكان النبى أول الأمر يتصرف فيها كما يتراءى له ، ثم صار يفرقها بين المهاجرين والأنصار بالتساوى ، وعند ذلك نزلت الآية الكريمة « واعلموا أنما غنمتم من شىء ، فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » فاتبعت أحكامها ، وبعد موت النبى أصبح الخمس من حق بيت المال ، وتوزع الأربعة الأخماس الباقية على المقاتلين .

وأما الأراضى التى كان يستولى عليها المسلمون صلحاً أو عنوة ، فهى غنيمة لهم ، غير أن الآراء اختلفت فى أمر التصرف فيها ، فقال بعضهم إنها غنيمة كغيرها من الغنائم ، وعلى ذلك وجب توزيعها بين المقاتلين كغيرها ، وفريق قال بوجوب إبقائها فى أيدى أهلها ، على أن يؤدوا ضريبة الخراج عنها ، ويصبح هذا الخراج فيئاً للمسلمين على مر الأيام ، ينتفعون به فى كل العصور ، أما الطريقة الأولى فتحرم من يأتى من المسلمين بعد هؤلاء الغانمين ، فلا تترك لهم شيئاً يستفيدون من ثمرته ، وكان عمر بن الخطاب من رأى هذا الفريق . وقد جاء هذا واضحاً فى كتابه إلى سعد بن أبى وقاص بعد فتح العراق حيث يقول

« أما بعد فقد بلغنى كتابك ، تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم الأرض بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم ، فاذا أتاك كتابى هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به من العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر ، واترك الأرضين والأنهـــار بعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين ، فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شىء » ، وعلى ذلك فرض عمر ضريبة الخراج على أهل العراق وغيرها من البلاد التى فتحها المسلمون .

وجاء فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردى « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون، فتنقسم ثلاثة أقسام ، أحدها ماملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء ، فقد اختلف الفقهاء فى حكمها بعد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الفاتحين إلا أن يطيبوا نفساً بتركها ، فتوقف على مصالح المسلمين، وقال مالك تصـــير وقفا على المسلمين حين غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبوحنيفة للامام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين، فتكون أرضا عشرية ،أو يعيدها إلى أيدى المشركين بخراج يضرب به عليها ، فتكون أرض خراج »

الخـــراج

خراج الأرض : تجمع كلمة الخراج فى معناها ثلاث ضرائب ، ضريبة الأرض الخراجية والجزية والعشور ، وقد أشرنا فيما سبق إلى خراج الأرض ، وهو عبارة عن الضريبة التى كان يجبيها المسلمون عن الأراضى التى كانوا يستولون عليها عنوة أو صلحا ، وتبقى فى يد أهلها، ومما يجدر ذكره أن هذه الأراضى كانت تبقى ملكا لهم يتوارثونها ويتبايعونها ، وليس لأحد أن يأخذها منهم ، ويبقى عليها الخراج دواما حتى ولو أسلم أهلها .

وبجانب هذا النوع من الأراضى ، كانت توجد ثلاثة أنواع أخرى، لا يفرض عليها خراج ، وإنما تكون أرضا عشرية ، أى يدفع عنها أصحابها عشر ثمارها ومحصولاتها زكاة لها . أما هذه الأنواع الثلاثة من الأرض ، فقد جاء ذكرها فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردى حيث يقول « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام، أحدها ما استأنف المسلمون إحياءه فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج، والقسم الثانى ما أسلم عليه أربابه ، فهم أحق به ،فتكون على مذهب الشافعى أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثالث ما ملك عن المشركين عنوة وقهرا فيكون على مذهب الشافعى رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون العشر من غلتها، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج ، والقسم الرابع ما صولح عليه المشركون من أرضهم، فهى الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول فى فرض الضرائب على الأراضى ، وقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التى كانت خاضعة لهم ديوانا خاصا بهذه الضرائب، ليشرف على الوارد منها والمنصرف، وكل مايتعلق بهذا الشأن ، وكانوا يخصصون لهذا الغرض العمال والجباة والكتبة ممن يصلحون لهذا العمل ، فلما جاء المسلمون أبقوا هذه الدواوين على حالها ، وأبقوا بها الكتبة من أهل البلاد كما كانت الحال من قبل ، واستمرت لغة الدواوين كما كانت ، القبطية بمصر، والرومية بالشام ، والفارسية بالعراق ، غير أنه بتقدم العرب فى الحضارة ، وظهور كثير منهم ممن حذقوا الكتابة والحساب ، وكل أمر الدواوين إلى رجال من المسلمين ، وأصبحت لغتها العربية واول من فعل ذلك عبد الملك بن مروان

تقدير الخراج وجبايته : أرسل عمر بن الخطاب إلى أرض السواد من يمسحها ، ثم قرر عليها الخراج، مقادير محددة من المال والغلة ، تجبى كل عام، بحسب مساحة كل قطعة من الأرض ، وفى جهة أخرى جعل الخراج مقادير محددة من المال تدفع بحسب نوع غلة الأرض، وفى رأى أبى يوسف صاحب كتاب الخراج، أن طريقة التحديد هذه، فيها ضرر على بيت المال وعلى أهل الخراج ، وهو يفضل طريقة « المقاسمة » وذلك بتخصيص حصة شائعة فى المحصول لبيت المال، فيقرر له ثلث المحصول مثلا أو ربعه وهكذا ، كما يفعل بعض أصحاب الأراضى الزراعية فى مصر الآن عند تأجير أطيانهم للفلاحين ، فيؤجر الفدان نظير الاستيلاء على نصف محصوله أو ثلثه ، واتبع بعض الخلفاء بالفعل طريقة المقاسمة، وهذه الطريقة وإن كانت أقرب إلى صالح الفريقين، إلا أنها متعبة مربكة للحكومات .

ومن العسير علينا ، معرفة قيمة ما كان يجبى من الخراج ، لأن مؤرخى العرب كثيرا ما يخلطون فى تقديره ، فبعضهم يجعله خراج الأرض فقط ، أو الجزية فقط ، ويجمع آخرون بين الضريبتين ، وربما أدخلوا فى حسابهم كذلك العشور ونحوها .

وكان الخلفاء فى العادة يسندون الجباية إلى شخص غير الوالى والقائد ، فكان يشرف على عملية جمع الخراج وتدوين الايراد ، ثم المنصرف منه على وجوهه المتعددة ، وبعد ذلك يرسل الباقى إلى بيت المال . ويرى أبو يوسف « أن يكون والى ذلك فقيها عالماً مشاوراً لأهل الرأى عفيفاً لايطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف فى الله لومة لائم ، ماحفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة، وماعمل به من غير ذلك، خاف عقوبة الله فيما بعد الموت ، تجوز شهادته إن شهد ، ولا يخاف منه جور فى حكم إن حكم. وأن يبعث الأمام قوماً من أهل الصلاح والعفاف، ممن يوثق بدينه وأمانته ، يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به فى الخراج وكيف جبوه » .

والواقع أن بعض الجباة كانوا يسيئون استعمال سلطتهم ويرهقون الناس ، وقد يعذبونهم

بتقييدهم أو ضربهم ضرباً مبرحاً أو ما شاكل ذلك، فكان حسن اختيارهم أمراً ضرورياً، وفرض الرقابة على أعمالهم أمراً محتوماً.

الالتزام: ومعناه أن يتعهد شخص من ذوى الغنى والنفوذ بدفع مال سنة عن خراج إقليم من الأقاليم، أو إحدى المدن أو القرى، ويقوم هو بجمع الخراج لنفسه من هذه الجهة، ويتنافس فى الحصول على هذا الامتياز الكثيرون، وقد تحدث مزايدة بين المتنافسين، فيحصل على الالتزام أكثرهم عطاء، وفى هذه الطريقة ضمان كاف للحكومة فى تحصيل الضرائب المطلوبة، وبطريقة عاجلة، ولكن أضرارها كثيرة، لأن هؤلاء الملتزمين يسرفون عادة فى إرهاق الأهالى وظلمهم وتعذيبهم، فتكون الكارثة على الأرض وبالتالى على الدولة. وقد كره أبو يوسف هذا النظام فكتب ينصح الرشيد «ورأيت ألا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المستقبل «الملتزم» إذا كان فى قبالته فضل عن الخراج عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم، ليسلم مما يدخل فيه. وفى ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية، والمستقبل لا يبالى بهلاكهم بصلاح أمره فى قبالته، ولعله يستفضل بعد ما يتقبل به فضلا كثيراً، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية، وضرب لهم شديد، وإقامته لهم فى الشمس، وتعليق الحجارة فى الأعناق، وعذاب عظيم، ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد، الذى نهى الله عنه، إنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو، وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم».

وكان الصحابة فى صدر الاسلام يكرهون طريقة الالتزام هذه، وينهون عن اتباعها، غير أنه بمضى الزمن وتطور الأحوال، واختلاط العرب بالرومان، لجئوا إلى اتباعها بعد أن اقتبسوها عنهم، لأنها كانت شائعة فى الدولة الرومانية، وهذا النظام قديم من أيام اليونان. ولم يلبث العرب أن أدخلوا نظام الالتزام فى القضاء والحسبة والشرطة.

الجزية: هى مبلغ معين من المال، كان يفرضه المسلمون على الرجال الأصحاء القادرين من أهل الذمة، ويجمع فى أوقات معينة من السنة، ويسقط بالاسلام. وكان يعفى من دفعه النساء والصبيان، والمساكين والرهبان والعاجزون عن الكسب، وأصحاب العاهات. روى أبو يوسف القاضى فى كتاب الخراج، قال «مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان شيخاً كبيراً ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه وقال «من أى أهل الكتاب أنت؟» فقال «يهودى» فقال «فما ألجأك إلى ما أرى؟» قال «أسأل الجزية والحاجة والسن» قال فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله، فرضخ له بشىء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال «أنظر هذا وضرباءه، فوالله ما أنصفناه إذ أكلنا شبيبته، ثم نخذله عند الهرم، إنما الصدقات

للفقراء والمساكين ، والفقراء هم المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب» ووضع الجزية عنه وعن ضربائه .

وكانت الجزية أيام النبي وأبي بكر غير محددة ، فكان أمر تقديرها متروكا لهما حسب ما يراه الواحد منهما من ظروف الأحوال، أو بالتراضي مع أهل الجزية ،ولما كثرت الفتوحات الاسلامية في عهد عمر ، رأى تحديد قيمتها ، وكتب إلى أمراء الجند بما قرره في ذلك ، وساروا على طريقة التحديد هذه ، غير أن القيمة تغيرت ، وقدرت حسب درجات الناس ومقدرتهم ، فجعلت في الشهر ٤٨ درهما على الأغنياء و ٢٤ درهما على متوسطي الحال و ١٢ درهما على الفقراء الذين يستطيعون الكسب .

وإنما فرضت الجزية على أهل الذمة، نظير إعفائهم من القتال في جيوش المسلمين ، ثم حمايتهم من الأعداء ، والدفاع عنهم وعن أملاكهم ، ومنحهم حرية العبادة . قال أبو يوسف « إنه كان قد جرى الصلح بين المسلمين وأهل الذمة في أداء الجزية على ألا تهدم بيعهم ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها، وعلى أن يحقنوا لهم دماءهم ، وعلى أن يقاتلوا من ناوأهم من عدوهم، وعلى أن يخرجوا بالصلبان في أعيادهم ، وعلى أن يذبوا عنهم، فأدوا الجزية على هذا الشرط، وجرى الصلح بينهم على ألا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة ، فافتتحت الشام كلها والحيرة إلا أقلها على هذا ، فلهذا تركت البيع والكنائس ولم تهدم »

وحدث أن عرض بعض المشركين أن يقاتلوا الأعداء في جيوش المسلمين ، ويعفوا من الجزية ، فأجاز ذلك عمر بن الخطاب، ويلاحظ كذلك أن أهل الذمة كانوا غير مطالبين بدفع زكاة عن مواشيهم من الابل والبقر والغنم ، ولهذا كان من العدالة أن يؤدي أهل الذمة الجزية لبيت المال، كما كان المسلمون يدفعون الزكاة . والجزية لا تقبل من عبدة الأوثان من العرب، ولا من المرتدين ، فأولئك كان لهم الاسلام أو السيف ، والحكمة في ذلك الرغبة في توحيد الأمة العربية ، وهو الغرض الذي كان يسعى إليه النبي ، فقد قضى في عهده على الوثنية في بلاد العرب ، وأخرج من بقي بها من النصارى واليهود في عهد عمر .

وقد قضى الاسلام بالرفق بأهل الذمة ، وحسن معاملتهم ، وعدم إرهاقهم ، وعدم إيذائهم عند جباية الجزية . قال أبو سيف ينصح هرون الرشيد « وينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد ﷺ والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم » وروى عن رسول الله أنه قال « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » وعن عمر بن الخطاب أنه قال عند وفاته « أوصي الخليفة من بعدي بذمة رسول الله ﷺ أن يوفي لهم

بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ».

وليس المسلمون أول من أحدث هذا النظام وفرض الجزية على جزء من الرعية ، وإنما سبقتهم إلى ذلك دول أخرى، فحوالى القرن الخامس قبل الميلاد، فرض اليونان مثل هذه الجزية على سكان سواحل آسيا الصغرى، نظير حمايتهم من الفينيقيين ، وكذلك وضع الرومان والفرس الجزية على جزء من رعاياهم ، ويغلب أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس .

العشور : هى المورد الثالث من موارد الخراج ، وهى ضريبة كانت تفرض على السفن التى تمر ببعض الثغور ، وكذلك على التجارة عند مرورها من إقليم إلى إقليم ، وقيمتها عشر حمولة السفن وثمن المتاجر ، وهى تشبه الضرائب الجركية فى الوقت الحاضر . وأول من فرضها عمر بن الخطاب ، وذلك أن أبا موسى الأشعرى كتب اليه « أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب ، فيأخذون منهم العشر » ، فكتب اليه عمر : « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء ، فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه » .

الزكاة

الزكاة وتسمى كذلك الصدقة، هى مقدار معين من المال، يدفعه المسلمون كل سنة ، ولدفعه وتحصيله طرق خاصة ، والزكاة هى المورد الثالث من موارد بيت المال ، تؤخذ من أغنياء المسلمين وتوزع على فقرائهم ، وكان لها ديوان خاص فى مركز الخلافة ، ولهذا الديوان فروع فى الجهات المختلفة .

وكانت زكاة النقد ، أى الذهب والفضة ، ٢½ فى المائة من مقدارها ، وكذلك كانت زكاة أموال تجاراتهم ، وليس فى كل ذلك زكاة إذا كان القدر أقل من مائتى درهم . أما زكاة الحاصلات الزراعية، فيختلف قدرها بحسب نوع سقاية الأرض ، فاذا كانت سقايتها سهلة بلا تعب ولا مصاريف، فيؤخذ عنها العشر، وإذا كانت تسقى بمجهودات أصحابها وأموالهم، فزكاتها نصف العشر ، ولا تؤخذ عنها صدقة فى كلتا الحالتين، إلا إذا بلغت خمسة أوسق (١) فما فوق . أما الماشية وتشمل الابل والبقر والغنم ، فكانت تؤخذ عنها زكاة ، إذا كان غذاؤها الكلأ

---

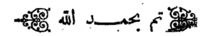
(١) الوسق ستون صاعا ، والصاع خمسة أرطال وثلث عراقى

المباح ، وكانت لذلك أحكام خاصة ، أوضحها النبي فى كتابه الى أنس بن مالك ، لما وجهه الى البحرين ، واليك هذا الكتاب « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتىأمر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : فى أربع وعشرين من الآبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة(١) إذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت(٢) مخاض أنثى ، فاذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت(٣) لبون أنثى ،فاذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة(٤) طروقة الجمل ، فاذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة(٥) فاذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فاذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الابل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها (٦) فاذا بلغت خمساً من الابل ففيها شاة . وفى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فاذا زادت على مائة الى مائتين شاتان ، فاذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث ، فاذا زادت على ثلثمائة ففى كل مائة شاة ، فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها » .

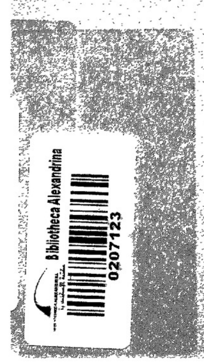
وكانت أموال الزكاة توزع على ثمانية أصناف من الناس ، وهم الذين جاء ذكرهم فى قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » ويلاحظ أن ما يخص الفقراء والمساكين من صدقة مدينة ما ، وجب توزيعه على أهل هذه المدينة نفسها ، ولا يجوز توزيعه على أهل مدينة أخرى ، وللخليفة أن يتصرف فى الباقى كما يرى ، ولكن فى حدود الوجوه التى أوضحها الله تعالى .

---

(١) أى لكل خمس من الآبل شاة من الغنم فى هذه الحالة (٢) من لقحت أمها (٣) بنت الناقة إذا استكملت العام الثانى ودخلت فى الثالث (٤) الناقة الداخلة فى السنة الرابعة بلغت أن يضربها الفحل (٥) من الآبل فى السنة الخامسة (٦) صاحبها .






Bibliotheca Alexandrina
0207123